المنار
للتمويل والإجارة ش.م.ك.

النشرة التعريفية

لغرض إدراج وتداول أسهم

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك.

والتي سوف يتم تداول أسهمها في السوق الرئيسي لبورصة الكويت للأوراق المالية

إعتبارا من 12فبراير 2019

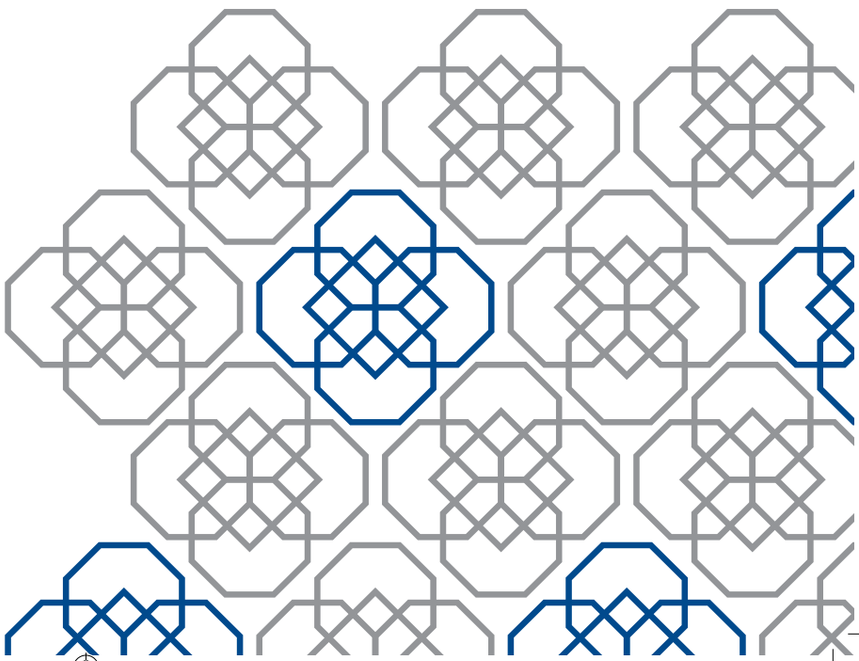

مستشار الإدراج

المركز
MARKAZ
شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع

النشرة التعريفية لغرض التعريف بشركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك.
والتي سوف يتم تداول أسهمها في السوق الرئيسي لبورصة الكويت للأوراق المالية إعتبارا من 12 فبراير 2019.

إخطار للمتداولين

هذه النشرة التعريفية لغرض التعريف بإدراج وتداول أسهم شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. ("الشركة") والتي سوف يتم تداول أسهمها في السوق الرئيسي لبورصة الكويت للأوراق المالية إعتبارا من 12 فبراير 2019 (ويشار إليها فيما بعد بـ **"النشرة التعريفية"**)، توصي الشركة ومستشار الإدراج بأن يقوم أي متلقي لهذه النشرة التعريفية، قبل اتخاذ قرار التداول في الأسهم، بالحصول على استشارة مسبقة من مستشار استثمار متخصص في تقديم المشورة حول ملكية الأسهم والأوراق المالية الأخرى ومرخصا له من قبل هيئة أسواق المال طبقاً القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

تم الحصول على موافقة هيئة اسواق المال بدولة الكويت على إدراج سهم الشركة للتداول في السوق الرئيسي لدي بورصة الكويت للأوراق المالية وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما بموجب كتاب الهيئة بتاريخ 20 ديسمبر 2018. وتم تحديد بدأ التداول بتاريخ 12 فبراير 2019.

هذه النشرة التعريفية معدة بمعرفة الشركة وليست مستند عرض أو طرح أسهم للبيع أو للإكتتاب ولم تقم هيئة أسواق المال بمراجعتها وغير مسؤولة عنها.

مستشار الإدراج

المركز
MARKAZ

شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع.

ملاحظات وتنبيهات هامة

- تحتوي هذه النشرة التعريفية على معلومات جوهرية وقانونية للتعريف بشركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (**"الشركة"**) ، وشركاتها التابعة، والأسهم في سياق إدراج أسهم الشركة بالسوق الرئيسي لدي بورصة الكويت للأوراق المالية بغرض التعريف بالشركة وليس بغرض طرح أسهم الشركة للاكتتاب أو العرض أو الدعوة أو التوصية بالتداول في أسهم الشركة.
- لم تخول الشركة أو مستشار الإدراج أي شخص لتقديم أي معلومات غير واردة في هذه النشرة التعريفية ويجب عدم الاعتماد على أي معلومات غير واردة في هذه النشرة التعريفية أو اعتبار أنها قد تم اعتمادها أو إجازتها من قبل الشركة أو مستشار الإدراج.
- لن يتم تحديث هذه النشرة التعريفية بعد إصدارها وإدراج أسهم الشركة، ومن ثم فإن قراءة هذه النشرة التعريفية في أي وقت لاحق بعد تاريخ إصدارها أو عند بدأ تداول أسهم الشركة في بورصة الكويت للأوراق المالية لا يعني أن المعلومات الواردة فيها سارية أو صحيحة أو محدثة في ذلك الوقت.
- يجب على المتداولين قراءة هذه النشرة التعريفية قبل أول يوم تداول في أسهم الشركة لدي بورصة الكويت للأوراق المالية وذلك جنباً إلى جنب مع النظام الأساسي للشركة وتعديلاته والبيانات المالية للشركة المرفقة بهذه النشرة التعريفية.
- لا يمثل أي جزء من هذه النشرة التعريفية تقديم مشورة استثمارية أو مالية أو ضريبية أو قانونية لأي شخص أو متداول محتمل في أسهم الشركة. كما يجب على المتداولين المحتملين عدم تفسير محتويات هذه النشرة التعريفية على أنها تمثل مشورة استثمارية أو مالية أو ضريبية أو قانونية. ويتعين على كل متداول محتمل الحصول على الاستشارات الاستثمارية والمالية والضريبية والقانونية لتحديد ملاءمة التداول على أسهم الشركة والأسهم المدرجة بصفة عامة للمتداول التي قد تؤدي إلى ربح أو خسارة بما في ذلك خسارة كامل قيمة الاستثمار.
- قد يكون توزيع هذه النشرة التعريفية وكذلك التداول في أسهم رأس مال الشركة محظوراً بموجب القانون في بعض الأنظمة القانونية خارج دولة الكويت. وعلى المتداولين المحتملين أن يتعرفوا على المتطلبات القانونية والتبعات الضريبية في بلاد جنسيتهم وإقامتهم ومحل أعمالهم فيما يتعلق بتملك الأسهم أو التصرف فيها، وكذلك أي قيود على الصرف الأجنبي قد تكون وثيقة الصلة بتلك العمليات.
- لا يقدم مستشار الإدراج أو شركاته التابعة أو الزميلة أو مسؤوليه أو مديريه أو موظفيه أي تعهد أو ضمان، صريحاً كان أو ضمنياً، لدقة أو اكتمال المعلومات الواردة في هذه النشرة التعريفية. كما يخلي مستشار الإدراج أو شركاته التابعة أو الزميلة أو مسؤوليه أو مديريه أو موظفيه مسؤوليتهم عن أي معلومات صريحة أو ضمنية واردة في هذه النشرة التعريفية أو معلومات تم إغفال ذكرها وكل ما ينشأ عن استخدام هذه النشرة التعريفية من قبل المتداولين المحتملين.
- تحتوي هذه النشرة التعريفية على بيانات تم الحصول عليها من أبحاث السوق ومعلومات عامة ومعلومات من نشرات تتعلق بالقطاع أو بالصناعة، أو مصادر أخرى بشكل عام لم تقم الشركة أو مستشار الإدراج بالتحقق منها بشكل مستقل، ومن ثم لا تضمن الشركة أو مستشار الإدراج دقة أو كفاية أو اكتمال أي من تلك المعلومات.
- يتعين على المتداولين المحتملين مراعاة المخاطر التي ينطوي عليها التداول في أسهم الشركة حيث ينطوي التداول في أسهم الشركة والأسهم عامة على بعض المخاطر المرتفعة على النحو المبين في هذه النشرة التعريفية تحت عنوان **"عوامل المخاطرة الرئيسية"**. وقد قدمت هذه النشرة التعريفية لإتاحة معلومات فقط، ولا يقصد منها، ولا يجب أن تؤخذ، كأساس لأي قرار استثماري للتداول في أسهم الشركة.
- أية آراء أو تعبير عن نوايا أو توقعات مستقبلية في هذه النشرة التعريفية تعتمد على افتراضات وضعتها الشركة متعلقة بثبات الوضع الراهن والاتجاهات العامة في الاقتصاد وعوامل أخرى ولكن لا تضمن تحقيقها مستقبلا. ومن ثم عند استخدام الكلمات التالية ("يتوقع" و "يرى" و "يتكهن" و "يقدّر" و "ينوي" و "قد" و "سوف" و "يحتمل") وغيرها من الكلمات أو العبارات ذات المعنى المماثل في هذه النشرة التعريفية فيما يتعلق بالشركة وشركاتها التابعة والأسهم فإن المقصود منها الإشارة إلى استشراف تلك الجُمل للمستقبل ومن ثم تخضع تلك الكلمات للمخاطر المبينة تحت عنوان **"عوامل المخاطرة الرئيسية"** والشكوك والافتراضات الحالية المتعلقة ببعض تلك العوامل والظروف التنافسية، والأوضاع الاقتصادية العامة، وظروف السوق، وغيرها من الأحداث، ومن ثم فلا تضمن الشركة أو مستشار الإدراج تحقق أي من تلك التوقعات المستقبلية.
- تتخذ الشركة شكل شركة مساهمة كويتية مقفلة وتخضع لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وسوف تصبح شركة مساهمة كويتية عامة تلقائيا بمجرد إدراجها وبدأ تداول أسهم رأس مالها لدي بورصة الكويت للأوراق المالية وفقا لحكم المادة (242) من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته.

تاريخ الإدراج
12 فبراير 2019

اسم الشركة بالكامل باللغة العربية
شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك.

اسم الشركة بالكامل باللغة الانجليزية
Al Manar Financing & Leasing Co. K.S.C.

القطاع
خدمات مالية

Sector
Financial Services

اسم السهم باللغة العربية
المنار

اسم السهم باللغة الانجليزية
Al-Manar

رقم السهم
825

فهرس المحتويات

ملاحظات وتنبيهات هامة 2

فهرس المحتويات 4

معلومات الشركة العامة الرئيسية 5

أسهم الشركة وتوزيعاتها 7

ملكية السهم وكبار المساهمين 9

وصف أعمال الشركة وتطورها 10

نبذة عن الاعمال والاستراتيجية 12

استراتيجية الشركة 14

إدارة المخاطر 15

الحوكمة 18

إدارة الشركة 22

الهيكل التنظيمي للشركة 30

معلومات مالية مختارة 34

المراجعة المالية 37

القضايا المؤثرة 47

العقود الرئيسية 48

عوامل المخاطر الرئيسية 49

الضرائب 58

معلومات عامة 60

معلومات عن الشركة وإدارتها 62

عقد التأسيس والنظام الأساسي وتعديلاتهما 64

البيانات المالية للشركة عن أخر ثلاث سنوات 127

معلومات الشركة العامة الرئيسية

اسم الشركة	شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك.
رقم السجل التجاري وتاريخ القيد	97054 وتاريخ القيد 2 نوفمبر 2003
المركز الرئيسي	مدينة الكويت -القبلة – خلف فندق شيراتون الكويت – شارع ابو بكر الصديق – برج البحر – الدور الثاني
العنوان البريدي	ص.ب. 22828 الصفاة 13089-الكويت
الموقع والبريد الإلكتروني	http://www.almanar.com.kw والبريد الالكتروني info@almanar.com.kw
هاتف الشركة	22983000/1825050
فاكس الشركة	22983003 / 22983001
تاريخ التأسيس	6 أكتوبر 2003
رأس المال المصرح به	30,874,759 د.ك
رأس المال المصدر	30,874,759 د.ك
رأس المال المدفوع	30,874,759 د.ك
عدد الأسهم المصدرة	308,747,591 سهم
القيمة الإسمية للسهم	100 فلس (مائة فلس) للسهم الواحد
نوع الأسهم	جميع أسهم الشركة أسهم عادية
الأسهم غير النقدية	لا يوجد
أسهم الخزينة	لا يوجد
أغراض الشركة	حدد للشركة ممارسة العديد من الأنشطة الاستثمارية من أجل تحقيق الأغراض الخاصة بها، حيث للشركة استخدام مختلف الأدوات الاستثمارية والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الغراء، والقيام بكافة عمليات الاستثمار والتمويل والإدارة للاموال والحقوق المنقولة وغير المنقولة وكذلك ممارسة كافة الأنشطة المرتبطة بذلك على أن تكون ممارسة كافة هذه العمليات والأنشطة لا تتعارض مع أحكام الشريعة ووفقاً للقوانين والنظم المعمول بها في دولة الكويت. كما أن للشركة الحق في ممارسة كافة الأنشطة والعمليات الأخرى والتي تلزم للوفاء بأغراضها سواء قامت بهذه الأنشطة والعمليات الأخرى والتي تلزم للوفاء بأغراضها سواء قامت بهذه الأنشطة والعمليات لحساب الغير في داخل وخارج دولة الكويت. وفي سبيل ذلك تقوم الشركة بالاعمال التالية: 1. القيام بكافة عمليات منح التسهيلات الائتمانية للمستهلكين. 2. تقديم كافة منتجات التأجير مثل التأجير التشغيلي أو التمويلي. 3. حشد الموارد للتمويل بالإجارة وترتيب عمليات تمويل جماعي للإجارة. 4. تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساومة أو غيرها من العقود. 5. الاستثمار العقاري وتطوير وتنمية الأراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية والمخازن بقصد بيعها أو تأجيرها. 6. القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية. 7. تأسيس صناديق الاستثمار لحساب الشركة أو للغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل أو الخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة. 8. الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم هذه الشركات. 9. القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة أو لعملائها أو للغير.

أغراض الشركة	10. إدارة المحافظ بكافة أشكالها واستثمار وتنمية أموال عملائها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محلياً أو في الخارج. 11. تمثيل أو اقتناء الشركات الوطنية والأجنبية التي تتشابه مع الشركة في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منتجاتها وخدماتها المالية محلياً وعالمياً وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة وعلى العموم للشركة القيام بجميع الأعمال والخدمات التي تدخل ضمن اختصاص شركات الاستثمار والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها. ويتعين أن تتم ممارستها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر أي من الأغراض المذكورة على أنها تجيز للشركة القيام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أعمال ربوية أو منافية لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة.
مرسوم تأسيس الشركة	تم تأسيس الشركة كشركة مساهمة كويتية مقفلة وتصبح الشركة شركة مساهمة كويتية عامة إعتبارا من تاريخ الإدراج طبقا لحكم المادة 242 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته.
عدد المساهمين	697 مساهم مسجل بسجلات وكيل المقاصة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة بتاريخ 20 ديسمبر 2018.
المستشار القانوني للشركة وعنوانه	1. المركز لأعمال القانون والإدارة والتحكيم (المحامي محسن محمد بوصليب) وعنوانه مركز الصفاة – الدور 17 – تقاطع شارع فهد السالم وعبد العزيز الصقر – دولة الكويت الرمز البريدي ص.ب. 1144 دسمان 15462 هاتف رقم 22958963/22958961/22968960 فاكس رقم 22958964. 2. مجموعة التويجري وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية وعنوانه برج الجوهرة – الدور الرابع – شارع علي السالم – دولة الكويت الرمز البريدي ص.ب. 863 الصفاة رمز بريدي 13009 هاتف رقم 22055030 وفاكس رقم 22055021. 3. أحمد العياش محامون ومستشارون قانونين وعنوانه برج السحاب – الدور الأول – الصالحية – دولة الكويت هاتف رقم 22451455 وفاكس رقم 22454254.
مراقب حسابات الشركة	مكتب ديلويت وتوش الوزان وشركاه (وعنوانه مجمع العوضي – الدور السابع والتاسع – القبلة – دولة الكويت ص.ب. 20174 الصفاة 13062 هاتف رقم 22408844 00965. فاكس رقم 22408855 00965.
مستشار الإدراج	المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع • خدمة العملاء: مبنى الدعيج، شارع مبارك الكبير، القبلة، الكويت • الإدارة: برج يونيفرسال، شارع أحمد الجابر، الشرق، الكويت ص.ب. 23444، الصفاة 13095، دولة الكويت
المستشار القانوني للإدراج	مكتب (Al-Hossam Legal) الطرقي وشركاه للاستشارات القانونية والمحاماة. برج كيبكو، الدور 44، شارع خالد بن الوليد، الشرق، الكويت ص.ب. 5819، الصفاة 13059، دولة الكويت

أسهم الشركة وتوزيعاتها

رأس المال المصدر والمدفوع:
رأس مال الشركة المصدر والمدفوع هو 30,874,759 د.ك.

عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها:
رأس مال الشركة موزع على 308,747,591 سهم. والقيمة الإسمية لكل سهم هي 100 فلس (مائة فلس) وجميع الأسهم نقدية ومدفوعة بالكامل ومكتتب فيها بالكامل.

إصدارات الأوراق المالية السابقة من قبل الشركة
يوضح الجدول التالي الأسهم المصدرة من قبل الشركة منذ بداية عمل الشركة:

نوع الاصدار	السنة	عدد الأسهم المصدرة (سهم)	إجمالي القيمة الاسمية للإصدار (دينار كويتي)
راس المال عند التأسيس	2003	300,000,000	30,000,000
خيار شراء الموظفين	2005	829,700	82,970
خيار شراء الموظفين	2006	3,180,300	318,030
خيار شراء الموظفين	2007	3,000,000	300,000
خيار شراء الموظفين	2008	1,576,300	157,630
خيار شراء الموظفين	2009	161,290	16,129

الحصص العينية (غير النقدية)
لم تصدر الشركة أسهما في رأس مالها مقابل حصص عينية مسبقا.

الأوراق المالية الأخرى والسندات والصكوك
لم يسبق للشركة إصدار سندات أو صكوك أو أوراق مالية أخري بخلاف الأسهم.

عدد المساهمين
بلغ عدد مساهمي الشركة 697 مساهم مسجل بسجلات وكيل المقاصة الشركة الكويتية للمقاصة بتاريخ 20 ديسمبر 2018.

نوع السهم
جميع أسهم الشركة عادية وإسمية.

ملكية السهم
يجوز لغير الكويتيين تملكها وفقاً لأحكام القانون والقرارات الوزارية المنظمة لذلك.

الحقوق الناتجة عن ملكية السهم
كل سهم يخول صاحبة الحق في الحضور والمشاركة في المناقشات والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بعدد الأسهم التي يملكها وبحقوق متساوية في استلام توزيعات الأرباح وأسهم المنحة وعائدات التصفية بلا تمييز. ويترتب حتماً على ملكية الأسهم قبول عقد التأسيس وأحكام النظام الأساسي للشركة وقرارات جمعيتها العامة.

الحق في التوزيعات

إن إقـرار توزيـع الأربـاح السنوية الخاصة بالسنة المالية السابقة، يتـم كل عام بناء على توصية مجلـس إدارة الشركة وعرضها على الجمعية العموميـة السنوية للمساهمين لإقرارها أو البـت فيها بأغلبية الأسهم الحاضرة أو الممثلة في الاجتماع، والذي سيتم عقده خلال الثلاثة أشهر التاليـة لنهايـة السنة المالية السابقة للشركة، وهي السنة الميلادية. ويتم حساب وتوزيع الأرباح السنوية وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة وقانون الشركات في دولة الكويت.

ويحق للمساهمين المسجلين في سجل مساهمي الشركة المشاركة في توزيعات الأرباح التي يوصي بها مجلس إدارة الشركة وتوافق عليها الجمعية العامـة السنويـة عن السنة المالية المنصرمة. ويحق للمساهم استلام المبالـغ المستحقة على الأسهم سواءً كانت توزيعات نقدية أو أسهم منحة عن عدد الأسهم المملوكة للمساهم في تواريخ استحقاقها طبقا لقواعد استحقاقات الأسهم الصادرة من وقت لأخر من قبل هيئة أسواق المال وبورصـة الكويـت والجدول الزمني لتوزيعها الـذي تعلنه الشركة من حيث تاريخ حيـازة السهم وتاريخ تداول السهـم دون الاستحقاق وتاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع.

ولا يمكن تقديم أي ضمان على أنه سوف يتم تقرير أو توزيع أرباح أو أسهم منحة مستقبلا أو قيمتها حيث يعتمد تقرير تلك التوزيعات وقيمتها علـى أربـاح الشركة، والسيولة النقديـة، وبيئة الاعمال، وتوافـر فرص توسعية واستثماريـة، والاحتياطيات القابلة للتوزيـع، وخطط النفقات الرأسماليـة والاحتياجـات النقدية الأخرى ومتطلباتهـا النقدية وغيرها من العوامل التي قد يراها مجلـس الإدارة والمساهمون ذات صلة من حين لآخر.

بيان الأرباح النقدية وغير النقدية التي وزعتها الشركة خلال أخر أربع سنوات مالية:

السنة	تاريخ موافقة الجمعية العمومية	التوزيع النقدي (فلس للسهم الواحد)	إجمالي التوزيع النقدي (دينار كويتي)
2014	8 يونيو 2015	5 فلس	1,543,738
2015	19 سبتمبر 2016	5 فلس	1,543,738
2016	2 أكتوبر 2017	5 فلس	1,543,738
2017	23 أبريل 2018	5 فلس	1,543,738

قابلية تحويل الأسهم

لا يوجد التزام أو قيد بتحويل أسهم الشركة إلى شكل آخر من الأوراق المالية.

حالة الأسهم ومساواتها بإصدارات جديدة

جميـع أسهـم الشركة حالياً أسهم عاديـة إسمية ونقدية متساوية القيمة وفي الحقـوق والواجبات، وفى حالة إصـدار أسهم جديدة يكون لكل مساهم الأولية في الاكتتاب بحصة من الأسهم الجديدة متناسبة مع عدد أسهمه وتمنح لممارسة حق الأولوية مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشـر دعـوة المساهمين لذلك ويجـوز تنازل المساهمين مقدماً عن حقهم في الأولوية أو تقييد هذا الحق بـأي قيد طبقا لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته.

تاريخ بدأ تداول الأسهم

تم الاتفـاق مـع بورصـة الكويت للأوراق المالية علـى بداية التداول بتاريخ 12 فبرايـر 2019. لا يمكن ضمان سيولة تـداول الأسهم أو وجود طلبات عليها.

شروط التداول

يتم تداول الأسهم في بورصة الكويت طبقا لقواعد التداول التي تصدرها البورصة بعد موافقة هيئة أسواق المال ومن خلال وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الكويت أو وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الكويت. ولكي يتمكن أي شخص من تداول أسهم الشركة أن يخصص له حساب استثمار (رقم تداول) من وكالة المقاصة (الشركة الكويتية للمقاصة).

ملكية السهم وكبار المساهمين

الحد الأدنى لعدد الأسهم التي يمكن للشخص أن يتملكها

لا توجد قيود على ملكية الأسهم أو حد أدنى الذي يمكن للمساهم تملكه.

كبار المساهمين

بيان كبار المساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر من إجمالي رأس المال المصدر والمدفوع للشركة كما في 20 ديسمبر 2018:

اسم المساهم	إجمالي عدد الاسهم المملوكة (سهم)	نسبة المساهمة %
شركه قطر للاستثمار وتطوير المشاريع القابضة	56,762,333	% 18.39
شركة وفرة للاستثمار الدولي-حساب العملاء2	45,012,273	% 14.58
شركة فايننشال اسيتس البحرين ذ.م.م.	42,416,300	% 13.74

وصف أعمال الشركة وتطورها

التأسيس

تأسست شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (ويشار إليها فيما بعد بـ "**الشركة**" أو "**المنار**") كشركة مساهمة كويتية مقفلة في دولة الكويت في عام 2003 بموجب كتاب التصريح بالتأسيس رقم 4857 مجلد 1 المؤرخ في 6 أكتوبر 2003 سجل تجاري رقم 97054. وتخضع لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية بدولة الكويت، وتخضع لأنظمة ولوائح وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت، كما تخضع لرقابة هيئة أسواق المال بدولة الكويت طبقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار هيئة أسواق المال رقم (72) لسنة 2015، وتعديلاتهما بالإضافة إلى أن الشركة تخضع لتعليمات ورقابة بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بنشاط التمويل.

المقر الرئيسي

القبلة – قطعة 14 –خلف فندق الشيراتون–شارع ابو بكر الصديق–برج البحر (مبنى رقم 2) –الدور التاسع–ص.ب. 22828 الصفاة 13089 دولة الكويت /هاتف رقم 3000 2298 965+ / فاكس رقم 3001 2298 965+ الموقع الالكتروني www.almanar.com.kw
البريد الالكتروني info@almanar.com.kw

أغراض الشركة وفقاً للنظام الاساسي

حدد للشركة ممارسة العديد من الأنشطة الاستثمارية من أجل تحقيق الأغراض الخاصة بها، حيث للشركة استخدام مختلف الأدوات الاستثمارية والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الغراء، والقيام بكافة عمليات الاستثمار والتمويل والإدارة للاموال والحقوق المنقولة وغير المنقولة وكذلك ممارسة كافة الأنشطة المرتبطة بذلك على أن تكون ممارسة كافة هذه العمليات والأنشطة لا تتعارض مع أحكام الشريعة ووفقاً للقوانين والنظم المعمول بها في دولة الكويت. كما أن للشركة الحق في ممارسة كافة الأنشطة والعمليات الأخرى والتي تلزم للوفاء بأغراضها سواء قامت بهذه الأنشطة والعمليات الأخرى والتي تلزم للوفاء بأغراضها سواء قامت بهذه الأنشطة والعمليات لحساب الغير في داخل وخارج دولة الكويت. وفي سبيل ذلك تقوم الشركة بالاعمال التالية:

1. القيام بكافة عمليات منح التسهيلات الائتمانية للمستهلكين.
2. تقديم كافة منتجات التأجير مثل التأجير التشغيلي أو المنتجات التمويلية.
3. حشد الموارد للتمويل وترتيب عمليات تمويل جماعي بالإجارة.
4. تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساومة أو غيرها من العقود.
5. الاستثمار العقاري وتطوير وتنمية الأراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية والمخازن بقصد بيعها أو تأجيرها.
6. القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية.
7. الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل أو الخارج للقوانين والقرارات السارية في الدولة.
8. الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم هذه الشركات.
9. القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة أو لعملائها أو للغير.
10. إدارة المحافظ بكافة أشكالها واستثمار وتنمية أموال عملائها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محليا أو في الخارج.
11. تمثيل أو اقتناء الشركات الوطنية والأجنبية التي تتشابه مع الشركة في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منتجاتها المالية محلياً وعالمياً وبما لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة.

وعلى العموم للشركة القيام بجميع الأعمال والخدمات التي تدخل ضمن اختصاص شركات الاستثمار والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.
ويتعين أن تتم ممارستها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر أي من الأغراض المذكورة على أنها تجيز للشركة القيام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أعمال ربوية أو منافية لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة.

الإدراج

تمت الموافقة على إدراج أسهم الشركة في بورصة الكويت بتاريخ 20 ديسمبر 2018 وأسهم الشركة غير مدرجة في أي سوق من الأسواق الإقليمية أو العالمية الأخرى.

وضع المجموعة

كما في 30 سبتمبر 2018، الشركة ليست جزء من مجموعة شركات. علما بأنه لا يوجد طرف واحد يملك حصة السيطرة على الشركة. كما أن المساهمين الذين يمتلكون نسبة أكبر من 5% من الاسهم العادية للشركة يستثمرون في عدة شركات لا علاقة لها بالشركة.

الشركات التابعة

يوضح الجدول التالي كبار المساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر من إجمالي رأس المال المصدر والمدفوع للشركة كما في 30 سبتمبر 2018:

اسم الشركة	النشاط	تاريخ التأسيس	بلد التأسيس	نسبة الملكية
شركة المنار الوطنية للاستشارات الادارية ذ.م.م.	إستشارات إدارية	2005/7/18	الكويت	%50
شركة المنار إكسبريس للاستشارات التسويقية ذ.م.م.	إستشارات تسويقية	2005/7/18	الكويت	%50
شركة منارة تساهيل العقارية ذ.م.م.	إدارة مشاريع، بيع وشراء الأراضي والعقارات	2005/12/20	الكويت	%99

الشركات الأخرى التي تم دمجها مع الشركة

لم يسبق للشركة أن قامت بدمج شركات أخرى بها.

العوامل الاستثنائية ذات الأثر الجوهري على أنشطة الشركة

لا يوجد حاليا عوامل استثنائية ذات أثر جوهري على نشاط الشركة. وللمزيد من المعلومات عن العوامل الاستثنائية يمكن الاطلاع على بند عوامل المخاطر الرئيسية.

أهم الوكالات والشركات التي تتعامل مع المنار

شركات أخرى:

الشركات الموردة للسيارات	شركة مجموعة الوكالات الوطنيه للتجارة العامة والمقاولات	شركة المسيله التجاريه
	شركة معدات الغانم للتجارة العامة والمقاولات	مؤسسة سفاري الدولية للتجارة العامة ومقاولات
	شركة بحرة التجارية	الشركة الكويتية للأستيراد السيارات
الشركات الموردة للأثاث	شركة مفروشات تيباك	شركة كاظمة الكويتية
	شركة ليدرز للأثاث والديكور	شركة مارس للأثاث
	شركة قرطبة للاثاث والمفروشات	معرض الأنور
	شركة التجهيزات المكتبية	
شركات الخدمات الطبية	مركز ابها التخصصي لطب الفم والاسنان	مركز فرجينيا لطب الأسنان
	مركز أمانة التخصصى لطب الاسنان	مركز البيان لطب الأسنان
	مركز الحكمة التخصصي لطب الأسنان	مركز نيو سمايل سبا لطب الأسنان
	مركز نيو أبها التخصصي للأسنان	مركز ليبرتي التخصصي لطب الأسنان
	عيادات ايليت لطب وتجميل الاسنان	
شركات خدمات التعليم	نيوهورايزن	شركة كواليتاس للاستشارات والتدريب
	معهد بتمان للتدريب الاهلي	شركة المستشارون العالميون
	معهد اكسبر يشن لتدريب اللغة الانجليزيه	معهد ستانفورد البريطاني

نبذة عن الاعمال والاستراتيجية

نبذة عن تاريخ الشركة

تأسست شركة المنار للتمويل والاجارة ش.م.ك. (ويشار إليها فيما بعد بـ "الشركة" أو "المنار") بتاريخ 6 أكتوبر 2003 بموجب عقد رقم 4857 جلد 1 على يد عدد من المؤسسات والافراد للقيام بكافة عمليات الاستثمار والتمويل والإدارة للأموال والحقوق المنقولة وغير المنقولة وكذلك ممارسة كافة الأنشطة المرتبطة. وخلال السنوات التالية نجحت الشركة في تسويق خدماتها المالية الشرعية الموجهة بصورة رئيسية لعملاء التجزئة بالإضافة إلى عدد من الاستثمارات المالية في قطاعات مختلفة من السوق مثل قطاع التأمين والإجارة والاستثمار.

واستطاعت الشركة خلال سنوات الازمة المالية العالمية (2008-2009) الاستمرار في أنشطتها من خلال إعادة هيكلة القروض والتسهيلات الممنوحة من البنوك للتوافق مع التسهيلات الممنوحة للعملاء، مع خفض كافة المصاريف غير الفعالة مما انعكس بصورة إيجابية على استمرارية الشركة وتجاوزها للأثار السلبية للازمة المالية العالمية.

وخلال السنوات التالية حافظت الشركة على جودة المحفظة الائتمانية الخاصة بها وذلك من خلال أخذ كافة المخصصات المطلوبة رقابياً لمواجهة أية ديون مشكوك في تحصيلها، الامر الذي انعكس بصورة إيجابية التصنيف الائتماني للشركة كما في ديسمبر 2014 حيث رفعت وكالة كابيتال انتلجنس للتصنيف الائتماني التصنيف الخاص بالشركة من (+B) إلى (-BB)، كما قامت وكالة كابيتال انتلجنس في نوفمبر 2016 برفع التصنيف الائتماني إلى (BB) وذلك نتيجة آثار الاستقرار الذي مرت به الشركة خلال السنوات الخمس السابقة.

أنشطة الشركة

ترتكز أنشطة الشركة على ممارسة كافة عمليات التمويل والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

خدمات التمويل

يعتبر خدمات التمويل النشاط الرئيسي للشركة والذي تقوم من خلاله بتقديم الخدمات التمويلية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية للأفراد والشركات، حيث بلغ حجم محفظة التمويل 42.556 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 وقدرت إيراداته بحوالي 88% من إجمالي إيرادات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

ولدى الشركة أربع فروع تقدم من خلالها خدمات التمويل ويبلغ عدد مسئولي التمويل العاملين في الشركة 16 موظف (كما في 31 ديسمبر 2017) والذين يتواجدون أيضا في كبرى وكالات السيارات.

وتقدم الشركة الخدمات التمويلية التالية:

1. تمويل السيارات

تتضمن هذه الخدمات تمويل السيارات الجديدة من جميع وكالات السيارات بالإضافة إلى تمويل السيارات المستعملة والتي يمكن الحصول عليها من مكاتب السيارات أو الافراد. وتعد خدمات تمويل وتأجير السيارات من أهم الخدمات التمويلية التي تقدمها الشركة حيث تحقق ما يزيد عن ثلثي الإيرادات.

وتتبع الشركة منهج التمويل المتوافق مع الشريعة حيث تقوم بشراء السيارة التي يحددها العميل من وكالة السيارات ومن ثم تقوم بإعادة بيع السيارة للعميل من خلال عقد مرابحة. وتحتفظ الشركة بضمانات على تمويل السيارات والتي تشمل حظر بيع السيارات التي يتم تمويلها لحين الوفاء بكافة الأموال القائمة عليها.

وبالنسبة لعملاء الشركة من المؤسسات والشركات تقوم الشركة بتمويل السيارات المطلوب شرائها مقابل شروط تفاوضية يتم الاتفاق عليها مع عملائها من الشركة وبناء على تصنيف هذه الشركات والدراسة الائتمانية لهؤلاء العملاء شريطة أن تكون شراء السيارات جزء من نشاط هؤلاء العملاء وعلى ألا تزيد فترة التمويل عن أربع سنوات.

وتلتزم الشركة بتعليمات البنك المركزي الخاصة بالخدمات التمويلية للسيارات والتي تحدد حد أقصى قيمته 25,000 دينار كويتي للسيارات أو 25 ضعف الراتب أيهما أقل وبحد أدنى 1,000 دينار كويتي وعلى ألا تتجاوز عمر السيارة 10 سنوات، كما يجب ألا تتجاوز الأقساط الخاصة بالقروض 40% للموظف العامل أو 30% للموظف المتقاعد. وتقوم الشركة بتمويل السيارات بدون مقدم وبفترات سماح مختلفة واقساط شهرية قد تمتد لخمسة سنوات مع سهولة وسرعة إنجازات المعاملة في حالة استيفاء الشروط الائتمانية.

وتمتلك الشركة علاقات قوية مع كبرى وكالات السيارات داخل السوق الكويتي والتي تعطي فترة سماح في سداد قيمة السيارات التي تم شرائها من هذه الوكالات قد تمتد إلى 6 أشهر، الامر الذي يزيد من أرباح الشركة ويعزز موقعها في السوق الكويتي.

2. **تمويل العقارات**

تقدم الشركة تمويل للعقارات للعملاء سواء من الافراد أو الشركات والمؤسسات على أن يكون العقار استثماري وليس سكني وتقوم الشركة بتقـديم تمويـل بنسبة 65% من قيمة العقار وقد تصل فـترة السداد إلى 15 سنة. ويبلغ الحد الأقصي لمبلـغ التمويل العقاري 15% من صـافي حقـوق المساهمين، كما تعتمد الشركة في تقدير قيمة العقارات على التقييم العقاري الذي يقدمه العميل من قبل أثنين من وكالات التقييم العقاري المعتمد من قبل الشركة وتختار الشركة على القيمة التقديرية للعقارات.

3. **تمويل البضائع والمعدات**

تقدم الشركة خدمات تمويل البضائع لعملائها من المؤسسات والشركات والتي تتضمن تمويل المعدات والأجهزة التي تطلبها تلك الشركات للقيام بعملياتها مثل معدات النقل والتجهيزات. ويمكن أن تصل نسبة التمويل إلى 100% بناء على الدراسة الائتمانية للعميل وقد تمتد فترة السداد إلى أربعة سنوات.

وتتضمن الضمانات التي تحصل عليها المنار أسهم الشركات أو خطابات ضمان من البنوك أو ضمانات شخصية من ملاك الشركة.

4. **تمويل الخدمات التعليمية والصحية**

تقـدم الشركـة تمويل للخدمات الصحية والتعليمية لعملائها مـن الأفراد، الذين يتعاملون مع المؤسسـات التعليمية والصحية التي تمنح خيـار الدفـع الاجل. وتوفر المنار تمويل خدمات بقيمة تتراوح ما بين 500 دينار كويتـي إلى 5,000 دينار كويتي وتمتد فترة السداد من سنـة إلى ثـلاث سنوات بحد أقصى. وتعتمد الضمانات التي تحصل عليها الشركة على وضع العميل الائتماني والملاءة المالية له وتتضمن الضمانات التي يمكن أن تقبلها الشركة دفعات مقدمة أو ضمانات شخصية من خلال أي طرف ذا صلة للعميل.

5. **تمويل الأثاث والأجهزة الالكترونية**

تقوم الشركة أيضا بتقديم خدمات تمويل الأثاث والأجهزة الالكترونية للأفراد والتي يتم شراؤها من شركات الأثاث والأجهزة الالكترونية العاملة داخل دولة الكويت. وتوفر المنار تمويل لمنتجات بقيمة تتراوح ما بين 500 دينار كويتي إلى 5,000 دينار كويتي وتمتد فترة السداد من سنة إلى ثلاث سنوات بحد أقصى.

وتعتمـد الضمانـات التي تحصل عليها الشركـة على دراسة العميل والملاءة الماليـة له وتتضمن الضمانات المقدمـة التي يمكن أن تقبلها الشركة دفعات مقدمة أو ضمانات شخصية من خلال أي طرف ذا صلة للعميل.

أنشطة الاستثمار

تمتلـك الشركـة محفظـة من الأوراق الماليـة والعقارات بلغـت 6.798 مليون دينـار كويتي كمـا في 31 ديسمبر 2017 والتـي قامت الشركة بالاستثمار فيها بصورة مباشرة أو حصلت عليها مقابل شطب بعض القروض المتعثرة. وتسعى الشركة إلى تحقيق أرباح رأسمالية من خلال بيع هذه الأصول بالإضافة إلى التوزيعات النقدية التي تتسلمها الشركة. وتتضمن محفظة الشركة الأصول التالية:

- **أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:** وتتضمن مجموعة من الأسهم لشركات تعمل وفقا لمبادئ الشرعية الإسلامية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وأغلب هذه الأسهم غير المدرجة.
- **الاستثمـارات المتاحـة للبيـع:** يتضمن هذا البند أسهم لشركة خليجيـة تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وهي غير مدرجة في أي من الأسواق المالية للمنطقة.
- **الاستثمارات العقارية:** يتضمن هذا البند أصول عقارية تم الاستحواذ عليها مقابل شطب مجموعة من الديون المتعثرة.

ولقد حققت أنشطة الاستثمار ما نسبته 2.71% من إجمالي الإيرادات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

استراتيجية الشركة

تعمل الشركة على تنفيذ استراتيجية تتضمن تنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى تنمية محفظة التمويل من خلال زيادة التمويل البنكي المتاح والفوائض النقدية المتوفرة بالإضافة إلى التخارج من الاستثمارات غير المربحة. وفيما يلي بيان بالعناصر الرئيسية لاستراتيجية الشركة.

أ. تنويع مصادر التمويل

على الرغم من البيئة التنافسية في قطاع الخدمات التمويلية التي يعمل فيها البنوك الإسلامية أو التقليدية أو شركات التمويل تسعى الشركة إلى تنويع مصادر التمويل من خلال التفاوض مع البنوك الإسلامية على زيادة التمويل الممنوح للشركة واستثمار التاريخ الائتماني الناجح للشركة والعلاقات المميزة مع البنوك في عقد شراكة مع أحد البنوك الإسلامية الامر الذي سينعكس بصورة إيجابية على أداء الشركة وأرباحها خلال السنوات الماضية.

ب. زيادة حجم المحفظة التمويلية

تسعى الشركة إلى زيادة حجم المحفظة التمويلية الخاصة بنسبة 5% سنويا على مدار السنوات الخمسة القادمة الامر الذي سينعكس على زيادة إيرادات الشركة وسيتم ذلك من خلال الاعتماد على التمويل الداخلي والمصادر المتاحة من التمويل الإسلامي من البنوك التي تتعامل معها الشركة.

ت. التخارج من الاستثمارات غير المربحة

بالإضافة إلى الأهداف السابقة تسعى الشركة إلى التخارج من الاستثمارات غير المربحة وذلك بغرض التركيز على النشاط الرئيسي وقد قامت الشركة خلال العام الماضي بالتخارج من بعض الاستثمارات العقارية بالإضافة إلى عرض بعض الاستثمارات الأخرى للبيع ومن المتوقع أن تستكمل الشركة هذه الخطوة خلال السنوات القادمة بغرض التركيز على الانشطة الرئيسية الاكثر ربحية.

إدارة المخاطر

الهدف من إدارة المخاطر

تهـدف سياسـات إدارة المخاطـر الى ايجـاد الية ذات كفاءة عالية لحمايـة أصول الشركة ضد أيـة خسائر قد تنجم عن سـوء الاستخدام او التصـرف بتلك الأصول، والتأكـد من التصرف بالأصول يتم وفق قرارات وتوصيات مجلـس إدارة الشركة. وان المخاطر المصاحبة للعمليات التمويليـة المدونـة في سجلات الشركة قد تمت بشكل متسق مع الإجراءات المحددة من قبل الإدارة، وأنه تم تدوينها في السجلات وفقا للأسس وقواعد المحاسبة الدولية والمعايير وكذلك الانظمة المحددة من بنك الكويت المركزي.

تعريف إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر على انها عملية قياس وتقييم المخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها. تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر الى جهة اخرى وتجنبها وتقليل اثارها السلبية وقبول بعض او كل تبعاتها.

أهداف إدارة المخاطر

تشمـل اهـداف الشركة على كفاية نظام الرقابة الداخلية والتنظيم الإداري والضوابط العامـة للأعمال وفعاليتها. ويقصد بالضوابط العامة للأعمـال ضبط الاخطار الاساسية التي تواجه الشركـة والمرتبطة بعملياتها كالمخاطر المالية، مخاطر التشغيل، مخاطر تكنولوجيا المعلومات، مخاطر الموارد البشرية ومخاطر الالتزام مع جهات الرقابية.

المخاطر المالية

تتضمـن جميـع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالشركة. وهذا النوع مـن المخاطر يتطلب رقابة وإشرافا مستمرين من قبـل إدارات الشركـة وفقا لتوجه وحركة السوق والاسعار والعملات والاوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الاخرى ذات العلاقة. وتتضمن أنواع المخاطر المالية:

1. **المخاطر الائتمانية**

تقـدر الشركـة خطر منح أحد الافراد قرضا. فتعمد الى تحليل قدرة المقترض على السداد، ومن هنا يجب أن تشكل أقساط السداد الشهرية وكذلـك الأربـاح التي سيتـم تحقيقها من قبل الشركـة عبئا ممكن الاحتمال لا يـؤدي الى إخلال بتـوازن المقبوضات والمدفوعـات المستقبلية للمقترض. وغالبا ما تطلب الشركة من العميل تقديم ضمان يمكن الشركة من استخدامه إذا عجز المقترض عن السداد.

2. **مخاطر السيولة**

وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة الشركة على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والشركة التي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن ان يؤدي الى افلاسها، إضافة الى ذلك قد يؤدي الى مخاطر السمعة والتأثير على الربحية، هذا ويمكن قياس سيولة الشركة من خلال وسائل متعددة.

3. **مخاطر تقلبات اسعار الصرف**

وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الاجنبية وحدوث تذبذب في اسعار العملات، الامر الذي يقتضي إلماما كاملا ودراسات وافية عن اسباب تقلبات الاسعار.

4. **مخاطر اسعار الفوائد /الارباح**

وهـي المخاطـر الناتجة عن تعرض الشركة للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في اسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الاثر على عائدات الشركة والقيمة الاقتصادية لأصولها.

وكذلـك هنـاك انواع من مخاطر اسعار الفوائد / الارباح منها: مخاطرة إعادة تسعير، والتي تنشأ من الاختلافات الزمنية في فترة الاستحقاق (للأسعـار الثابتـة) وأسعار اصول الشركـة (المتحركة). ومخاطر منحنى العائد، والتـي تنشأ عن تغيرات في انسيـاب منحنى العائد وشكله والمخاطرة القاعدية التي قد تنشأ عن العلاقة غير الصحيحة في الاسعار المكتسبة والمدفوعة بإدارات مختلفة.

5. **مخاطر السمعة**

تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للشركة بما لا يتماشى مع الانظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للشركة، حيث إن طبيعة الانشطة التي تؤديها الشركة تعتمد على السمعة الحسنة لدى العملاء.

6. **مخاطر العمليات (التشغيل)**

يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للشركة، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالشركات إما ان تحقق خسارة وأما لا تحققها، وعدم ظهور اية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود اي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، وتشمل مخاطر العمليات ما يلي:

1. **الاحتيال المالي (الاختلاس)**

وتمثل معظم الخسائر التي تتعرض لها الشركات نتيجة حالات الاختلاس من الأموال المحصلة لدى الشركة والتي قد تتعرض لها الشركات التي تحصل نقد بصورة عامة.

2. **التزوير**

تتضمن الخسائر المحتملة من التزوير الخسائر الناتجة عن تزوير في الشيكات المصرفية أو الأوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات الاعتمادات، أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة عدم قدرة الموظفين العاملين بالشركة على التأكد من صحة المستندات المقدمة.

3. **تزيف العملات**

إن تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزييف العملات ولا يمكن لاي خبير في هذا المجال اكتشاف ذلك.

4. **السرقة والسطو**

وتعتمد الشركة إجراءات وافية لتلافي مخاطر عمليات التشغيل وإصدار التقارير الدورية الخاصة بذلك.

5. **مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية**

تصنف مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية على أساس أسبابها حيث تنشأ المخاطر غالباً إما لأسباب داخلية (مخاطر غير منتظمة) أو لأسباب خارجية (مخاطر منتظمة):

- المخاطر الغير منتظمة هي التقلبات في العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة والتي ترجع لعوامل داخلية خاصة بالمنشأة مثل ضعف كفاءة الإداريين وطبيعة منتج المنشأة.
- المخاطر المنتظمة هي الناتجة عن ظروف النشاط الاقتصادي بوجه عام ولا يمكن تجنبها أو السيطرة عليها مثل التقلبات في الفائدة أو مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية.

6. **مخاطر الاستثمار في الأصول العقارية**

تعود مخاطر الإستثمار في الأصول العقارية إلي عدة عوامل تشريعية وإقتصادية.

- عوامل اقتصادية حيث ترتبط قيمة العقارات بالدورات الاقتصادية.
- القوانين والأنظمة والتشريعات حيث تتأثر قيمة العقارات بالقوانين والأنظمة والتشريعات المتعلقة بالبناء والهدم والإيجارات والتراخيص والتخصيص وغيرها من العوامل.
- الظروف الاقتصادية والاجتماعية مثل متوسط الدخل والذوق العام والعوامل الاخرى التى لها إثر على تقييم العقارات.
- التغيير حيث تتغير قيمة العقار بتأثير العوامل المختلفة حيث ان السوق العقاري متغير عبر الزمن ووفق التغيرات المستقبلية.
- العرض والطلب والمنافسة حيث تتأثر قيم العقارات بالمعروض والمطلوب في السوق.
- العائد حيث يتأثر سعر العقار بالعوائد الايجارية.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات

وتشمل معظم المخاطر لتكنولوجيا المعلومات التالي:

1. حفظ البيانات وطريقة الاحتفاظ والنسخ منها.
2. تأمين البيانات من اخطار الاختراق، النسخ والتخريب.
3. تغيير صلاحيات المستخدمين، تداخلها وصلاحيات مع مهام متعارضة.
4. مطابقة الأرقام بين المبيعات والتحصيل والمحاسبة.
5. خطة الطوارئ إدارة تكنولوجيا المعلومات.

التقرير

تعتمد الشركة إجراءات وافية لتلافي مخاطر تكنولوجيا المعلومات وإصدار التقارير الدورية الخاصة بذلك.

مخاطر الموارد البشرية

وتشتمل معظم المخاطر من الموارد البشرية على التالي:

1. كفاية الموظفين للإدارات مما يضمن قيام الإدارات بأعمالها بالكفاءة المطلوبة.

وضعت الشركة سياسة تعيين لشغل الوظائف الشاغرة بأفضل المرشحين المؤهلين لمتطلبات الوظيفة كما هو محدد في الميزانية والهيكل التنظيمي المعتمد ووفق خطة سنوية قائمة على الاحتياجات الحالية المتوقعة، وتعرض هذه الخطط على الإدارة العليا للمراجعة والاعتماد.

2. تدريب الموظفين ورفع الكفاءة للموظفين للقيام بالأعمال بصورة كاملة.
3. تعاقب الموظفين للقيام بأعمال المستوى الاول والثاني بالإدارة .
4. تركز العمل في مستوى إداري دون المستويات الاخرى بالإدارة الواحدة.
5. تأمين الاصول والنقدية وتحصيل الاموال.

التقرير

تعتمد الشركة إجراءات وافية لتلافي مخاطر الموارد البشرية وإصدار التقارير الدورية الخاصة بذلك.

مخاطر الالتزام مع الجهات الرقابية

تتضمن إدارة المخاطر كافة المخاطر الناتجة عن عدم الالتزام بمتطلبات الجهات الرقابية (البنك المركزي وهيئة اسواق المال ووزارة التجارة) وتعريض الشركة للجزاءات المخالفات.

1. **إجراءات الشركة لتلافي مخاطر الالتزام مع الجهات الرقابية**

1. تنظيم عمليات الإقفال الشهرية والسنوية ضمن الفترات الممنوحة من الجهات الرقابية لتقديم التقارير اللازمة.
2. الالتزام بمتطلبات الجهات الرقابية والعمل على إعداد دليل المطابقة والالتزام لبيان المتطلبات الواجب تقديمها وتاريخ تقديمها والإدارات المعنية ومراجعتها ورفع تقرير شامل بها للإدارة العليا.

2. **مسئول إدارة المخاطر**

تتضمن مهام مسئول إدارة المخاطر ما يلي:

- تنفيذ سياسة واستراتيجة إدارة المخاطر
- متابعة وحصر التقارير الخاصة بالمخاطر من الإدارات المعنية ومراجعتها ورفع تقرير شامل بها للجنة إدارة المخاطر كل ستة أشهر.
- متابعة خطط عمل الإدارات المعنية فيما يتعلق بشمولها إدارة المخاطر.
- اقتراح الوسائل المناسبة لنشر الوعي الثقافي لإدارة المخاطر داخل الشركة.

الحوكمة

تم إعـداد دليـل الحوكمة لترسيخ مبادئ الحوكمة، بما يلبي متطلبات هيئة أسواق المال والجهـات الرقابية، وإيمانا من الشركة بأهمية قواعد الحوكمة باعتبارها القواعد الأساسية التطويرية للشركة:

مجلس الإدارة

تشكيل المجلس

يتمتع مجلس الإدارة بصلاحيات واسعة باستثناء ما يحدده القانون أو النظام الأساسي أو الجمعية العمومية. ويتولى مجلس الإدارة مسؤولياته بشكل رئيسي وفقا للنظام الأساسي واختصاصات مجلس الإدارة.

يتكون مجلس إدارة الشركة ("المجلس") من 5 أعضاء على النحو التالي:

- عضو مستقل واحد.
- أربعة أعضاء غير تنفيذيين وغير مستقلين وفقا لما حددته هيئة أسواق المال.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

يتـولى المجلـس مسؤولية خلق وتقديم قيمة مستدامـة في إدارة جميع أنشطة الشركة أمام مساهمي الشركـة، وعلى الرغم من تفويض الإدارة بتسيـير إدارة المهام والأعمال اليوميـة للشركة وعملياتها، إلا أن مجلس الإدارة يتحمل مسؤولية تقـديم التوجيه الاستراتيجي والإشراف على الإدارة ووضع ضوابط رقابية ملائمة تهدف إلى تعزيز النجاح وقيمة الشركة على المدى البعيد، ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الأداء الشامل للشركة، وعليه أن يتأكد من أن الإدارة توازن بين تعزيز النمو على المدى البعيد وتحقيق الأهداف على المدى القصير.

اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة التدقيق

تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء منهم عضو مستقل واثنين غير مستقلين، وتتحمل المسؤولية الرئيسية عن السياسات واللوائح الداخلية والخارجية لإدارة التدقيق، بالإضافة إلى، المراجعة الدورية للقوائم المالية ورفع التوصيات لمجلس الإدارة ومراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة.

لجنة المخاطر

تتألـف لجنـة المخاطر من ثلاثة أعضاء منهم عضو مستقل واثنين غير مستقلين، وتتحمل المسؤولية الرئيسية عن السياسات واللوائح الداخلية والخارجية لإدارة المخاطر، وتقييم ومراجعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة واتخاذ إجراءات للحد منها.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء، وتتحمل المسؤولية الرئيسية عن السياسات واللوائح ذات الصلة بترشيح ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والموظفين.

اللجنة التنفيذية

اللجنـة التنفيذيـة هـي لجنة تابعة لمجلـس إدارة الشركة، تتألف مـن 5 اعضاء من مجلـس الإدارة وهي من اللجان التـي تم تشكيلها تحقيقًا لمبادئ الإدارة السليمة ولمساعدة مجلس الإدارة على أداء المهام المناطة به بشكل فعال، وتتحمل اللجنة التنفيذية مسؤولية التنسيق مع الإدارة التنفيذية للتأكد من الإعداد الملائم للسياسات واللوائح وتنفيذها لتغطية التخطيط الاستراتيجي والموجودات والمطلوبات والعمليات.

اللجان الإدارية

لجنة مكافحة غسيل الأموال

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من الإدارة التنفيذية؛ وهم الرئيس التنفيذي، ونائب الرئيس التنفيذي، ومدير الإدارة المالية، حيث إن لجنة مكافحة غسيل الأموال هي لجنة تُشكل بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي وبقرار من مجلس إدارة شركة المنار للتمويل والإجارة، وظيفتها الأساسية اتخاذ كافة الإجراءات لضمان عدم استغلال الشركة في تنفيذ عمليات غسيل الأموال وتمويل الجماعات الإرهابية وضمان كفاية أنظمة الشركة في منع واكتشاف الأنشطة المرتبطة بتلك العمليات.

لجنة الاستثمارات

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من الإدارة التنفيذية؛ وهم الرئيس التنفيذي، ونائب الرئيس التنفيذي، ومدير المالية، وتتحمل لجنة الاستثمارات المسؤولية الأولية عن مراجعة واعتماد جميع القرارات ذات الصلة بأنشطة الاستثمار الخاصة بالشركة وتقديم التوصيات ذات الصلة بتلك الأنشطة الاستثمارية لمجلس الإدارة.

لجنة الديون المتعثرة

تتألف اللجنة من أربعة أعضاء من الإدارة التنفيذية؛ وهم الرئيس التنفيذي، والإدارة القانونية (أو ممثلها)، ومساعد المدير للإدارة المالية ومشرف الخزينة، تتحمل لجنة الديون المتعثرة المسؤولية الأولية عن مراجعة ورصد السياسات واللوائح ذات الصلة بالديون المتعثرة ومراجعة التقارير الدورية التي يتم إعدادها بشأن حالة تلك الديون.

لجنة الائتمان

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من الإدارة التنفيذية؛ وهم الرئيس التنفيذي، ونائب الرئيس التنفيذي، ومدير المالية، وتتحمل المسؤولية الأولية عن مراجعة ورصد وتنفيذ السياسات الائتمانية الخاصة بالشركة ومراجعة طلبات القروض الكبرى التي تزيد قيمتها عن (100,000 دينار كويتي) ورفع توصيات إلى اللجنة التنفيذية.

لجنة الشكاوى

تتألف لجنة الشكاوى من ثلاثة أعضاء من الإدارة التنفيذية؛ وهم نائب الرئيس التنفيذي ومدير الموارد البشرية ومدير الإدارة المالية، وتتولي لجنة الشكاوى المسؤولية عن مراجعة كافة الشكاوى المستلمة من العملاء وضمان معالجة وتسوية تلك الشكاوى في الوقت المناسب مع الحفاظ على سياسات ولوائح الشكاوى الخاصة بالشركة.

علاقات المستثمرين

تملك المؤسسات المالية التالية النسبة الكبرى من أسهم شركة المنار:

- شركة قطر للاستثمار وتطوير المشاريع القابضة
- شركة وفرة للاستثمار الدولي (حسابات عملاء)
- شركة فايننشال اسيتس البحرين ذ.م.م.
- بيت الاستثمار العالمي (حسابات عملاء)

يضمن مجلس إدارة الشركة الالتزام بالقوانين واللوائح وتعليمات هيئة أسواق المال للحفاظ على سمعة الشركة وتجنب الجزاءات والغرامات. وتتم إدارة للمخاطر العامة مباشرة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان حماية أصول الشركة. يعكس تقرير مجلس الإدارة السنوي المقدم في اجتماع الجمعية العمومية الأداء الفعلي للشركة، بما في ذلك البيانات المالية الموثوقة والإنجازات الفعلية، كما يتم إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك كافة الافصاحات المطلوبة عن معاملات الطرف ذو الصلة.

يدعو مجلس الإدارة لعقد الجمعية العمومية العادية وغير العادية حينما يتطلب الأمر ذلك في الوقت المناسب أو وفقا للمتطلبات القانونية. إضافة إلى ذلك، فإنه يتم إرسال الدعوة لاجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية إلى جميع المساهمين مع مراعاة كافة متطلبات النظام الأساسي والقانون التجاري، بما في ذلك الحد الأدنى لفترة الإخطار القانوني للاجتماع وتقديم جدول أعمال الاجتماع والمعلومات المالية وغيرها. تؤكد إدارة الشركة على أن سجل المساهمين محدث ويعكس القاعدة الفعلية للمساهمين.

الإفصاح والشفافية

أفصحت الشركة عن نتائجها المالية والتشغيلية والتي تضمنت الميزانية العمومية، وحساب الأرباح والخسائر، وبيان التدفقات النقدية، والإيضاحات على البيانات المالية في تقريرها المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. تم إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكافة الجهات الرقابية في دولة الكويت. وفقا لرأي التدقيق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، تلتزم البيانات المالية بقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية، كما تلتزم بعقد تأسيس الشركة الأم، وتعديلاته، والنظام الأساسي.

تم اعتماد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 من قبل الجمعية العمومية للشركة، يوجد لدى الشركة موقع إخباري على شبكة الإنترنت يمكن الوصول إليه عن طريق العنوان http://www.almanar.com.kw ويحتوي الموقع على تفاصيل ومعلومات عن الشركة من بينها تفاصيل مجلس الإدارة وشؤون الإدارة ونبذة عن الشركة والافصاح عن المعلومات الجوهرية تفصح البيانات المالية عن المعاملات التي تُبرم مع الأطراف ذوي العلاقة ضمن إفصاحات الأطراف المعنية.

المعلومات والاتصال

تتم مناقشة أنشطة وأداء الشركة بشكل عام من خلال اجتماعات مجلس الإدارة واللجان، ويتم إبلاغ القرارات بشكل رسمي إلى رؤساء ومديري القطاعات / الإدارات المعنيين. يتم التعامل مع الملاحظات المتعلقة بالأداء الخاص بالموظفين من خلال عملية تقييم الأداء. تتم إدارة المعلومات التشغيلية والمالية للشركة باستخدام تطبيقات ضمن المستوى المناسب من الضوابط الرقابية لبيئة الحاسب الآلي، وتتولى إدارة تكنولوجيا المعلومات إدارة أنظمة تكنولوجيا المعلومات للشركة.

الصلاحيات والمسؤوليات

تم وضع حدود الصلاحية المالية والإدارية بحيث تعكس صلاحيات اتخاذ القرار، كما تم تعيين المفوضين بالتوقيع على الشيكات مع تحديد الحدود الخاصة بهم، وتؤكد إدارة الشركة بأن الصلاحيات المسندة إلى الموظفين تتفق مع مسؤولياتهم ضمن مستويات معقولة من التفويض والفصل بين المهام، وتخضع صلاحيات ومسؤوليات الموظف للمراجعة وفقا لمتطلبات الأعمال والتغيرات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي.

السياسات والإجراءات

تم توثيق سياسات وإجراءات شاملة لكافة وظائف الشركة.

الضوابط الرقابية

تعتمد الأنشطة الرقابية للشركة بشكل رئيسي على الضوابط الرقابية المُقدرة، وعلى مختلف التقارير الإدارية ووظائف التدقيق الداخلي، يتم إعداد مقارنات شهرية بين البيانات الفعلية والتقديرية من قبل إدارة الحسابات ويتم إبلاغها للإدارة العليا لأغراض المراقبة.

يوجد لدى الشركة وظيفة تدقيق داخلي مستقلة ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة كجزء من أنشطة الرقابة. كما تتم مراجعة تقارير التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي

يتمثل نطاق عمل وظيفة التدقيق الداخلي في تحديد ما إذا كانت شبكة إدارة المخاطر بالشركة، وعمليات الرقابة والحوكمة، والتي قامت الإدارة بإنشائها وعرضها، كافية وتعمل بشكل سليم.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي للشركة بالتحقق من كفاية وفعالية الضوابط الرقابية الداخلية من حيث الالتزام بالعمليات والشؤون المالية والقانونية من خلال مجموعة من أعمال التدقيق للعمليات والمعاملات، ويتم عرض ملخص للملاحظات المهمة مع أي خطة عمل يتم تحديدها من جانب الإدارة بشكل ربع سنوي على لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة للمراجعة والتوجيه.

وحدة المخاطر

تتولى جميع الإدارات داخل الشركة مسؤولية مشتركة للعمل ببرنامج إدارة المخاطر وفقا لتوجيه ودعم إدارة المخاطر والالتزام، كما تتحمل وحدة المخاطر مسؤولية إدارة دليل إجراءات إدارة المخاطر داخل الشركة، وعلى الرغم من ذلك، تتحمل الإدارة والرئيس التنفيذي مسؤولية ضمان سلامة دليل الإجراءات والمصادقة على أي تغييرات مقترحة.

يتم تقديم تقارير إدارة المخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويتم تقديمها دون قيود إلى رئيس اللجنة، وتتولى وحدة المخاطر المسؤولية عن تصميم ومراجعة إجراءات وسياسات إدارة المخاطر داخل الشركة.

المخاطر الرئيسية على مستوى المؤسسة

فيما يلي ملخص موجز بشأن المخاطر الكامنة الرئيسية نظراً لطبيعة الوظائف/الأنشطة التي تقوم بها الشركة:

- مخاطـر الائتمـان: وهي مخاطـر إخفاق المقترض في الوفاء بالتزاماته الماليـة سواء كلها أو جزء منها، وتنشأ هـذه المخاطرة نتيجة لبيع التجزئة أو قروض الشركات.
- مخاطـر السـوق: هي مخاطر انخفاض قيمة الاستثمـارات أو المحفظة، وقد ينتج هذا الانخفاض عن تقلبات معـدلات الفائدة النزولية، تقلبات العملات النزولية، أو التقلبات النزولية في قيمة الاستثمارات.
- مخاطـر السيولـة: هي مخاطر عدم قدرة الشركة على تمويل التدفقات النقدية عند استحقاقها، وقد تنشأ مخاطر السيولة من الخسارة أو انخفاض قيمة التمويل الحالي والفروق الزمنية بين مواعيد استحقاق/تسجيل الأصول والتدفقات النقدية للمطلوبات والمشكلات التي تنتج عن امتلاك الاصول التي يصعب بيعها للوفاء بالمطلوبات الحالية.
- المخاطر القانونية والتنظيمية: تتمثل في المخاطر التي تنتج عن الإخفاق في التقيد بالقوانين والقواعد والأحكام المطبقة.
- مخاطر الاحتيال: مخاطر التصرفات العمدية التي يتم ارتكابها لتحقيق/لتأمين المنافع بطريقة غير عادلة وغير مشروعة.

الضوابط الرقابية الرئيسية على مستوى المؤسسة

فيما يلي ملخص موجز عن كيفية تعامل الشركة مع المخاطر الكامنة الواردة أعلاه من خلال الضوابط الرقابية الرئيسية التي حددتها الإدارة:

- مخاطـر الائتمـان: يوجد لدى الشركة إجراءات وسياسات معتمدة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء الحاليين والمحتملين لإدارة مخاطر الائتمان، وقد تم تحديد الصلاحيات للمراجعة واعتماد المنتجات/الخدمات بما في ذلك الموافقة على القروض والاستثناءات.
- تخضـع جميـع التسهيلات الائتمانيـة الممنوحة للتقييم والتحليـل التفصيلي وفقـا للمعايير/الإرشادات التوجيهية المبينـة في السياسات والإجـراءات المعتمـدة، ويشمل التحليل من بـين أمور أخرى، جمع المستنـدات اللازمة ومراجعتها والالتزام بالحـد الأدنى من متطلبات الرواتب والحد الأقصى لمبالغ القروض التي يمكن اعتمادها، كما يتم التحقق من المعلومات التي يتم الحصول عليها من Ci-Net.
- مخاطـر السـوق: قامت الشركة بوضع سياسات وإجراءات تغطي جميع العمليات التي تكـون عرضة لمخاطر السوق، كما يجرى العمل على إعداد تقرير الاستعراض الدوري للسوق لتحليل البيانات من مختلف الجوانب وذلك لتقييم ورصد مخاطر السوق في سياق القيم السوقية.
- ويتـم إدارة مخاطـر السيولة من خلال الرصد المستمر لوضع السيولة بشركة المنار مـن خلال التقارير اليومية للسيولة والموازنة السنوية وتوقعات التدفقات النقدية وحدود الإقراض/التسليف والمواثيق وتقارير الرقابة على الموازنة والتقارير المالية الربع سنوية.
- يتم تخفيف المخاطر الرقابية من خلال المراجعة الدورية للوائح/الإرشادات.
- توجد لدى الشركة إدارة مستمرة للتدقيق الداخلي حيث يتم تنفيذها من قبل مدير التدقيق الداخلي وجهة خارجية.
- ويتـم إدارة مخاطـر الاحتيال من خـلال وضع إجراءات قويـة وضوابط رقابية لمكافحـة الاحتيال ومن خلال التقييـم السنوي للمخاطر والضوابط الرقابية.

إدارة الشركة

مجلس الإدارة

يتولى إدارة شركة المنار للتمويل والإجارة مجلس ادارة مؤلف من خمسة اشخاص تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري. تكون العضوية في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ولمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الاعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقا لأغراضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو النظام الاساسي أو قرارات الجمعية العامة.

يجتمع مجلس الادارة ستة مرات على الاقل خلال السنة المالية الواحدة ويجوز الاتفاق على عدد مرات أكثر، ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا إذا حضر نصف عدد الأعضاء على ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة. ويجوز الاتفاق على نسبة أو عدد أكبر والاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. ويجوز اتخاذ قرارات بالتمرير بموافقة جميع أعضاء المجلس. فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة للشركة ونسبة المساهمة وعدد الاسهم المملوكة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الجهات التي تمثلها كما في 20 ديسمبر 2018 :

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها عضو مجلس الإدارة	عدد الاسهم المملوكة*	نسبة المساهمة
كريم أديب التاجي	رئيس مجلس الإدارة	شركة بيت الاستثمار	100	%0.00
بدر غانم الغانم	نائب الرئيس	شركة بيت الاستثمار العالمي	1,553,500	%0.50
صلاح محمد الوزان	عضو مجلس إدارة	عضو مستقل	75,000	%0.02
خالد ناصر الفوزان	عضو مجلس إدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	100,000	%0.03
محمد زكي عبد مصري	عضو مجلس إدارة	شركة فايننشال اسيتس البحرين ذ.م.م	42,416,300	%13.74

* يمثل هذا البند الملكية بصورة مباشرة للجهات التي يمثلها عضو مجلس الإدارة كما في تاريخ هذه النشرة التعريفية.

وفيما يلي نبذة موجزة عن السيرة الذاتية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة:

كريم أديب التاجي

رئيس مجلس الإدارة

- تاريخ التعين بمجلس الإدارة: 2009
- المؤهلات العلمية: بكالوريوس إدارة اعمال تخصص إدارة مالية، جامعة إلينوي بولاية شيكاغو، الولايات المتحدة (1989)

الخبرات الحالية

- عضو مجلس الإدارة، شركة المنار للتمويل والإجارة، من 2009 وحتى تاريخه
- مدير مالي، شركة قطر للاستثمار، من 2003 وحتى تاريخه

الخبرات السابقة

- مراقب مالي، شركة السلام العالمية، من 2000 وحتى 2003

بدر غانم الغانم

نائب رئيس مجلس الإدارة

- تاريخ التعين بمجلس الإدارة: 2016
- المؤهلات العلمية: بكالوريوس علوم /هندسة تخصص الهندسة الكهربائية وتخصص الاقتصاد، جامعة بوسطن، الولايات المتحدة (1999)

الخبرات الحالية

- عضو مجلس الإدارة، شركة المنار للتمويل والإجارة، من 2016 وحتى تاريخه
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الاولى للوساطة، من 2015 وحتى تاريخه
- عضو مجلس الإدارة، شركة البحرين الاولى، من 2014 وحتى تاريخه
- نائب رئيس تنفيذي، شركة بيت الاستثمار العالمي، من 2010 حتى تاريخه

الخبرات السابقة

- مساعد مدير عام، شركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي، من 2008 حتى 2010
- نائب الرئيس، شركة المركز المالي الكويتي، من 2003 حتى 2008

صلاح محمد الوزان

عضو مجلس الإدارة

- تاريخ الانتخاب بمجلس الإدارة :2003
- المؤهلات العلمية: بكالوريوس في الهندسة المدنية، جامعة نورث كارولينا، الولايات المتحدة (1981)

الخبرات الحالية

- المدير العام، شركة مؤسسة التعليم الاهلي، من 2005 وحتى تاريخه
- عضو مجلس الإدارة، شركة المنار للتمويل والإجارة، من 2003 وحتى تاريخه
- المدير العام، شركة تباشير الخير للتجارة العامة، من 2000 وحتى تاريخه

الخبرات السابقة

- عضو مجلس الإدارة، شركة المستثمر الدولي، من 1993 وحتى 2008.

خالد ناصر الفوزان

عضو مجلس الإدارة

- تاريخ التعين بمجلس الإدارة: 2003
- المؤهلات العلمية: بكالوريوس إدارة اعمال، جامعة الكويت (1978)

الخبرات الحالية

- عضو مجلس الإدارة، شركة المنار للتمويل والإجارة، من 2003 وحتى تاريخه
- نائب المدير العام، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، من 2004 وحتى تاريخه

الخبرات السابقة

- رئيس مجلس الإدارة، الشركة الخليجية لحفظ الاوراق المالية، من 2001 وحتى 2016

محمد زكي عبد مصري

عضو مجلس الإدارة

- تاريخ التعين بمجلس الإدارة: 2015
- المؤهلات العلمية: بكالوريوس محاسبة، الجامعة الاردنية، الاردن (2001)

الخبرات الحالية

- عضو مجلس الإدارة، شركة المنار للتمويل والإجارة، من 2015 وحتى تاريخه
- عضو مجلس الإدارة، شركة الابراج المتحدة القابضة، من 2013 وحتى تاريخه
- عضو ورئيس مجلس الإدارة، شركة التسهيلات التجارية الاردنية، من 2009 وحتى تاريخه
- مساعد نائب الرئيس، شركة بيت الاستثمار العالمي، من 2005 وحتى تاريخه

الخبرات السابقة

- مدقق حسابات، انور القطامي وشركاه، من 2001 وحتى 2004
- عضو مجلس الإدارة، شركة الريان القابضة، من 2010 وحتى 2012
- عضو مجلس الإدارة، شركة سبائك للإجارة والاستثمار، من 2012 وحتى 2014

الروابط العائلية بين اعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

لا توجد أية روابط عائلية بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة.

التعديلات التي تمت على مجلس الإدارة

- بتاريخ 10 نوفمبر 2015 تم الحصول على موافقة هيئة أسواق المال على تعيين السيد محمد زكي عبد مصري كعضو مجلس إدارة ممثـلا لشركة فايننشال اسيتس البحريـن ذ.م.م بدلا من السيد ناصر الخالد (عضو مجلس الإدارة السابق ممثلا لشركة فايننشال اسيتس البحرين ذ.م.م) برغبة الشركة المستثمرة.
- بتاريـخ 19 سبتمـبر 2016 تم تعيـين السيد بـدر السميط كعضو احتياطي ثـاني (رئيس مجلس الإدارة السابق ممثـلا لشركة الأفق العربية العقارية) وتم انتخاب السيد كريم اديب التاجي رئيسا ممثلا عن شركة بيت الاستثمار وانتخاب السيد بدر الغانم نائب رئيس مجلس الإدارة ممثلا عن شركة بيت الاستثمار العالمي.

أسماء المخولين بالتوقيع عن الشركة

بنـاء علـى الشهـادة الصادرة من وزارة التجـارة والصناعة يحق لكل من السيد كـريم أديب التاجي – رئيس مجلـس الإدارة الشركة والسيد بـدر غانم الغانم–نائـب رئيس مجلس الإدارة التوقيع على انفـراد على أي من المستندات الخاصـة بالشركة. كما قامت مجلس إدارة الشركة بتفويض السيد عبد الله سعود البدر–الرئيس التنفيذي بالتوقيع على المستندات المرتبطة بعمليات الشركة اليومية.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

دينار كويتي	2016*	2017*
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	59,800	60,500

* تم الموافقـة علـى مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بالموافقة على صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بقيمـة 59,800 د.ك (تسعـة وخمسون ألف وثمانمائة دينار كويتي) وذلك في اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ 2 أكتوبـر 2017. كمـا تم الموافقة على صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بقيمة 60.500 د.ك (ستون ألف وخمسمائة دينار كويتي) ،ذلك في اجتماع الجمعية العمومية للشركة المنعقد بتاريخ 23 أبريل 2018.
كما لا توجد نسبة محددة يتقاضاها رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو أي من المدراء التنفيذين من أرباح الشركة.

تأكيد البيانات المالية

تمت الموافقة على البيانات المالية المدققة للأعوام 2017 و2016 و2015 و2014 و2013 من قبل اجتماعات الجمعية العامة العادية للشركة في 23 أبريل 2018 و2 أكتوبر 2017 و19 سبتمبر 2016 و8 يونيو 2015 و5 سبتمبر 2014 على التوالي. وقد تم إلزام مجلس إدارة الشركة بتقديم النتائج المالية للشركة وفقاً لقانون الشركات رقم 1 /2016 وتعديلاته اللاحقة وقد وافق مجلس الإدارة على الاطلاع بتلك المسئولية.

المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

تشتمـل الأطراف ذات العلاقة على المساهمين الرئيسين وأعضاء مجلـس الإدارة والمدراء التنفيذين بالشركة وعائلاتهم والشركات التي يملكون حصصا رئيسية فيها. تتم كافة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس تجاري بحت، ويتم الموافقة عليها من قبل إدارة الشركة.
إن الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة الواردة في المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة كما يلي:

للسنة / للفترة المالية المنتهية في (دينار كويتي)	31 **ديسمبر** 2016	31 **ديسمبر** 2017	30 **سبتمبر** 2017	30 **سبتمبر** 2018
أ) **مدينو تمويل**	110,880	49,308	98,848	130,761
ب) **مستحق من طرف ذات علاقة**	-	132,146	-	-
ج) **مزايا الإدارة العليا الدائنة**	580,036	631,091	620,295	877,943
المعاملات				
أ) **مدفوعات موظفي الإدارة الرئيسيين**				
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	569,982	566,354	481,174	503,821
ب) **مكافأة أعضاء مجلس الإدارة**	59,800	60,500	59,800	-

بيان بالعمليات القائمة بين الشركة وكبار المساهمين

تؤكد الشركة بأنه لا يوجد أية عمليات قائمة بين الشركة وبين أي من المساهمين الذين يملكون أكثر من 10% من أسهمها.

الإدارة التنفيذية

يقـوم علـى إدارة الشركـة فريق إداري مسؤول عن الإشـراف اليومي والمراقبة لأعمـال الشركة وخاصة فيما يتعلق بضمـان الالتزام والتحكم بالمخاطر واستقلالية الوظائف. كما تقوم الإدارة التنفيذية بأداء مهام عديدة منها مراجعة وبحث أي أفكار أو مقترحات لمجلس الإدارة، تنفيذ كافة سياسات وأنظمة الشركة الداخلية والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة، إعداد تقارير دورية (مالية وغير مالية)، إعداد أنظمة تدقيق داخلي وإدارة المخاطر والتأكد من كفاءتها وكفايتها.

الاسم	المنصب	سنوات الخبرة (*)	
		الخبرة لدى الشركة	الخبرة الإجمالية
عبد الله سعود البدر	الرئيس التنفيذي	14 سنة	38 سنة
د. منير عمر أفيوني	نائب الرئيس التنفيذي	14 سنة	38 سنة
جمال محمود القوقة	مدير إدارة التدقيق الداخلي	15 سنة	36 سنة
يوسف الزمقان	مدير إدارة الخدمات التمويلية	11 سنة	29 سنة
يعقوب يوسف المشاري	مدير الإدارة المالية	15 سنة	27 سنة
حمد عبد الله مدوه	إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية	14 سنة	33 سنة
خالد محمد الفيتوري	مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات	14 سنة	29 سنة
أحمد محمد عوض محمد	مستشار بالإدارة القانونية	14 سنة	28 سنة

** تم تدوير أرقام سنوات الخبرة لأقرب سنة.*

عبد الله سعود البدر

الرئيس التنفيذي

تاريخ التعيين بالشركة: يونيو 2004

- **المؤهلات العلمية**
  - بكالوريوس في إدارة الاعمال من جامعة الكويت (1980).
  - برامج في الادارة التنفيذية، جامعة هارفرد، الولايات المتحدة الامريكية (1983 / 2002 / 2003).
  - دورات في القيادة التنفيذية والتعاقد والتفاوض، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (1983 / 2005).
- **الوظائف الحالية**
  - الرئيس التنفيذي فى شركة المنار للتمويل والإجارة (2004 وحتى تاريخه).
  - المدير العام للشركة الدولية للتمويل (1980 وحتى 2003).
  - كما تدرج السيد عبد الله البدر في العديد من المناصب في الشركة الدولية للتمويل ما بين عامي (1980 وحتى 2003).
- **عضوية مجالس الإدارات**
  - عضو مجلس إدارة فى شركة بيت التمويل القطري (2005 وحتى تاريخه).
  - عضو مجلس إدارة فى شركة الخليج للتأمين التكافلي (2003 وحتى تاريخه).
  - عضو مجلس إدارة فى شركة بيت الاستثمار العالمي (2012 وحتى 2013).
  - عضو مجلس إدارة فى شركة أجوان الخليج العقارية (2007 وحتى 2009).
  - عضو مجلس إدارة فى شركة الوسيلة العقارية لتطوير المشاريع (2006 وحتى 2007).

د. منير عمر أفيوني

نائب الرئيس التنفيذي

تاريخ التعيين بالشركة: إبريل 2004

- **المؤهلات العلمية**
  - شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة أوهايو في الولايات المتحدة الامريكية (1979).
  - ماجستير إدارة أعمال من جامعة كوينزلاند في أستراليا (1985).
  - ودكتوراه إدارة اعمال من جامعة كوينزلاند في أستراليا (2002).
- **الخبرات**
  - نائب الرئيس التنفيذي فى شركة المنار للتمويل والإجارة من (2004 وحتى تاريخه)
    - عضو فى لجنة الاستثمار .
    - عضو فى لجنة الائتمان الصغرى .
  - نائب أول للرئيس في الشركة الكويتية للخدمات التمويلية (2000 وحتى 2004).
  - مدير تمويل المجموعة فى مجموعة شركات الملا (1995 وحتى 2000).
  - ضابط إئتمان أول في البنك الأهلي الكويتي (1993 وحتى 1995).
  - مساعد المدير العام فى شركة الخليج لصناعة الزجاج (1986 وحتى 1989).
  - مهندس مدني في عدة شركات كبري في دولة الكويت (1979 وحتى 1983).
  - دكتور مساعد في الجامعة الأمريكية في دولة الكويت (2007 وحتى 2013).
  - مدير عام شركة بيت التمويل القطري بالوكالة في دولة قطر (2007 وحتى 2009).
- **عضوية مجالس الإدارات**
  - عضو مجلس إدارة فى الشركة الأولي للتمويل – المملكة الأردنية الهاشمية (2008 وحتى 2009).
  - عضو مجلس إدارة فى Global Local Fund (2011 وحتى 2012).
  - عضو مجلس إدارة فى Global Local Fund (2011 وحتى 2013).
  - عضو مجلس إدارة فى Global Money Market Fund (2013 وحتى 2016).
  - عضو مجلس إدارة فى Global 10 Large Cap Fund (2013 وحتى 2016).

جمال محمود القوقة

مدير إدارة التدقيق الداخلي

تاريخ التعيين بالشركة: أغسطس 2003

- **المؤهلات العلمية**
  - شهادة البكالوريوس بالمحاسبة من جامعه السليمانية (جمهورية العراق) (1980).
- **الخبرات السابقة**
  - مدير التدقيق الداخلي فى شركة المنار للتمويل والإجارة (2003 وحتى تاريخه).
  - المدقق الداخلي في الشركة العالمية للصناعات الكيماوية، الاردن (1995 وحتى 2003).
  - مدقق رئيسي في المكتب القانوني العربي، الاردن (1992 وحتى 1995).
  - محاسب رئيسي في مركز الاستشارات الدولية – الاردن (1991 وحتى 1992).
  - مدقق خارجي في المكتب الكويتي لتدقيق الحسابات (البزيع وشركاه) (1982 وحتى 1990).

يوسف الزمقان

مدير إدارة الخدمات التمويلية

تاريخ التعيين بالشركة: إبريل 2007

- **المؤهلات العلمية**
  - دبلوم اتصالات كلية الدراسات التكنولوجية في دولة الكويت (1987).
  - زمالة أكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الأردن (2007).
  - الدورات والبرامج التخصصية في مجال التمويل (1995 / 1996 / 2002 / 2003 / 2004 / 2007 / 2008).
- **الخبرات**
  - مدير إدارة خدمات التمويل في شركة المنار للتمويل والإجارة (2007 وحتى تاريخه).
  - مدير إدارة الائتمان في شركة أصول للتمويل والاستثمار (2005 حتى 2007).
  - مساعد مدير الائتمان في شركة أصول للتمويل والاستثمار (2004 حتى 2005).
  - رئيس قسم الائتمان في شركة أصول للتمويل والاستثمار (2003 حتى 2004).
  - مدير مشروع في شركة يوسف أحمد الغانم (2002 حتى 2003).
  - مسؤول إئتمان أول في شركة يوسف أحمد الغانم (1998 حتى 2002).
  - مسؤول إئتمان في شركة يوسف أحمد الغانم (1995 حتى 1998).
  - مشرف تحصيل في شركة يوسف أحمد الغانم (1989 حتى 1994).

يعقوب يوسف المشاري

مدير الإدارة المالية

تاريخ التعيين بالشركة: أغسطس 2003

- **المؤهلات العلمية**
  - حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الكويت (1990).
  - دورات متخصصة في مجال التمويل، الولايات المتحدة الامريكية (1994 / 1999 / 2004 / 2015).
  - دورة عملية لمدة عام كامل في بنك ABC فرع لندن، المملكة المتحدة (2002 / 2003).
- **الخبرات**
  - مدير الإدارة المالية فى شركة المنار للتمويل والإجارة (2004 وحتى تاريخه)
    - عضو فى لجنة الاستثمار
    - عضو فى لجنة الائتمان
  - مساعد مدير إدارة الخزينة فى شركة المنار للتمويل والإجارة (2003 وحتى 2004)
  - متدرب فى إدارة الأصول الإسلامية فى بنك المؤسسة العربية المصرفية، لندن 2002 وحتى 2003).
  - مدير إدارة الاستثمار المحلى فى مجموعة عارف الاستثمارية (1998 وحتى 2001).
  - محلل مالى فى شركة مجموعة الأوراق المالية (1995 وحتى 1998).
  - مساعد رئيس إدارة قطاع المشاريع فى شركة الساحل للتنمية والاستثمار (1994 وحتى 1995).
  - مساعد متداول عملات أجنبية ببنك الكويت والشرق الأوسط (البنك الأهلي المتحد حاليا) (1991 وحتى 1994).
- **عضوية مجالس الإدارات**
  - عضو مجلس إدارة فى شركة أصول للاستثمار (1999 وحتى 2001)
    - عضو فى اللجنة التنفيذية
  - عضو مجلس إدارة فى بيت التمويل الخليجي (البحرين) (1999-2001)

حمد عبد الله مدوه

مدير إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية

تاريخ التعيين: نوفمبر 2003

- **المؤهلات العلمية**
  - حاصل على درجه البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت (1985).
  - دورات في التحليل المالي وغسيل الاموال والادارة العامة.
- **الخبرات**
  - مدير إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية فى شركة المنار للتمويل والإجارة من (2003 وحتى تاريخه).
  - أمين سر مجلس إدارة شركة المنار للتمويل والإجارة (2006 وحتى تاريخه).
  - التحـق بالعمـل لدى الهيئة العامـة لتقدير التعويضات شغل خلالها عـدة وظائف منها مدير المـوارد البشرية ورئيس وحدة صرف التعويضات (1994 وحتى 2003).
  - محلل قوى عاملة، شركة صناعات الكيماويات البترولية (1993 وحتى 1994).

خالد محمد الفيتوري

مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات

تاريخ التعيين: يوليو 2004

- **المؤهلات العلمية**
  - بكالوريوس فى علوم الحاسب الآلي من الجامعة الوطنية فى ولاية كاليفورنيا فى الولايات المتحدة (1986)
  - درجة الماجستير في هندسة البرمجيات من الجامعة الوطنية في ولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة (1988)
- **الخبرات**
  - مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات فى شركة المنار للتمويل والإجارة (2004 وحتى تاريخه).
  - عمل كمستشار مستقل للعدد من البرامج (1995 وحتى 2004).
  - مهندس برمجيات أول فى شركة Anacomp Inc. في ولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة الامريكية (1989 حتى 1995).

أحمد محمد عوض محمد

مستشار بالإدارة القانونية

تاريخ التعيين: أغسطس 2004

- **المؤهلات العلمية**
  - ليسانس حقوق، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية (1990)
  - دورات في الصكوك والمعاملات الشرعية والتحصيل والقروض المتعثرة (2004 / 2005 / 2007 / 2014)
- **الخبرات**
  - مستشار بالإدارة القانونية لشركة المنار للتمويل والاجارة (2004 وحتى تاريخه).
  - مستشار قانوني بمكتب المشورة للاستشارات القانونية واعمال المحاماة (1995 حتى 2004).
  - محامي بجمهورية مصر العربية (1990 وحتى 1993).

الهيئة الشرعية

للشركـة هيئـة للرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة على الأقل من المتخصصين في الفقه الإسلامـي، ومهمة هذه الهيئة هي ابداء الرأي الشرعي حول أنشطة الشركة وعملياتها والتحقق من التزام الشركة بمبادئ الشريعة الإسلامية. وفيما يلي بيان بالهيئة الشرعية:

الاسم	المنصب
السيد / محمد عبد الرزاق الطبطبائي	رئيس الهيئة الشرعية
السيد / بدر عبد الرزاق الماص	عضو الهيئة الشرعية
السيد / يوسف محمد علي	عضو الهيئة الشرعية

السيد / محمد عبد الرزاق الطبطبائي

رئيس الهيئة الشرعية

- **المؤهلات العلمية**

– شهادة الدكتوراه في الفقه، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (1996)

- **الخبرات**

– رئيس اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية.
– رئيس لجنة الإفتاء بدولة الكويت للأحوال الشخصية.
– رئيس الهيئة الشرعية لبيت الزكاة الكويتي.
– رئيس للهيئة الشرعية لشركة عارف للاستثمار.
– عميد سابق لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.
– مدير سابق لجامعة الكويت بالإنابة.

السيد / بدر عبد الرزاق الماص

عضو الهيئة الشرعية

- **المؤهلات العلمية**

– شهادة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية من جامعة أم القرى بمكة المكرمة (1989)

- **الخبرات**

– أستاذ بكلية التربية الأساسية قسم الدراسات الأساسية –الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
– رئيس قسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية الأساسية سابقاً.
– موجه عام للتربية الإسلامية في وزارة التربية سابقاً.
– نائب رئيس اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية.
– عضو الهيئة الشرعية في الشركة الكويتية القطرية.
– عضو الهيئة الشرعية في الشركة التجارية العقارية.
– عضو الهيئة الشرعية في الشركة الأولى للفنادق.
– الأمين العام المساعد للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة.

الشيخ يوسف محمد علي

عضو الهيئة الشرعية

- **المؤهلات العلمية**

– بكالوريوس في الشريعة الإسلامية، جامعة الكويت عام 2004
– دبلوم عالي في الادارة العامة والتمويل الإسلامي

- **الخبرات**

– عضو الهيئة الشرعية للشركة الكويتية للإسكان والتعمير.
– عضو الهيئة الشرعية لشركة العرين الكويتية العقارية.
– عضو الهيئة الشرعية لصندوق الثروة.

الهيكل التنظيمي للشركة

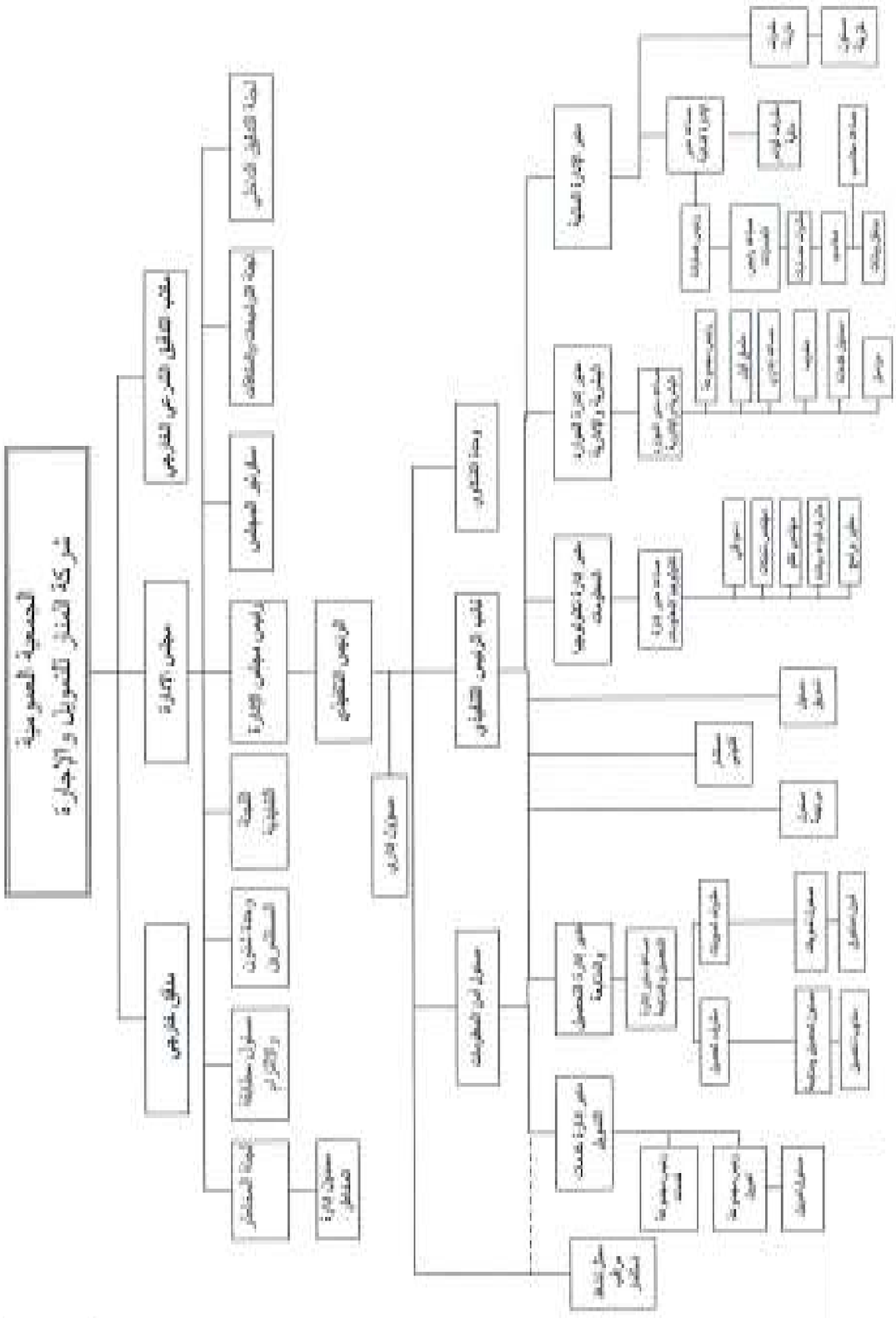

يرأس الادارات الرئيسية مدراء الإدارات، حيث يقوم مديري الإدارات برفع التقارير إلى نائب الرئيس التنفيذي، ويرفع نائب الرئيس التنفيذي تقاريره إلى الرئيس التنفيذي، ويكون الرئيس التنفيذي مسؤولاً بدوره أمام مجلس الإدارة، حيث يتولى الرئيس التنفيذي المسؤولية عن الإدارة اليومية لأنشطة الشركة في إطار السياسات والأهداف التي أقرها مجلس الإدارة.

إدارة خدمات التمويل

يرأس هذه الإدارة مدير خدمات التمويل الذي يقوم بإعداد التقارير وتقديمها مباشرة إلى نائب الرئيس التنفيذي، وفيما يلي بيان بمهام إدارة التمويل:

- وضع السياسات والخطط التمويلية والبرامج لزيادة حجم المبيعات.
- وضع ورصد الخطط والبرامج والإجراءات المتبعة في صالات العرض.
- التواصل المستمر مع العملاء لتلبية احتياجاتهم التمويلية.
- وضع الإجراءات لتحسين خدمة العملاء.
- رصد أنشطة المنافسين وإعداد الخطط التنافسية.
- متابعة عمليات المبيعات والتأكد من مطابقتها للسياسات والإجراءات.

التحصيل والمتابعة

يتولى مدير التحصيل والمتابعة مسؤولية إدارة التحصيل والمتابعة والذي يرفع التقارير مباشرة إلى الرئيس التنفيذي، وفيما يلي بيان بمهام ومسؤوليات إدارة التحصيل والمتابعة:

- وضع الخطط وتحديد مهام محددة للتحصيل والمتابعة.
- تحديد الخطوات الإجرائية لعمليات التحصيل ومتابعة المبالغ التي لم يتم تحصيلها.
- تحديد الأسباب الكامنة وراء الإخفاق في السداد وتقديم التوصيات الضرورية للتغلب على صعوبات عملية التحصيل وتعزيزها.
- إعداد تقارير الديون الكبرى وخطة التحصيل.
- تنفيذ عمليات المطابقة اليومية للمبالغ المُحصلة وإرسالها إلى إدارة الشؤون المالية لأغراض التسجيل.
- إعداد /وضع خطط لمتابعة مدفوعات /تسويات العملاء المتعثرين.

التدقيق الداخلي

يرأس إدارة التدقيق الداخلي مدير إدارة التدقيق الداخلي الذي يرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، فيما يلي مهام ومسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي:

- التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة وقرارات مجلس الإدارة.
- التأكد من ملائمة /كفاية الضوابط الرقابية والإجراءات المعتمدة في جميع الإدارات بالشركة.
- التأكد من فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- رفع توصيات بالإجراءات التصحيحية على النحو المطلوب.
- الإشراف على أنشطة التدقيق الداخلي

الشؤون القانونية

يتولى المستشار القانوني مسؤولية إدارة الشؤون القانونية والذي يرفع التقارير مباشرة إلى الرئيس التنفيذي، وفيما يلي مهام ومسؤوليات إدارة الشؤون القانونية:

- تقديم التوجيه والرأي القانوني في جميع معاملات الشركة ومتابعة جميع القضايا ذات الصلة بالشركة.
- إدارة الأعمال وإعدادا الموازنة ورصد أداء الإدارة القانونية.
- مراجعة جميع العقود والاتفاقيات التي يتم إعدادها من قبل الشركة أو النظراء والحصول على موافقة لجنة الرقابة الشرعية بالشركة.
- متابعة تنفيذ بنود وشروط عقد التأسيس واللوائح وتعديلاتها وتقييم أثرها على عمليات الشركة.
- تقديم المشورة القانونية بشأن الاستشارات أو عمليات الاستحواذ المحتملة.

الشؤون المالية

يرأسها مدير الإدارة المالية والذي يرفع التقارير مباشرة إلى نائب الرئيس التنفيذي، وفيما يلي مهام ومسؤوليات الإدارة المالية:

- حفظ الأصول المالية للشركة وجردها.
- التأكد من تنفيذ وفعالية السياسات والإجراءات الخاصة بالشؤون المالية.
- الرقابة على الموارد المالية والنفقات.
- تقديم المشورة المالية لجميع الإدارات.
- استثمار الأموال الفائضة في الاستثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.
- توفير الموارد المالية للشركة من خلال الدخول/الاشتراك في العقود قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل مع البنوك والمؤسسات المالية.

تقنية المعلومات

يرأس هذه الإدارة مدير تقنية المعلومات الذي يقوم بإعداد التقارير ورفعها مباشرة إلى نائب الرئيس التنفيذي، وفيما يلي بيان بمهام ومسؤوليات الإدارة:

- تحديد احتياجات نظم المعلومات بالشركة بالتنسيق مع مختلف الإدارات.
- متابعة وإعداد الاحتياجات الفنية للشركة من المعلومات (الأنظمة والأجهزة والمعدات، إلخ) وإعداد المواصفات الفنية اللازمة للمشتريات.
- تصميم نظم المعلومات التي تلب احتياجات الشركة المستقبلية.
- اختبار النظم الحالية وتعديلها وفقا لاحتياجات الشركة.
- التنسيق مع المستخدمين لتحديد متطلبات البرامج والنظم.
- تقييم البرامج والأجهزة الجديدة لتحديد جدواها وتوافقها مع بيئة تقنية المعلومات.
- تقديم الخدمات والدعم التقني
- إجراء عمليات النسخ الاحتياطي بصورة دورية للبرامج التشغيلية والأساسية.
- إدارة وتشغيل البرامج والأجهزة ومتابعة الحلول لأي انقطاعات في الخدمة والأخطاء البرامجية.
- وضع المواصفات والمعايير اللازمة للاستخدام الأمثل للبرامج والأجهزة.
- إدارة ومتابعة تطوير شبكات الحاسب الآلي.
- التأكد من أن أجهزة التشغيل تدعم الوظائف التشغيلية ورؤية الشركة واستراتيجيتها.
- إعداد المواصفات الفنية الخاصة بالبرامج والأجهزة، بالإضافة إلى وضع البنود التعاقدية مع موردي تقنية المعلومات والدعم التقني.
- المشاركة في إعداد الموازنات وشراء واستلام البرامج والأجهزة.

الموارد البشرية والشؤون الإدارية

يتولى مدير الموارد البشرية والشؤون الإدارية الإدارة ذاتها والذي يرفع التقارير مباشرة إلى الرئيس التنفيذي، وفيما يلي مهام ومسؤوليات إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية:

- التحقُق من تنفيذ السياسات والإجراءات ذات الصلة بالموظفين والخدمات الداخلية.
- إعداد ومراجعة الرواتب واستحقاقات نهاية الخدمة.
- مُتابعة ورصد جميع القضايا ذات الصلة بالموظفين بداية من تعيينهم وحتى فصلهم.
- مُتابعة كافة الأمور الحكومية ذات الصلة بالموظفين.
- تقديم/توفير الخدمات الداخلية مثل الطباعة والقرطاسية والبريد والتلكس وغير ذلك من الخدمات للإدارة والحصول على أرشيف مركزي.
- تنفيذ متطلبات التأمين على جميع ممتلكات الشركة وموظفيها بناء على السياسة التأمينية المعتمد.

وحدة المراجعة

يترأس هذه الإدارة المدير المسؤول عن المراجعة والذي يقوم بإعداد التقارير ورفعها إلى نائب الرئيس التنفيذي، وفيما يلي بيان بمهام ومسؤوليات وحدة المراجعة:

- مراجعة ملفات المبيعات والتأكد من مطابقة جميع المعاملات لسياسة المبيعات الخاصة بالشركة.
- التأكد من اكتمال جميع المستندات وقيود البيانات.
- التأكد من اعتماد جميع المعاملات وفقا لمصفوفة تفويض الصلاحيات.
- إصدار الرقم المرجعي للعميل، واستلام الفواتير وإرسال الملف إلى إدارة الشؤون المالية لإصدار الشيكات.

وحدة أمن المعلومات

يرأس هذه الوحدة مسؤول أمن المعلومات الذي يقوم بإعداد التقارير ورفعها إلى نائب الرئيس التنفيذي، وفيما يلي بيان بمهام ومسؤوليات وحدة أمن المعلومات:

- تحديث وتنفيذ ومتابعة سياسة أمن المعلومات.
- مراجعة حسابات الأمن/الخصوصية بالإضافة إلى إعدادات أمن تقنية المعلومات.
- مراجعة أنشطة المستخدمين وتحركاتهم ومشرفي النظم لمتابعة الخروقات الأمنية ورفع التقارير اللازمة.
- إنشاء اسماء المستخدمين وكلمات المرور وجداول الرقابة لحفظ كلمات المرور ورصدها بصورة دورية.
- اختبار خطة التعافي من الكوارث.
- الإشراف على أمن وحماية كافة الأجهزة والبرمجيات للتأكد من الحماية الكافية وحفظ سجلات بيانات الشركة.

وحدة إدارة المخاطر

يرأس هذه الوحدة مسؤول إدارة المخاطر الذي يقوم بإعداد التقارير ورفعها إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وفيما يلي بيان بمهام ومسؤوليات وحدة إدارة المخاطر:

- دمج/تجميع تقارير المخاطر التي تُعدها كافة إدارات الشركة على أساس ربع سنوي.
- إعداد تقرير شامل بكافة المخاطر التي تتم ملاحظتها بصورة ربع سنوية وتقديمه للإدارة العليا.
- أرشفة كافة الردود ذات الصلة برصد المخاطر بين إدارات الشركة.
- تقديم التوجيه لجميع الموظفين بشأن آليات الضوابط الرقابية لسياسة المخاطر.

وحدة الشكاوى

يرأس هذه الوحدة مسؤول الشكاوى والذي يقوم بإعداد التقارير ورفعها إلى الرئيس التنفيذي، وفيما يلي بيان بمهام ومسؤوليات وحدة الشكاوى:

- استلام جميع الشكاوى التي تتلقاها الشركة وتحليلها.
- التحقيق في الشكاوى والتواصل مع الأطراف المعنية لمزيدًا من التفاهم.
- متابعة تسوية الشكاوى.
- إبلاغ الشكاوى المستلمة للإدارة العليا لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

مسئول التسويق

فيما يلي بيان بمهام إدارة التسويق:

- متابعة سياسة الدعاية والإعلان الخاصة بالشركة.
- وضع الخطط والبرامج لدراسات السوق ومتابعة تنفيذها.
- إدارة اتفاقيات العقود المبرمة مع الموردين والوكالات.
- التواصل المستمر مع العملاء الرئيسيين لتلبية احتياجاتهم التمويلية.

معلومات مالية مختارة

تم استخلاص المعلومات التالية من البيانات المالية للشركة، ويجب أن تقرأ مع القوائم المالية الخاصة بالسنوات التي تضمنتها والايضاحات المكملة المرفقة بالقوائم المالية:

بيان المركز المالي المجمع

جميع المبالغ بالالف دينار كويتي	كما في 31 ديسمبر						كما في 30 سبتمبر	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
الاصول								
النقد والنقد المعادل	2,470	520	2,235	5,166	5,391	2,121	2,680	2,260
استثمارات في مرابحات مدينة	3,114	3,140	3,000	3,000	4,300	4,300	4,300	4,347
مدينو تمويل	39,199	39,977	31,583	37,703	32,532	32,444	32,293	30,430
اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	4,742	3,944	4,002	3,764	3,986	3,872	3,992	3,611
اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	1,451
استثمارات متاحة للبيع	1,978	1,872	1,872	1,716	1,641	1,451	1,603	-
استثمارات عقارية	2,147	2,147	2,147	2,147	1,477	1,477	1,477	2,339
ذمم مدينة اخرى ومدفوعات مقدما	732	357	316	264	219	550	207	217
موجودات اخرى	53	62	47	33	68	56	58	39
مجموع الاصول	**54,435**	**52,019**	**45,201**	**53,793**	**49,614**	**46,269**	**46,610**	**44,694**
الالتزامات وحقوق الملكية								
الالتزامات								
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	19,016	12,436	6,928	14,303	10,941	6,492	5,618	6,735
ذمم دائنة وارصدة دائنة اخرى	3,354	5,606	1,995	2,861	1,874	2,683	2,431	1,361
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين	472	548	644	966	997	1,113	1,071	1,253
مجموع الالتزامات	22,842	18,590	9,566	18,130	13,812	10,289	9,119	9,350
حقوق الملكية								
رأس المال	30,875	30,875	30,875	30,875	30,875	30,875	30,875	30,875
علاوة إصدار	312	312	312	312	312	312	312	312
احتياطي قانوني	1,266	1,266	1,493	1,654	1,825	2,001	1,825	2,001
احتياطي اختياري	1,244	1,244	1,196	1,356	1,442	1,414	1,442	1,242
ارباح مرحلة/ (خسائر متراكمة)	(2,111)	(275)	1,751	1,458	1,340	1,372	3,029	907
مجموع حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الام	31,585	33,422	35,627	35,655	35,794	35,973	37,483	35,336
حقوق الجهات غير المسيطرة	8	8	8	8	8	8	8	8
مجموع حقوق الملكية	31,593	33,429	35,635	35,663	35,802	35,981	37,491	35,344
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	**54,435**	**52,019**	**45,201**	**53,793**	**49,614**	**46,269**	**46,610**	**44,694**

بيان الدخل الشامل المجمع

جميع المبالغ بالالف دينار كويتي	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر						للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
الايرادات								
ايرادات تمويل	4,090	4,950	4,094	3,774	3,733	3,393	2,467	2,438
دخل استثمارات عقارية	128	143	153	165	559	142	-	-
ايرادات اخرى	621	642	276	561	366	350	391	422
صافي دخل / (خسارة) استثمارات	(176)	(263)	98	(276)	66	(38)	47	15
	4,663	5,472	4,621	4,224	4,724	3,847	2,905	2,874
المصاريف								
تكاليف موظفين	968	1,058	1,131	1,367	1,169	1,256	734	928
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	770	1,091	149	125	538	(202)	(269)	329
مصاريف اخرى	533	550	524	523	516	575	354	357
	2,271	2,699	1,804	2,015	2,222	1,629	819	1,614
الأرباح قبل خصم الفوائد والاستهلاكات والإطفاءات	2,392	2,773	2,817	2,209	2,501	2,218	2,086	1,260
الاستهلاكات والإطفاءات	18	28	34	30	28	23	23	24
الأرباح قبل خصم الفوائد	2,374	2,746	2,782	2,179	2,473	2,195	2,063	1,236
تكاليف تمويل	1,165	890	510	575	758	439	342	291
الربح قبل الاستقطاعات	1,208	1,855	2,272	1,604	1,715	1,757	1,721	945
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	-	-	(20)	(14)	(15)	(16)	(15)	(9)
الزكاة	(13)	(19)	(23)	(18)	(16)	(18)	(17)	(11)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	-	-	(23)	-	-	-	-	-
صافي ربح السنة	1,196	1,836	2,206	1,571	1,683	1,723	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	1,196	1,836	2,206	1,571	1,683	1,723	1,689	925
ربحية السهم الاساسيه والمخففة (فلس)	3.87	5.95	7.14	5.09	5.45	5.58	5.47	3.00

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة / للفترة المالية المنتهية في	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر						للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
جميع المبالغ بالالف الدينار الكويتي	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
صافي النقد الناتج من الانشطة التشغيلية	(2,047)	5,505	7,540	(2,591)	5,581	2,855	2,980	3,098
صافي النقد الناتج / (المستخدم) من الانشطة الاستثمارية	(1,731)	15	194	108	(106)	130	106	(875)
صافي النقد المستخدم في الانشطة التمويلية	2,880	(7,470)	(6,018)	5,413	(5,250)	(6,255)	(5,797)	(2,082)
صافي الزيادة / (نقص) في النقد والنقد المعادل	(898)	(1,950)	1,715	2,931	225	(3,270)	(2,711)	140
التسوية الانتقالية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	-	-	-	-	-	-	-	(1)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	3,368	2,470	520	2,235	5,166	5,391	5,391	2,121
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	2,470	520	2,235	5,166	5,391	2,121	2,680	2,260

نسب مختارة

%	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
نسب الربحية							
العائد على متوسط الأصول	%3.72	%4.85	%3.51	%3.25	%3.59	%3.62	%2.03
العائد على متوسط حقوق الملكية	%6.09	%6.83	%4.87	%4.71	%4.80	%4.50	%2.55
نسبة صافي الربح	33.6%	47.7%	37.2%	35.6%	44.8%	%58.1	%32.2
نسب الرافعة المالية							
نسبة الدين / حقوق الملكية	%37.2	%19.4	%40.1	%30.6	%18.0	%15.0	%19.2
إجمالي المطلوبات / إجمالي حقوق الملكية	%55.6	%26.8	%50.8	%38.6	%28.6	%24.3	%26.6
صافي الدين / حقوق الملكية	%35.6	%13.2	%25.6	%15.5	%12.1	%7.8	%12.8
نسب السيولة							
نسبة النقد /إجمالي المطلوبات	%2.8	%23.4	%28.5	%39.0	%20.6	%29.4	%24.2
ربحية السهم (فلس)	5.95	7.14	5.09	5.45	5.58	5.47	3.00
القيمة الدفترية (فلس)	108	115	116	116	117	121	114
توزيعات النقدية / القيمة الأسمية	-	5%	5%	%5	%5	-	-

رسم بياني لبعض البيانات المالية

توزيع محفظة التمويل (مليون دينار كويتي)

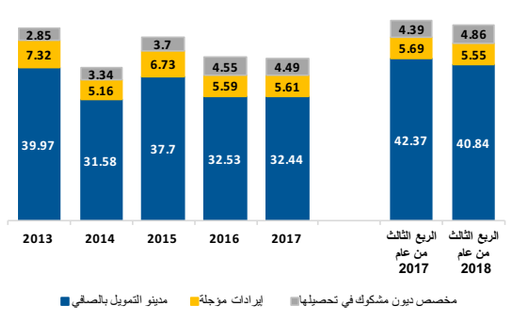

هيكل رأس المال (مليون دينار كويتي)

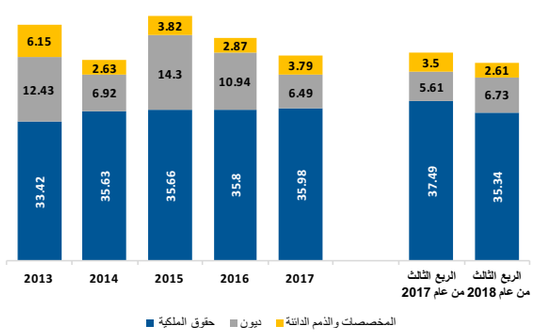

ربحية السهم و التوزيعات النقدية (فلس كويتي)

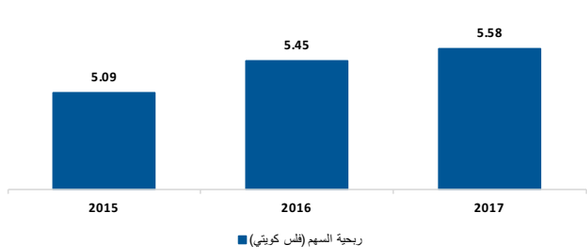

صافي الربح وهامش صافي الربح (مليون دينار كويتي)

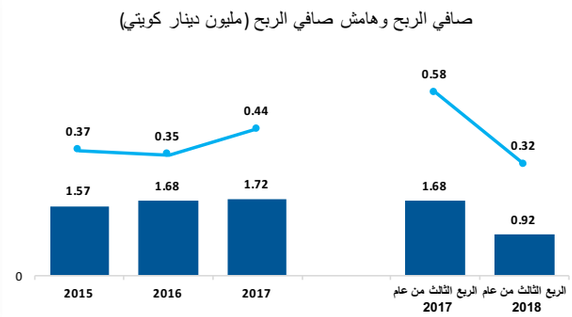

المراجعة المالية

يجب أن تقرأ النصوص والتحليلات التالية مع المعلومات المتضمنة في البيانات المالية للشركة وبند "معلومات مالية مختارة". تم إعداد المراجعة المالية وفقا للقوائم المالية المدققة الخاصة بالشركة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2012 و31 ديسمبر 2013 و31 ديسمبر 2014 و31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر2016 و31 ديسمبر 2017 و كذلك للفترات المنتهية في 30 سبتمبر 2017 و 30 سبتمبر 2018. النصوص والتحليلات ونتائج العمليات الموضحة في هذا الجزء تم إعدادها بناء على البيانات المالية المدققة والمراجعة للشركة والتي تم إعدادها بناء على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) المعتمدة في دولة الكويت للمؤسسات والشركات التي تخضع لرقابة وزارة التجارة والصناعة وفقا لقانون الشركات الكويتي (القانون رقم 1 لسنة 2016) واللوائح التنفيذية المتعلقة بالإضافة إلى رقابة وتعليمات البنك المركزي الكويتي. وتتطلب كافة اللوائح تنفيذ كافة تعليمات المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

بيان الدخل الشامل المجمع

إيرادات التمويل

	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
ايرادات تمويل	4,950	4,094	3,774	3,733	3,393	2,467	2,438

بلغت قيمة ايرادات التمويل التي حققتها الشركة 3.39 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 3.73 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

بلغت قيمة ايرادات التمويل الى 2.44 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 2.47 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2017.

دخل الاستثمارات العقارية

	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
دخل الاستثمارات العقارية	143	153	165	559	142	-	-

بلغت قيمة دخل الاستثمارات العقارية التي حققتها الشركة 142 ألف دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 559 ألف دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

في حين بلغت قيمة دخل الاستثمارات العقارية التي حققتها الشركة لا شيء خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2018 ولا شيء خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2017.

إيرادات أخرى

	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
إيرادات أخرى	642	276	561	366	350	391	422

بلغت قيمة الايرادات الاخرى التي حققتها الشركة 350 ألف دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 366 ألف دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

في حين ارتفعت الايرادات الى 422 ألف دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018 من 391 ألف دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2017.

صافي ارباح/ (خسائر) استثمارات

	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
صافي ارباح / (خسائر) استثمارات	(263)	98	(276)	66	(38)	47	15

بلغت قيمة صافي خسائر الاستثمارات 38 ألف دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بأرباح بلغت 66 ألف دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

في حين بلغت قيمة صافي ارباح الاستثمارات 15 ألف دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بأرباح بلغت 47 ألف دينار كويتي خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2017.

إجمالي الايرادات

	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
ايرادات تمويل	4,950	4,094	3,774	3,733	3,393	2,467	2,438
دخل استثمارات عقارية	143	153	165	559	142	-	-
ايرادات اخرى	642	276	561	366	350	391	422
صافي دخل / (خسارة) استثمارات	(263)	98	(276)	66	(38)	47	15
	5,472	4,621	4,224	4,724	3,847	2,905	2,874

بلغ إجمالي الايرادات التي حققتها الشركة الى 3.85 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 من 4.72 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

في حين ابلغ إجمالي الايرادات 2.87 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018 من 2.91 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2017.

تكاليف التمويل

	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
تكاليف تمويل	890	510	575	758	439	342	291

انخفضت تكاليف التمويل التي تحملتها الشركة إلى 439 ألف دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 758 ألف دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

في حين انخفضت تكاليف التمويل الى 291 ألف دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018 من 342 ألف دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2017.

تكاليف الموظفين

	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
تكاليف الموظفين	1,058	1,131	1,367	1,169	1,256	734	928

بلغت تكاليف الموظفين التي تحملتها الشركة 1.26 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 1.17 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
وبلغت تكاليف الموظفين 928 ألف دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018 فيما بلغت 734 ألف دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2017.

مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	1,091	149	125	538	(202)	(269)	329

بلغ مردود مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (202) ألف دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بمخصص ديون مشكوك في تحصيلها 538 ألف دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
وبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 329 ألف دينار كويتي خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2018 مقارنة بمردود مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (269) ألف دينار كويتي خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2017.

مصروفات أخرى

	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
مصروفات أخرى	577	559	553	544	597	377	381

بلغت المصروفات الاخرى التي تحملتها الشركة 597 ألف دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 544 ألف دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
في حين بلغت المصروفات الاخرى 381 ألف دينار كويتي خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 377 ألف دينار كويتي خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2017.

إجمالي المصروفات

	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
تكاليف تمويل	890	510	575	758	439	342	291
تكاليف موظفين	1,058	1,131	1,367	1,169	1,256	734	928
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	1,091	149	125	538	(202)	269	(329)
مصروفات اخرى	577	559	553	544	597	377	381
	3,617	2,348	2,620	3,009	2,090	1,721	1,272

وبلغ إجمالي المصروفات التي تحملتها الشركة 2.09 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 3.01 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

وبلغ إجمالي المصروفات 1.27 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 1.72 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2017.

الربح قبل الاستقطاع

	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
الربح قبل الاستقطاعات	1,855	2,272	1,604	1,715	1,757	1,721	945

ارتفع الربح قبل الاستقطاعات الذي حققته الشركة 1.76 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 1.72 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

في حين بلغ الربح قبل الاستقطاع 945 ألف دينار كويتي خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 1.72 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2017.

صافي ربح السنة / الفترة

	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
صافي ربح السنة	1,836	2,206	1,571	1,683	1,723	1,689	925

ارتفع صافي ربح السنة للشركة الى 1.72 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 من 1.68 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

في حين بلغ صافي الربح 925 ألف دينار كويتي خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 1.69 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2017.

ربحية السهم الأساسية والمخففة

	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
ربح السنة (ألف دينار كويتي)	1,836	2,206	1,571	1,683	1,723	1,689	925
المتوسط المرجح لعدد الاسهم القائمة للشركة الام (مليون سهم)	309	309	309	309	309	309	309
ربحية السهم الاساسية والمخففة (فلس كويتي)	5.95	7.14	5.09	5.45	5.58	5.47	3.00

ارتفعت ربحية السهم لمساهمي الشركة الى 5.58 فلس للسهم للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 من 5.45 فلس كويتي للسهم للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

في حين بلغت ربحية السهم لمساهمي الشركة الى 3.00 فلس كويتي للسهم خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 5.47 فلس كويتي للسهم خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2017.

بيان التدفقات النقدية المجمع

	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر					للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
صافي النقد الناتج من الانشطة التشغيلية	5,505	7,540	(2,591)	5,581	2,855	2,980	3,098
صافي النقد الناتج / (المستخدم) من الانشطة الاستثمارية	15	194	108	(106)	130	106	(875)
صافي النقد المستخدم في الانشطة التمويلية	(7,470)	(6,018)	5,413	(5,250)	(6,255)	(5,797)	(2,082)
صافي الزيادة / (نقص) في النقد والنقد المعادل	(1,950)	1,715	2,931	225	(3,270)	(2,711)	140
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	2,470	520	2,235	5,166	5,391	5,391	2,121
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	520	2,235	5,166	5,391	2,121	2,680	2,260

التدفقات النقدية التشغيلية

بلغت التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة تشغيلية 2.86 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بتدفقات نقدية ناتجة من أنشطة تشغيلية بـ 5.58 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

في حين ارتفعت التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة تشغيلية الى 3.09 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بتدفقات نقدية ناتجة من أنشطة تشغيلية بلغت 2.98 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2017.

التدفقات النقدية الاستثمارية

ارتفعت التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة استثمارية الى 0.13 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بتدفقات نقدية مستخدمة في أنشطة استثمارية 0.11 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

في حين بلغت التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة استثمارية 0.88 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2018 مقارنة بتدفقات نقدية ناتجة من أنشطة استثمارية بلغت 0.11 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2017.

التدفقات النقدية التمويلية

بلغـت التدفقـات النقديـة المستخدمة في أنشطـة التمويلية 6.26 مليـون دينار كويتي للسنة الماليـة المنتهية في 31 ديسمـبر 2017 مقارنة بـ التدفقات النقدية مستخدمة في أنشطة تمويلية 5.25 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016. في حين انخفضت قيمة التدفقـات النقديـة المستخدمة في أنشطة تمويليـة الى 2.08 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهيـة 30 سبتمبر 2018 من تدفقات نقدية مستخدمة بلغت 5.80 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية 30 سبتمبر 2017.

بيان المركز المالي المجمع (الأصول)

	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
النقد والنقد المعادل	520	2,235	5,166	5,391	2,121	2,680	2,260
استثمارات في مرابحات مدينة	3,140	3,000	3,000	4,300	4,300	4,300	4,347
مدينو تمويل	39,977	31,583	37,703	32,532	32,444	32,293	30,430
اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	3,944	4,002	3,764	3,986	3,872	3,992	3,611
اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	-	-		-	1,451
استثمارات متاحة للبيع	1,872	1,872	1,716	1,641	1,451	1,603	-
استثمارات عقارية	2,147	2,147	2,147	1,477	1,477	1,477	2,339
ذمم مدينة اخرى ومدفوعات مقدما	357	316	264	219	550	207	217
موجودات اخرى	62	47	33	68	56	58	39
مجموع الاصول	52,019	45,201	53,793	49,614	46,269	46,610	44,694

النقد والنقد المعادل

	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
نقد بالصندوق	26	15	17	11	32	2	1
نقد لدى البنوك	495	2,221	5,149	5,381	2,089	2,679	2,259
	520	2,235	5,166	5,391	2,121	3,332	2,260

يتضمن رصيد النقد والنقد المعادل النقد بالصندوق والنقد لدى البنوك. وقد بلغ رصيد النقد والنقد المعادل 2.12 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 5.39 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016.

في حـين بلـغ النقـد والنقد المعادل الى 2.26 مليـون دينار كويتي كما في 30 سبتمـبر 2018 مقارنة بـ 3.33 مليون دينـار كويتي كما في 30 سبتمبر 2017.

استثمارات في مرابحات مدينة

	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
استثمارات في مرابحات مدينة	3,140	3,000	3,000	4,300	4,300	4,300	4,347

الاستثمارات في المرابحات المدينة هي المبالغ المودعة لدى البنوك والمؤسسات المالية المحلية بموجب عقود مرابحة. وبلغ متوسط العائد على هذه العقود 1.312% خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 1.125% خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016. في حين بلغ متوسط العائد على هذه العقود 1.860% سنويا كما في 30 سبتمبر 2018.

وقد بلغ رصيد استثمارات في المرابحات المدينة 4.30 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 4.30 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016.

في حين بلغ رصيد الاستثمارات في مرابحات مدينة 4.35 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 4.30 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2017.

مدينو تمويل

	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
مدينو التمويل	49,778	40,093	48,144	42,689	42,557	42,377	40,850
مدينو التمويل بعد شطب الديون	377	-	-	-	-	-	-
ناقصا: إيرادات مؤجلة	(7,320)	(5,161)	(6,736)	(5,599)	(5,616)	(5,692)	(5,553)
ناقصا: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(2,859)	(3,349)	(3,705)	(4,558)	(4,497)	(4,391)	(4,868)
ذمم مدينة-بالصافي	39,977	31,583	37,703	32,532	32,444	32,293	30,430

يمثل بند مدينو التمويل المستحقات القائمة على الافراد والشركات التي تقدم لهم الشركة خدماتها التمويلية. وقد بلغ صافي مدينو التمويل 32.44 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 32.53 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016.

في حين بلغت قيمة صافي مدينو التمويل 30.43 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 32.29 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2017.

اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	3,944	4,002	3,764	3,986	3,872	3,992	3,611

تتضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل استثمارات في أسهم محلية غير مسعرة واسهم اجنبية غير مسعرة بالإضافة إلى صناديق أجنبية غير مسعرة.

بلغ رصيد اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل 3.87 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 3.99 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016.

في حين بلغ رصيد اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الى 3.61 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 3.99 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2017.

استثمارات متاحة للبيع

(ألف دينار كويتي)	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
استثمارات متاحة للبيع	1,872	1,872	1,716	1,641	1,451	1,603	-

تتمثل الاستثمارات المتاحة للبيع في استثمارات اجنبية غير مسعرة مدرجة ولا يوجد لها سعر بالأسواق. بلغت الاستثمارات المتاحة للبيع 1.45 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 1.64 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016.
في حين بلغت الاستثمارات المتاحة للبيع 1.60 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2017 مقارنة بلا شيء كما في 30 سبتمبر 2018.

استثمارات عقارية

(ألف دينار كويتي)	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
استثمارات عقارية	2,147	2,147	2,147	1,477	1,477	1,477	2,339

يتمثل بند الاستثمارات العقارية في عقاران سكنيان يقعان في منطقتي المنقف والمهبولة بدولة الكويت وقد تم التوصل الى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية من قبل مقيمين مستقلين غير ذي صلة بالمجموعة وقد تم الاستحواذ على هذه العقارات كمقابل لرهن مجموعة من الالتزامات ولا تدخل الاستثمارات العقارية بصورة مباشرة في أنشطة الشركة.
وقد بلغت الاستثمارات العقارية 1.48 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 1.48 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016.
في حين ارتفعت الاستثمارات العقارية الى 2.34 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 1.48 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2017.

ذمم مدينة اخرى ومدفوعات مقدما

(ألف دينار كويتي)	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
ذمم مدينة اخرى ومدفوعات مقدما	357	316	264	219	550	194	180

بلغت قيمة ذمم مدينة اخرى ومدفوعات مقدما 550 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 219 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016.
في حين بلغت قيمة ذمم مدينة اخرى ومدفوعات مقدما 180 ألف دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 194 ألف دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2017.

موجودات اخرى

(ألف دينار كويتي)	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
موجودات اخرى	62	47	33	68	56	58	39

بلغت قيمة الموجودات الاخرى 56 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 68 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016.
في حين انخفضت قيمة ذمم مدينة اخرى ومدفوعات مقدما الى 39 ألف دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 58 ألف دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2017.

بيان المركز المالي المجمع (الالتزامات)

	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	12,436	6,928	14,303	10,941	6,492	5,618	6,735
ذمم دائنة وارصدة دائنة اخرى	5,606	1,995	2,861	1,874	2,683	2,431	1,361
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين	548	644	966	997	1,113	1,071	1,253
مجموع الالتزامات	18,590	9,566	18,130	13,812	10,289	9,119	9,350

دائنو مرابحة ووكالة إسلامية

	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	12,436	6,928	14,303	10,941	6,492	5,618	6,735

إن المرابحات والوكالات الإسلامية الدائنة ممنوحة من قبل مؤسسات مالية وهي مقومة بالدينار الكويتي. وبلغ متوسط تكلفة التمويل 5.48% كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 5.40% كما في 31 ديسمبر 2016. فيما بلغ متوسط تكلفة التمويل 6.11% كما في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 5.36% كما في 30 سبتمبر 2017.

انخفض رصيد دائنو مرابحة ووكالة إسلامية الى 6.49 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 10.94 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016.

في حين ارتفع رصيد دائنو مرابحة ووكالة إسلامية الى 6.74 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 5.61 مليون دينار كما في 30 سبتمبر 2017.

ذمم دائنة وارصدة دائنة اخرى

	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
ذمم تجارية دائنة	5,023	1,348	2,010	666	1,222	1,511	622
رواتب مستحقة ومستحقات اخرى للموظفين	323	344	305	350	379	573	235
توزيعات ارباح دائنة	148	130	287	706	882	203	391
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	21	42	36	51	53	52	30
الزكاة	32	43	61	35	29	33	40
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة	-	23	-	-	-	-	-
اخرى	58	65	163	66	119	58	42
	5,606	1,995	2,861	1,874	2,683	2,431	1,361

ارتفع رصيد ذمم دائنة وارصدة دائنة اخرى الى 2.68 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 1.87 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016.

في حين انخفض رصيد ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى الى 1.36 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 2.43 مليون دينار كما في 30 سبتمبر 2017.

مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين

	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين	548	644	966	997	1,113	1,071	1,253

بلغ مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين 1.11 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 997 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016.

في حين ارتفع مخصص مكافأة نهاية الخدمة الى 1.25 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 1.07 مليون دينار كما في 30 سبتمبر 2017.

بيان المركز المالي المجمع (حقوق الملكية)

	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
(ألف دينار كويتي)	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
رأس المال	30,875	30,875	30,875	30,875	30,875	30,875	30,875
علاوة إصدار	312	312	312	312	312	312	312
احتياطي قانوني	1,266	1,493	1,654	1,825	2,001	1,825	2,001
احتياطي اختياري	1,244	1,196	1,356	1,442	1,414	1,442	1,242
ارباح مرحلة / (خسائر متراكمة)	(275)	1,751	1,458	1,340	1,372	3,029	907
مجموع حقوق الملكية المتاحة للمساهمين	33,422	35,627	35,655	35,794	35,973	37,483	35,336
حقوق الجهات غير المسيطرة	8	8	8	8	8	8	8
مجموع حقوق الملكية	33,429	35,635	35,663	35,802	35,981	37,491	35,344

ارتفع مجموع حقوق الملكية الى 35.98 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 35.80 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016.

في حين انخفض مجموع حقوق الملكية الى 35.34 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 37.49 مليون دينار كما في 30 سبتمبر 2017.

التزامات محتملة

	كما في 31 ديسمبر					كما في 30 سبتمبر	
	2013	2014	2015	2016	2017	2017	2018
خطابات ضمان	5,420	5,420	5,840	5,670	5,250	5,250	5,250

انخفضت الالتزامات المحتملة للشركة الى 5,250 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بـ 5,670 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016.

في حين ظلت قيمة الالتزامات المحتملة كما هي بقيمة 5,250 دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 5,250 دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2017.

القضايا المؤثرة

القضايا المرفوعة من أو ضد الشركة وشركاتها التابعة:

يتولى كل من مكتب المحامي/ محمد سعد بوصليب – المركز لأعمال القانون والإدارة والتحكيم ومكتب أحمد العياش – محامون ومستشارون قانونيون ومكتب مجموعة التويجري وشركاه للمحاماة والإستشارات القانونية، بصفتهم المحامين الخارجيين للشركة مباشرة الدعاوي والإجراءات القضائية التي تكون الشركة طرفا فيها. وقد أكدت تلك المكاتب وكذلك الإدارة القانونية بالشركة أن الشركة وشركاتها التابعة ليست طرفا في أي إجراءات حكومية أو إدارية أو إجراءات قضائية أو تحفظية أو تحكيم (سواء كانت هذه الإجراءات معلقة أو محتملة والشركة على معرفة بها) والتي قد يكون لها أو كان لها في الماضي القريب تبعات مؤثرة على المركز المالي للشركة وأرباحها أو على الشركات التابعة. هناك عدد من إجراءات التقاضي العادية للشركة وللشركات التابعة لها بصفتها مدعى عليها غير ذات أثر مالي على الشركة.

القضايا المرفوعة ضد رئيس مجلس إدارة الشركة والمدراء التنفيذيين لأسباب متعلقة بالشرف والأمانة:

لا توجد قضايا مرفوعة ضد رئيس مجلس إدارة الشركة والمدراء التنفيذيين للشركة لأسباب متعلقة بالشرف والأمانة، وقد أكدت مكاتب المحامين الخارجيين للشركة وكذلك الإدارة القانونية بالشركة ما ذكر.

العقود الرئيسية

لم تدخل الشركة في أي من العقود الرئيسية خارج النشاط الاعتيادي لها خلال الثلاث سنوات السابقة على تاريخ تقديم طلب اعتماد هذه النشرة التعريفية. كما لم يتم الاعتماد على أي عملاء أو موردين محددين أو على أي حقوق براءة اختراع أو حقوق ملكية فكرية أخرى أو تراخيص أو عقود خاصة تحظى أي منها بأهمية رئيسية في نشاط المصدر.

عوامل المخاطر الرئيسية

يتعين على المتداولين التحقق بعناية من عوامل المخاطر المبينة أدناه بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى الواردة في هذه النشرة التعريفية وذلك قبل تداول الأسهم. وترى الشركة أن العوامل التالية تمثل المخاطر الرئيسية المرتبطة بالأسهم، مع الإشارة إلى أن هذه المخاطر لا تعتبر شاملة، ذلك أن هناك ثمة اعتبارات أخرى بعض منها قد لا يكون معلوماً من الشركة في الوقت الحالي أو قد تعتبرها الشركة أنها غير جوهرية، والتي قد تؤثر على الأسهم.

كما يجب على المتداولين المحتملين قراءة المعلومات التفصيلية المنصوص عليها في الأجزاء الأخرى من هذه النشرة التعريفية وتكوين رأيهم الخاص قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

المخاطر ذات الصلة بنشاط الشركة وعملياتها

المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة المحيطة

تتركز عمليات الشركة في دولة الكويت. وبالتالي، فإن عمليات الشركة معرضة للمخاطر الجيوسياسية المرتبطة بدولة الكويت والمنطقة المحيطة والتي قد تؤثر على أداءها. كما أن الشركة عرضة بشكل خاص للتغيرات السلبية التي تطرأ على الظروف الاقتصادية وظروف السوق في منطقة الشرق الأوسط والمناطق العاملة بها نظراً لتأثيرها على الطلب على الخدمات التي تقدمها الشركة.

وفي ضوء الأحداث الجيوسياسية التي شهدها الشرق الأوسط والعالم مؤخراً، والأعمال الإرهابية المستمرة في بعض الدول، تظل عمليات الشركة معرضة للهجمات الإرهابية وأعمال التخريب والتهديدات المماثلة. إن الإرهاب يخلق جواً من الشك ويضعف الثقة ويزيد عوامل المخاطر التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي.

كما يجب أن يكون المستثمرون على دراية بأن الاستثمارات في الأسواق الناشئة تخضع لمخاطر كبيرة مقارنة بالاستثمارات في الأسواق الأكثر تقدما، بما في ذلك في بعض حالات المخاطر القانونية والاقتصادية والسياسية المؤثرة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الظروف الاقتصادية مختلفة في كل دولة.

قد تتأثر أعمال الشركة بسبب استمرار الاضطرابات السياسية والامنية في منطقة الشرق الاوسط

يتركز عملاء الشركة في دولة الكويت. ومنذ بداية سنة 2011 كان هناك اضطراب سياسي في عدد من الدول داخل أو بالقرب من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وقد تراوح هذا الاضطراب من المظاهرات العامة إلى – في حالات شديدة–النزاعات المسلحة والحرب المدنية التي أدت إلى انهيار الانظمة السياسية في تونس ومصر وليبيا والحرب الأهلية في سوريا واليمن وأدى الى زيادة شديدة في عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. وقد تسبب هذا الوضع في اضطراب شديد في اقتصاديات الدول المتضررة وعدم استقرار أسعار النفط والغاز.

ويمكن أن يؤثر استمرار عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على عمليات الشركة واستثماراتها ويمكن أن يؤثر ماديا على الأفاق المالية لعملها وبالتالي نمو أعمال الشركة. كما يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار هذا إلى تأثير سلبي على قيمة استثماراتها في الدول المتضررة.

الشركة عرضة للمخاطر الائتمانية أو من تراجع جودة محفظة التمويل

إن المخاطر الناتجة عن التغييرات السلبية في نوعية وجودة الائتمان وقابلية استرداد مبالغ المرابحات والاوراق المالية والمبالغ المستحقة من الاطراف المقابلة متأصلة في مجموعة مختلفة من أعمال الشركة وبشكل رئيسي في أنشطته الخاصة بالاستثمار والتمويل للعملاء والانشطة الاستثمارية. وبوجه خاص تتعرض الشركة لخطر عدم سداد المقترضين للمبالغ المستحقة عليهم طبقا لشروطها التعاقدية وان الضمان (ان وجد) لتامين دفع هذه القروض قد يكون غير كاف. وتقوم الشركة بشكل منتظم بمراجعة وتحليل محفظتها الخاصة بمدينو التمويل، ويستند مخصص الشركة للديون المشكوك في تحصيلها على تحليله لمعدلات التأخير التاريخية وإدارة الائتمان وتقييم الأصول المعنية وكذلك عدد أخر من افتراضات الإدارة. ومع ذلك، قد تؤدي هذه التحليلات والافتراضات الداخلية إلى تنبؤات غير صحيحة بشأن الاداء الائتماني وخاصة في البيئة الاقتصادية المتقلبة.

وفي 30 سبتمبر 2018 بلغ إجمالي مدينو التمويل (محفظة الائتمان القائمة) 40.850 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 42.557 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 ومبلغ 42.377 مليون دينار كويتي في 30 سبتمبر 2017. وقد بلغ مخصص الديون المشكوك في

تحصيلهـا فيمـا يتعلق بمحفظة قروض عملائه 11.92 بالمائة و10.57 بالمائـة و10.36 بالمائـة من إجمالي محفظة قروض عمـــلائه في 30 سبتمبر 2018 و31 ديسمبر 2017 و30 سبتمبر 2017 بالترتيب.

كمـا يمكـن أن تنشأ خسائر الائتمان أيضا من التدهور في التصنيف الائتماني للأطراف المقابلة للشركة، أو التدهور العام في الظروف المحلية أو العالميـة الاقتصاديـة أو من المخاطـر النظامية في هذه الانظمة المالية، مما يمكن أن يؤثر على قابلية استرداد وقيمة أصول الشركة ويتطلب زيادة في مخصصاتها مقابل انخفاض قيمة القروض والاوراق المالية والمخاطر الائتمانية الاخرى.

ويمكن أن يؤدي أي إخفاق من جانب الشركة في الحفاظ على جودة أصولها من خلال سياسات إدارة المخاطر الفعالة إلى زيادة في مخصصات خسائر دائنو التمويل وينتج عن ذلك مستويات أعلى للتأخر في السداد وشطب دائنو التمويل، مما يمكن أن يؤدي بالتالي إلى تأثير مادي سلبي على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج وادائها المستقبلي.

قد لا تكون قيمة الضمان أو ضمانات التمويل المقدمة من الشركة كافية لتغطية أي خسائر وقد تكون غير قابلة للتنفيذ بموجب القانون

قـد تخضـع إجـراءات ضمان التمويـل إلى بعض القيود والإجـراءات الإدارية بموجب القانـون الكويتي. بوجه خاص، قـد لا تستطيع الشركة الاستحواذ على الضمان بدون قرار من المحكمة. ونتيجة لذلك، فإن الضمان على بعض الاصول المرهونة قد لا يتم تنفيذه في المحاكم الكويتية. لذا قد تواجه الشركة صعوبة في الاستحواذ على الاصول المقدمة كضمانات للشركة (بما في ذلك أي ضمان مالي أو عقاري) أو تنفيذ الكفالات أو أي ضمانـات أو دعـم ائتمـاني أخرى من الغير عندما يقـوم المدينين بالتقصير في تسديد التزاماتهم. بالإضافـة إلى ذلك، حتى وإن كانت الضمانـات المذكـورة قابلة للنقل من خلال المحاكم الكويتية، فإن الوقـت والتكلفة المرتبطة بتنفيذ الاستحواذ على الضمان في دولة الكويت قد يقلـل مـن جدوى تلك الضمانات للشركة، مما يؤثر سلبا على قدرة الشركة على استرداد خسائر قروضها. وكما في 30 سبتمبر 2018، بلغت نسبـة الضمانـات 24.04 بالمائة من إجمالي دائنو التمويل القائمة. وتحتاج الشركة بشكل دوري ضمان إضافي بصيغة نقد و/أو أصول أخرى في الاوضـاع التـي قد لا تتمكـن فيها الشركة من ممارسة الحقوق علـى الاصول المرهونة أو حينما يدخل في ضمانـات أو ترتيبات دعم ائتمان أخر مع الغير للتمويل المسددة إلى أفراد وشركات. واي انخفاض في قيمة أو سيولة هذا الضمان قد يمنع الشركة من الاستحواذ على الضمان بقيمته الكاملة أو جزء من قيمته على الاطلاق في حالة إعسار المقترض ودخوله في حالة إفلاس وبالتالي يمكن أن يؤثر سلبا على قدرة الشركة لاسـترداد المبالـغ الكاملة المقدمة مقدمـاً إلى المقترض. ويمكن أن يؤدي حدوث أي من الاحداث السابـق ذكرها إلى تأثير جوهري سلبي على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وادائها المستقبلي.

القطاع التمويلي تنافسي وتتعرض الشركة إلى منافسة شديدة في دولة الكويت وبالذات من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية التي تعمل في نفس المجال

تواجه الشركة مستويات مرتفعة من المنافسة لكافة منتجاتها وخدماتها في دولة الكويت سواء من الشركات التي تعمل في نفس المجال أو البنوك المحليـة التي تقدم نفس المنتجات والخدمـات. وبوجه خاص، تتنافس الشركة مع الشركات الناشطة في القطاع التمويلي بالإضافة إلى البنوك المحليـة (التقليديـة والإسلامية) وقد تزداد وتيرة هذه المنافسة. وقد تؤثر الطبيعة التنافسية وأي إخفاق من جانب الشركة على الاستمرار في التنافس بنجاح في دولة الكويت مما سيؤثر بشكل سلبي على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج أعمالها وادائها المستقبلي.

بعض المنافسين للشركة لديهم موارد كبيرة، والشركة بالتالي عرضة لمنافسة شديدة من هؤلاء المنافسين. وتعتقد الشركة انها ستواجه مراكز تنافسيـة مـن قبل تلك الشركات والبنوك. علاوة على ذلك، تعتقد الشركة أن القطاع المصرفي يواجه ضغوط في توسيع المعروض من المنتجات والخدمات التمويلية، الامر الذي يؤدي لدمج بعض المؤسسات المالية التجارية والإسلامية. واي دمج من هذا النوع سوف يجعل بعض المنافسين بمركز أكبر وقدرة على تقديم خدمات تمويلية أكثر تنوعاً وحجم موارد أكبر مما يجعل هذه الكيانات تتمتع بقدرة تنافسية أكثر فاعلية.

تخضـع الشركـة إلى خطـر عدم توفر السيولة بشكل دائم أو قد تتوفر السيولة مقابـل تكلفة مؤثرة سلبا على أعمالها أو نتائج عملياتها

يتمثـل خطـر السيولـة في إمكانية عـدم تمكن الشركة من الوفـاء بالتزاماتها أو القيـام بأنشطتها بما في ذلك التمويـل المستحق على الشركة عنـد استحقاقهـا أو تجديـد أي من عقود تمويلهـا أو زيادته. ويمكـن أن يزداد هذا الخطر بسبب عـدد من العوامل المحـددة على المؤسسات

وتشمـل الافـراط بالاعتماد على مصدر معين للتمويل (بما في ذلك على سبيل المرابحات والوكالات الإسلامية الدائنة) والتغيرات في الجدارة الائتمانيـة أو تغـير في سياسات المؤسسات المالية أو الظواهر على نطاق السـوق مثل فوضى السوق والكوارث الرئيسية. وقد يتسبب الانخفاض الشديـد في إيـرادات النفط في دول مجلس التعاون إلى حـدوث عجز في الموازنات العامة وتباطؤ النمو، الأمر الـذي يؤدي إلى تراجع الائتمان وانكماش السيولة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

علاوة على ذلك فإن عدم الاستقرار أو التقلب في أسواق المال قد يقيد من قدرة الشركة على إعادة تمويل إلتزاماتها المستحقة أو يزيد من تكلفة هـذا التمويـل. وسوف يعتمد حصول الشركة على أي تمويـل إضافي قد تحتاج إليه على عوامل مختلفة تشمل أوضاع السوق وتوفر الائتمان عموماً وعلى المقترضين في صناعة الخدمات المالية تحديداً ورويتهم لأنشطة الشركة والوضع المالي للشركة والجدارة والاهلية الائتمانية لها.

مخاطر تغير معدل الفائدة (الأرباح) من قبل المؤسسات المالية التي تقوم بتمويل أجزاء من أنشطة الشركة

تعمـل الشركـة في مجال تمويل السلع الاستهلاكية والرأسماليـة من خلال مصادر التمويل التي تتحصل عليها سـواء من حقوق المساهمين أو المؤسسات المالية وعليه فإنها تكون عرضة لمخاطر معدل الأرباح (الفائدة) والتذبذب فيه والذي قد يؤثر بصورة عكسية على الفارق بين معدل أربـاح التمويـل التي تحصل عليه الشركة أو التمويل الذي تمنحه الشركة لعملائها وعلى جودة محفظة التمويل والأداء المالي. وتتعامل الشركة مع هذه المخاطر من خلال التوافق بين إعادة تسعير الأصول من جانب والالتزامات من جانب أخر ومن خلال سياسات إدارة المخاطر. غير أن إعادة تسعير الالتزامات القائمة على الشركة من قبل المقرضين قد تؤدي بسبب العوامل الاقتصادية لوجود مخاطر في سعر الأرباح (الفائدة) لحد ما الامر الذين ينعكس سلبا على أرباح الشركة واعمالها ووضعها المادي ونتائج أعمالها وأفاقها.

خفض التصنيف الائتماني للشركة

قـد يؤثـر خفض التصنيـف الائتماني للشركة سلباً علـى قدرتها على الحصول على تمويل وزيـادة تكاليفها التمويلية من خـلال زيادة أسعار الفائدة بالنسبة للديون القائمة على الشركة أو بالنسبة لأسعار الفائدة التي يمكن عندها للشركة إعادة تمويل ديونها القائمة أو الحصول على تمويل جديد مما قد يؤثر على العمل والأداء المستقبلي وأسعار أسهم الشركة.

وعلـى الرغـم من العلاقات الجيدة مع المصارف الإسلاميـة التي تتعامل معها الشركة في الوقت الحالي واعتمـاد الشركة بصورة كبيرة على التمويـل مـن حقوق المساهمـين إلا أن ترخيص الشركة لا يعطيها الحق في قبول أي ودائع مالية إلا أن خفض التصنيف الائتماني قد يتسبب في عـدم قـدرة الشركة على تجديد التمويل القائم أو الحصول على تمويل جديد الامر الذي قـد يكون له تأثير مادي على أعمالها ووضعها المالي ونتائج أعمالها وأفاقها.

ارتباط أداء الشركة بأداء قطاعات أخرى والتي قد تؤثر على أداءها

ترتبـط أنشطـة التمويـل بالقطـاع الاستهلاكي بالإضافـة إلى قطاعات مختلفة مثـل قطاع المؤسسـات المالية، وبالتالي عند تراجـع أداء تلك القطاعـات بشـكل عام سيـؤدي إلى تراجع الطلب على الخدمات التي تقدمها الشركة مما سيؤثر على عمـل الشركة وعلى قدرتها على الوفاء بكافة الالتزامات المالية القائمة عليها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تراجع أداء القطاع الاستهلاكي سيؤثر على قدرة الشركة على زيادة محفظة التمويل أو ربما يتطلب ذلك من الشركة خفضـ هامشـ الربح لتتمكن من الحصول على عقـود جديدة مما يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي وجوهري علـى أداء الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

إلغاء أو وقف أو تقييد ترخيص الجهات الحكومية

يحـق للجهـات الحكومية (البنك المركزي الكويتي وهيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعـة) التي تخضع الشركة لرقابتها رفض أو وقف أو إلغـاء ترخيصـ أو تقييد نشاط الشركة في حالـة ثبوت ارتكاب خطا جسيم أو إعطاء بيانات مضللة أو اغفال ذكر معلومات جوهرية أو عدم استيفـاء للمعايـير المطبقـة بموجب احكام القانـون أو أي نظام أو لائحة في دولة الكويـت أو مخالفة أي حكم أو قاعـدة أو نظام أو قرار صدر بموجب القانون أو أوراق مالية أو قاعدة أو لائحة لدولة أخرى أو اهمال مراقبة أحد الجهات التابعة له لمنعه من مخالفة أي من أحكام القانون او اللائحـة التنفيذيـة الامر الذي يؤدي إلى وقـف أو إلغاء أو تقييد الأنشطة الخاصة بالشركة أو بعض أنشطتها مما سيؤدي إلى التأثير بشكل سلبي وجوهري على أداء الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

تتعرض الشركة إلى عدد من المخاطر التشغيلية. وبوجه خاص، أي مشكلة في نظم تكنولوجيا المعلومات لدى الشركة قد يكون لها تأثير جوهري سلبي على أعمالها وسمعتها.

يمكن أن تنتج المخاطر التشغيلية والخسائر بسبب الاحتيال والاخطاء من جانب الموظفين والاخفاق في توثيق المعاملات بشكل صحيح أو الحصول على تفويض داخلي صحيح والإخفاق في الالتزام بالمتطلبات التنظيمية ولوائح القيام بالعمل أو العطل في الانظمة والمعدات (وتشمل بوجه خاص أعطال تكنولوجيا المعلومات) والكوارث الطبيعة أو تعطل النظم الخارجية. لقد قامت الشركة بتنفيذ استراتيجيات ضوابط المخاطر وتخفيض الخسائر كما يتم تكريس موارد كبيرة لتطوير الإجراءات الفعالة وتدريب الموظفين ولكن يستحيل التخلص بالكامل من كل خطر تشغيلي محتمل تواجه الشركة. ويمكن للخسائر بسبب إخفاق النظم التشغيلية ان تؤدي إلى تأثير سلبي على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها بالإضافة إلى التأثير السلبي على سمعتها.

وتعتمد الشركة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات لديها لتنفيذ المعاملات بشكل صحيح وفي الوقت المحدد وحفظ وتنفيذ جميع أعمال الشركة وبياناتها التشغيلية. ويعتبر التشغيل السليم لنظم المراقبة المالية وإدارة المخاطر والتحليل والمحاسبة وخدمة العملاء ونظم التكنولوجيا الاخرى لدى الشركة وكذلك شبكات الاتصال بين فروعها ومراكز معالجة البيانات الرئيسية أمر حاسم لأعمال الشركة وقدرتها على التنافس بفاعلية. وسوف تتأثر أنشطة أعمال الشركة سلباً في حالة العطل الجزئي أو الكامل في اي من نظم تكنولوجية المعلومات أو شبكات الاتصال المذكورة. ويمكن أن تنتج هذه الاعطال بسبب عوامل مختلفة، يقع العديد منها بالكامل أو جزئياً خارج سيطرة الشركة، بما ذلك الكوارث الطبيعية والانقطاع الكهربائي لفترات طويلة وفيروسات الكمبيوتر والتدخل الضار من جانب الغير. ويعتمد أيضا التنفيذ الصحيح لوظائف تكنولوجية المعلومات بالشركة على البيانات الصحيحة والموثوق فيها والمدخلات الاخرى في النظام التي تخضع إلى أخطاء بشرية. وأي عطل أو تأخير في تسجيل أو معالجة بيانات معاملات الشركة يمكن أن يعرضها إلى مطالبات بسبب الخسائر وغرامات وعقوبات رقابية. وقد قامت الشركة بتنفيذ واختبار خطط وعمليات استمرارية العمل وكذلك إجراءات استئناف الاعمال بعد الكوارث، ولكن لا يوجد ضمان ان تدابير الحماية هذه سوف تكون فعالة بالكامل وان أي عطل قد يكون له تأثير مادي سلبي على أعمال وسمعة الشركة.

قد تكون سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الشركة غير فعالة في كافة الظروف وقد تترك الشركة معرضة لمخاطر غير محددة وغير متوقعة

ليس هناك ضمان ان سياسات وإجراءات الشركة لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية سوف تعمل بشكل كافي على التحكم في أو حماية الشركة من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاخرى. علاوة على ذلك، قد لا يتم تحديد بعض المخاطر بشكل صحيح بواسطة نظم إدارة المخاطر للشركة. وتستند بعض وسائل الشركة لإدارة المخاطر على استخدام بيانات تاريخية التي قد لا تتنبأ بشكل صحيح دائما بالتعرض المستقبلي للمخاطر والذي قد يكون أعلى بكثير عما تشير إليه التدابير السابقة. وقد تكون البيانات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير حديثة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون بعض المخاطر أعلى من تلك التي تبينها البيانات التجريبية.

قد لا تكون نظم الامتثال الداخلية بالشركة فعالة بكافة الظروف

بالرغم من ان الشركة تخضع إلى اشراف السلطات الرقابية بدولة الكويت، وتقوم بأداء عمليات مراجعة داخلية منتظمة وتستخدم مكاتب تدقيق حسابات خارجية لمراقبة ومراجعة واختبار نظم المراقبة الداخلية بها، فإن الشركة لا يمكن أن تتأكد من هذه الانظمة والاجراءات وفاعليتها الكاملة في كافة الظروف وبشكل خاص السلوك المتعمد من بعض الموظفين أو الاحتيال المرتكب ضد الشركة. في حالة عدم الالتزام الفعلي أو المزعوم لأي من اللوائح المعمول بها يمكن أن تخضع الشركة إلى التحقيقات والإجراءات القضائية والإدارية التي قد ينتج عنها غرامات كبيرة أو دعاوي مدنية بسبب الاضرار، ويمكن أن ينتج عن أي من هذه العوامل تأثير مادي سلبي على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وأفاقها.

قد لا تتمكن الشركة من توظيف والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والمتمرسين مما قد ينتج عنه تأثير سلبي على أعمالها وقدرتها على تنفيذ استراتيجيتها

تعتمد الشركة على جهود ومهارات وسمعة وخبرة إدارتها العليا وكذلك التعاون بينهم في مجال خبراتهم ومعلوماتهم المتعددة. ويمكن أن يؤدي خسارة كبار الموظفين إلى تأخير أو منع الشركة من تنفيذ استراتيجياتها أو قد يكون لهتأثير مادي سلبي على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وافاقها.

تعتبر السياسات والوسائل المحاسبية لدى الشركة حاسمة في الكيفية التي تقوم بها بالإبلاغ عن وضعها المالي ونتائج الاعمال وتتطلب من الإدارة إجراء تقييمات بشأن أمور غير مؤكدة

تعتبر السياسات والوسائل المحاسبية جوهرية بشأن الكيفية التي تقوم بها الشركة بتسجيل والابلاغ عن وضعها المالي ونتائج أعمالها ويتعين على الإدارة الحكم في اختيار وتطبيق العديد من هذه السياسات المحاسبية بحيث تلتزم بالمعايير الدولية للمحاسبة المالية.

وقد قامت الإدارة بتحديد أهم السياسات المحاسبية التي تبنتها في الايضاحات الخاصة بالبيانات المالية للشركة باعتبارها أمور هامة لما تطلبه من تقدير الإدارة لقيمة الايرادات المقررة وبعض الاصول والالتزامات والتعهدات والالتزامات الطارئة (راجع الايضاح رقم 2 بالبيانات المالية السنوية المدققة الخاصة بعام 2017). وقد وضعت الشركة سياسات وإجراءات المراقبة يقصد بها ضمان التحكم الجيد في التقديرات والإحكام المحاسبية الهامة لديه وتطبيقها بشكل متسق. بالإضافة لذلك، تضمن السياسات والإجراءات الرقابية عملية تغيير السياسات المحاسبية بأسلوب مناسب. ومع ذلك، ونظرا لعدم اليقين الذي يحيط بأحكام وتقديرات الشركة بشأن هذه المواضيع، لا يمكن للشركة ضمان أنها لن تكون مطالبة بإجراء تغييرات في التقديرات المحاسبية أو إعادة صياغتها قبل فترة البيانات المالية المستقبلية.

الدعاوى القضائية والغرامات التي قد تواجهها الشركة

بالرغم من أنه في تاريخ هذه النشرة التعريفية ليست الشركة طرفا في أي إجراءات حكومية أو إجراءات إدارية أو إجراءات تقاضي أو تحكيم قد يكون لها أو كان لها في الماضي القريب تبعات مؤثرة على المركز المالي للشركة وأرباحها غير أن الشركة عرضة لمخاطر إقامة دعاوى قضائية من قبل العديد من الأطراف التي تتعامل معها وستُحمل الأحكام الصادرة ضد الشركة في هذه الدعاوي المحتملة تكاليف قضائية أو غرامات كبيرة والتي من المحتمل أن تفرض من قبل الهيئات القضائية المختصة، كل ذلك سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

حداثة تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومدى قدرة الشركة على الوفاء بكافة متطلبات الجهات الرقابية

قامت إدارة الشركة باعتماد لائحة حوكمة الشركات وفقاً للقواعد المتبعة في اللائحة التنفيذية المعدلة لقانون هيئة أسواق المال بدولة الكويت، وتشمل هذه الإجراءات والقواعد تشكيل لجان المخاطر والتدقيق الداخلي والترشيحات والمكافآت، والتي تم تشكيلها خلال عام 2016. وسيعتمد نجاح الشركة في تطبيق قواعد الحوكمة على الفهم السليم لقواعد الحوكمة واهدافها، و سيؤدي عدم التزام الشركة بتلك القواعد وكافة متطلبات الجهات الرقابية إلى تعريضها للجزاءات من قبل هيئة أسواق المال، الأمر الذي قد يؤثر بشكلٍ سلبي على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

المخاطر ذات الصلة بالمنطقة التي تعمل فيها الشركة

تستمر الانظمة القانونية في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الاخرى في التطور وينشا عن ذلك بيئة غير مستقرة للاستثمار والاعمال التجارية

تمر دولة الكويت والعديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي بمراحل مختلفة من تطوير مؤسساتها القانونية والرقابية التي تميز الدول الاكثر تطورا. ونتيجة لذلك، قد لا يتم تطبيق تدابير الحماية الاجرائية وكذلك اللوائح الرسمية والقوانين بشكل متسق، وفي بعض الاحيان قد لا يكون من الممكن الحصول على التدابير القانونية التي يتم توفيرها بموجب القوانين واللوائح ذات الصلة في الوقت المطلوب. وبما أن البيئة القانونية تظل خاضعة الى التطوير المستمر، قد يواجه المستثمرين في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الغموض من حيث أمان استثماراتهم. كما أن أية تغييرات غير متوقعة في الانظمة القانونية في دولة الكويت ومجلس التعاون الخليجي قد يكون لها تأثير مادي سلبي على حقوق حملة الاسهم أو الاستثمارات التي قامت بها الشركة أو قد تقوم بها في المستقبل، وبالتالي قد يكون لذلك تأثير سلبي مادي على أعمال الشركة ووضعها القانوني ونتائج أعمالها وافاقها.

الأنظمة القانونية والرقابية

قد تؤدي النظم القانونية والرقابية إلى خلق بيئة غير ملائمة بالنسبة للقطاع المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي هي في طور تطوير أجهزتها الحكومية وكذلك النظم القانونية والرقابية، إلا أنها ليست بنفس الوضع الذي تتمتع به المؤسسات الحكومية في غرب أوروبا

والولايـات المتحـدة الأمريكية. وقد وضعت الكويت، بالإضافة إلى دول أخرى في منطقة مجلس التعاون الخليجي، إجراءات لتعزيز المزيد من الكفـاءة والفاعلية ضمن نظمها القانونيـة والرقابية. ومن بين تلك الإجراءات، قيام دولة الكويت ودول ضمن مجلس التعاون الخليجي بتحمل الالتزامات الناشئة عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) (وفقاً لما حددته منظمة التجارة العالمية) وقد سنت دولة الكويت بالفعل تشريعـاً لمـد نطاق الملكية الأجنبيـة، على سبيل المثال لا الحصر. إلا أن دولة الكويت قد تشهد تغـيرات في اقتصادها وسياسات حكومتها (بما في ذلـك علـى سبيل المثال لا الحصـر السياسات المتعلقة باستمرار تمديد حقوق الملكية الأجنبية بموجـب التزامات دولة الكويت الناشئة تجاه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة / منظمة التجارة العالمية) على نحو قد يؤثر على أعمال الشركة.

وقـد يكون للتغيرات التـي تشهدها سياسة الحكومات وتفسير النصوص التشريعية والرقابية واجبـة التطبيق على قطاع العقارات في الأسواق التـي تعمل بها الشركـة تأثيراً سلبياً على نشاط الشركة وسمعتها وتكاليف أنشطتها وقدرتها علـى القيام باستثمارات جديدة أو تسييل أصول حالية؛ الأمر الذي يؤثر بدوره على الوضع المالي للشركة.

وتعمل الشركة مباشرة أو من خلال شركات وكيانات تابعة مؤسسة في عدة نظم قانونية وتشريعية. وقد تؤثر التشريعات المحلية لتلك النظم على نحـو سلبـي على نشاط الشركة. وقد يؤدي ذلك على سبيل المثال لا الحصر إلى زيادة المنافسة نظراً لإصدار تراخيص إضافية أو حدوث تغيرات في شروط الترخيص على نحو يؤثر على أنشطة الشركة أو ربحيتها. كما قد تفرض على الشركة قيود أو حدود تتعلق بالملكية أو بنطاق الأنشطة.

الإفلاس في القانون الكويتي

تتساوى أ أسهم الشركة في المرتبة ودون أي تمييز فيما بينها. وفي حالة إفلاس الشركة، فإن أحكام الإفلاس في قانون التجارة الكويتي وأحكام التنفيـذ علـى أصول الشركة طبقا لأحكام القانون رقم 38 لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية وتعديلاته، قد يؤثرا تأثيراً سلبيـاً على قدرة الشركة علـى الوفاء بالتزاماتها تجاه المساهمين أو رد أموال حملة الأسهم في حالة الإفلاس، وتصنف أي مطالبات لمساهمي الشركـة بدرجـة تالية في المرتبـة للمطالبات ذات الأولوية طبقـا للقانون لصالح الدولة والجهـات الحكومية والضريبيـة والعمالية والدائنين المرتهنين وغيرها من جميع دائني الشركة.

كمـا أن الحصـول على حكم إفلاس نهائي في الكويت قد يستغرق عدة سنوات. لذلك، لا يوجـد ثمة تأكيد بأن المساهمين سوف يحصلون على كامل قيمة مطالباتهم أو الحصول عليها على الإطلاق في حالة إفلاس الشركة.

القوة القاهرة

قـد تحـدث تغيرات غير متوقعة تعيق وفاء الشركة بالتزاماتها فيما يتعلق بالعمليات الحالية والمخططة لها في المستقبل. وتتضمن حالات القوة القاهرة على سبيل المثال لا الحصر وقوع الحوادث أو اندلاع الحروب أو الثورات أو أعمال الشغب أو العصيان المدني أو أحداث القضاء والقدر أو وقوع الكوارث الطبيعية والإضرابات أو النزاعات العمالية. وليس هناك ضمان لاستمرار الأداء المالي للشركة في المستقبل.

لقد ظل الأداء المالي للشركة منذ التأسيس يلقى الدعم من الظروف الاقتصادية القوية في الكويت ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي وذلك خـلال تلـك الفترة على خلفية استقـرار سياسي نسبي وارتفاع مستمـر في أسعار النفط. ولا يمكن أن يكون هناك ضمـان باستمرارية الأداء المالي للشركة في المستقبل، أو أن نمو واستقرار الأسواق التي تعمل وتستثمر فيها الشركة سوف يستمر. ونظراً للعلاقات المتداخلة بين الأسواق المالية العالمية، وجب على المتداولين ملاحظة أن نشاط الشركة وأداؤها المالي يمكن أن يتأثران تأثراً سلبياً بالتطورات السياسية والاقتصادية والتطـورات الأخـرى ذات الصلة وذلك داخل وخارج منطقة دول مجلس التعـاون الخليجي ومنطقة دول الشرق الأوسط. وفي حالة عدم تمكن الشركة من تقديم عوائد استثمارية مرضية أو مناسبة بشكل مستمر، يمكن للعملاء الحاليين أن يقرروا تخفيض أو تصفية استثماراتهم.

وعند الطلب على خدمات أمانة الحفظ ومراقبة الاستثمار، فإن العملاء ينظرون إلى تاريخ أداء الشركة، وذلك ضمن عوامل أخرى يأخذونها في الاعتبار. وفي حالة عدم تمكن الشركة من تقديم الخدمات المطلوبة بالأسعار التنافسية، يمكن للعملاء الحاليين أن يقرروا إنهاء تعاقداتهم مع الشركة. كما قد يؤثر طول فترة انخفاض الأداء التشغيلي على قدرة الشركة على المحافظة على قاعدة العملاء الحالية وجذب عملاء جدد؛ الأمر الذي قد يؤثر على قدرة الشركة على تقديم خدمات جديدة. وتعتبر الشركة معرضة لخطر سوء الإدارة أو الغش أو الاحتيال أو الإخفاق.

وتستمـر الشركـة في تطوير نظمها وذلك استجابةً للنمو المتوقـع وزيادة الدقة والتخصص في إدارة أصولهـا والاستثمارات المختلفة. وفي حين ترى الشركة أنها تملك الضوابط المالية والإدارية الملائمة، إلا أن أي سوء إدارة أو غش أو احتيال أو إخفاق في النهوض بالمسؤوليات التشغيلية للشركة، أو الدعاية السلبية الناشئة عن تلك الأعمال، أو توجيه اتهام من أي طرف آخر لها، يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على قدرة الشركة على المحافظة على الدخل من المحفظة الائتمانية والاستثمارات المختلفة أو زيادته.

المخاطر ذات الصلة بأسهم الشركة

الاستثمار في أوراق مالية في الأسواق النامية والناشئة يتضمن بوجه عام نسبة مخاطر مرتفعة

يجب على المتداولين في الأسواق النامية والناشئة – مثل الكويت –العلم ان هذه الاسواق تخضع إلى مخاطر أكبر من الاسواق الاكثر تطورا، بما في ذلك مستوى أعلى للتقلب ومحدودية السيولة والتغييرات في البيئة السياسية والاقتصادية. بالإضافة لذلك ليس هناك ضمان أن أسواق الاوراق المالية المعرضة لخطر الأسواق النامية والناشئة –مثل الأسهم–لن تتأثر سلبا بالأحداث في مكان أخر وخاصة في الأسواق الناشئة.

وتشمل المخاطر المحددة في دولة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي يمكن أن ينتج عنها تأثير مادي سلبي على أعمال الشركة ووضعها المالي وآفاقها ما يلي بدون حصر:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- أعمال خارجية تتعلق بالحرب والنزاعات المدنية أو العداءات أو النزاعات الأخرى.
- الاضطراب أو العنف المحلي.
- زيادة التضخم وتكلفة المعيشة.
- النظم الضريبية والقوانين الضريبية المتغيرة بما في ذلك فرض الضرائب في الاماكن الخالية من الضرائب وزيادة الضرائب في الاماكن منخفضة الضريبة.
- التدخلات الحكومية وسياسة الحماية الحكومية.
- التغييرات السلبية المحتملة في القوانين والممارسات الرقابية وتشمل الهياكل القانونية والقوانين الضريبية.
- الصعوبات في توظيف الموظفين وإدارة العمليات.
- النظم القانونية التي يمكن أن تجعل من الصعب على الشركة تنفيذ حقوق ملكيتها الفكرية والتعاقدية.
- القيود على حق تحويل أو إخراج العملة أو تصدير الأصول.
- خطر أكبر للحسابات غير قابلة للتحصيل وخطوات تحصيل أطول.
- تذبذب سعر الصرف.
- الصعوبات اللوجستية وصعوبات الاتصال.

لذا ينبغي على المتداولين المحتملين ممارسة العناية الخاصة لتقييم المخاطر المعنية ويجب عليهم تحديد ما إذا كان الاستثمار في الاوراق المالية ملائم في ضوء تلك المخاطر. وعموما، فإن الاستثمار في الأسواق النامية والناشئة مناسب أكثر للمتداولين المتطورين الذين يتفهمون بالكامل أهمية المخاطر المعنية.

ملائمة الاستثمار

يتعين على كل متداول محتمل في الأسهم أن يحدد ملاءمة ذلك الاستثمار وذلك في ضوء ظروفه الخاصة. وعلى وجه الخصوص، يتعين على كل متداول محتمل القيام بما يلي:

- أن يكون لديه معرفة وخبرة كافية للقيام بتقييم مُجدي للأسهم ومميزات ومخاطر الاستثمار في الأسهم، والمعلومات الواردة في هذه النشرة التعريفية.
- أن يتمكن من الوصول إلى الأدوات التحليلية المناسبة وأن يكون على دراية بها وذلك لتقييم أي استثمار في الأسهم في سياق وضعه المالي الخاص، وكذلك تقييم تأثير الأسهم على محفظته الاستثمارية بصفة عامة.
- أن يكون لديه فهم تام بشروط الاستثمار في أسهم الشركة، وأن يكون على دراية بسير الأعمال في أية أسواق مالية ذات صلة.
- أن يكون قادراً بمساعدة مستشار استثمار على تقييم السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية وغير ذلك من العوامل التي يمكن أن تؤثر على استثماره وقدرته على تحمل المخاطر المحتملة.

السيولة وتغير سعر الأسهم

عند بدء التداول في سهم الشركة في بورصة الكويت قد لا يتمكن المتداولون من بيع أسهمهم، أو بسعر مرضي أو بدون خسارة، وقد لا يتمكنون من بيعها مطلقاً، إذ أن أسعار أسهم الشركات بعد الادراج قد تتأثر بعدة عوامل قد تخرج عن سيطرة الشركة المُصدرة، ويشمل ذلك

-دون حصر- التغيرات التي تطرأ على نتائج عمليات الشركة المدرجة، وظروف السوق، أو التغيرات التي تطرأ على الأنظمة الحكومية. على المتداولين أن يدركوا أن قيمة الأسهم، قد تنخفض وقد ترتفع. ويمكن أن يكون سعر السوق لأسهم متذبذباً وقد يخضع لتقلبات كبيرة بسبب التغير في جاذبية سوق الأسهم للمتداولين. وقد شهدت أسواق الأسهم، من وقت لآخر، تقلبات كبيرة في الأسعار وأحجام التداول، مما أثر على أسعار الأوراق المالية، والتي قد لا تكون ذات علاقة بأداء الشركة أو توقعاتها. علاوة على ذلك، قد تكون نتائج عمليات الشركة وتوقعاتها من وقت لآخر أقل من توقعات المحللين والسوق عموما. ويمكن أن تؤدي أي من هذه الأحداث إلى انخفاض في سعر السوق للأسهم.

تغيير سوق الإدراج وإيقاف التداول وشطب الإدراج

يخضع إدراج سهم الشركة للعديد من الاشتراطات الواجب توافرها لاستمرار تداول السهم في بورصة الكويت، ويمكن تحول إدراج السهم من السوق الرئيسي إلى سوق المزادات طبقا لقواعد بورصة الكويت أو إيقاف تداول السهم نتيجة عدم توافر أي من شروط تداول السهم في السوق المعني أو إيقاف السهم بناء على طلب الشركة لأسباب يقررها مجلس إدارة الشركة أو نتيجة عدم تمكن الشركة من استيفاء المتطلبات المستمرة في المواعيد المحددة أو لأي سبب آخر.

سلوكيات التداول

لا تتدخل الشركة في عمليات تداول الأسهم وعلى المتداولين في الأسهم الالتزام بقواعد وسلوكيات التداول الافصاحات وغيرها من الالتزامات الواردة بالقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وقواعد البورصة بعناية لتجنب المسالة الجزاءات التي قد تنتج عن مخالفة تلك القواعد.

توزيع الأرباح

يحق لحاملي أسهم الشركة الحصول على توزيعات الأرباح المستقبلية المعلنة من الشركة. (وتسعى الشركة إلى الحفاظ على سياسة مستقرة في معدلات توزيع الأرباح والتي تعكس رؤية الشركة المستقبلية في استمرار الأرباح المتكررة) ولا تسعى الشركة إلى إنشاء احتياطات غير قابلة للتوزيع على المساهمين ما عدا تلك التي تفرضها القوانين والأنظمة. وستقوم الشركة بتوزيع الأرباح متى وجد مجلس الإدارة ذلك مناسباً. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة توزيع الأرباح قد تتغير من وقت لآخر.

يمكن تطبيق ضريبة الدخل على الشركات وغيرها من الهيئات في الكويت وتطبيق ضريبة القيمة المُضافة

إن إدارة الضريبة لا تحصل ضريبة الدخل من الشركات الكويتية. ولكن في 14 مارس 2016، وافق مجلس الوزراء الكويتي على خطة لتطبيق ضريبة دخل على الشركات بنسبة 10% على صافي أرباح الشركات الكويتية (**ضريبة الدخل المقترحة على الشركات**) التي يمكن تطبيقها على الشركة إذا تم إصدارها في المستقبل من خلال مرسوم بقانون أو من خلال إقراره في مجلس الأمة الكويتي وتوقيعه صاحب السمو أمير البلاد ونشره في الجريدة الرسمية، وعلى المتداولين وأمناء الحفظ ومديري الأصول، والشركات، وصناديق الاستثمار، والمؤسسات التجارية، وشركات مشابهة أخرى مؤسسة في دول أجنبية وعلى أي شخص طبيعي في الكويت في السنوات القادمة. لم يتم إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة المقترحة على الشركات حتى تاريخ هذه النشرة التعريفية حيث يصدر القانون إما من خلال مرسوم بقانون أو من خلال إقراره في مجلس الأمة الكويتي وتوقيعه من صاحب السمو أمير البلاد ونشره في الجريدة الرسمية. وبالتالي، في الوقت الحالي، إن تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة المقترحة على الشركات بموجب قانون بشكلها المقترح من مجلس الوزراء أو اعتمادها ليس مؤكدا. في حال فرضت السلطات الكويتية أنظمة ضريبية جديدة على الشركة (سواء فيما يتعلق بضريبة الشركات أو غيرها)، أو في حال أدخلت أي تغيرات أخرى على القوانين الضريبية التي تجعل القيام بأعمال تجارية في الكويت أقلّ جاذبية، قد يكون لذلك بالتالي أثر سلبي جسيم على الأعمال التجارية للشركة وعلى نتائج العمليات وعلى التدفق النقدي والوضع المالي.

ينص اقتراح القانون على فرض التزام محجوز ضمان الضريبة على الدفعات إلى المؤسسات غير المقيمة. حالياً ينص اقتراح القانون على التزام محجوز ضمان الضريبة على والفوائد والأتعاب الفنية بنسبة 5% ولكن ليس على أرباح الأسهم.

من المتوقع الانتهاء من إعداد وإقرار ونشر إطار قانون الضريبة على القيمة المضافة في الأشهر القليلة القادمة كما أنه من المتوقع أن تقوم دولة الكويت بتطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة في العام 2019 أو قبل ذلك التاريخ. على الرغم من عدم تأكيد تطبيق هذه الضريبة على الخدمات المالية إلا أن التطبيق قد يسبب آثاراً اقتصادية على وضع الشركة المالي ونتائج أعماله وآفاقها.

تغير القانون

تخضع الشروط والأحكام الخاصة باسهم الشركة للقانون الكويتي والممارسة الإدارية السارية في دولة الكويت كما في تاريخ هذه النشرة التعريفية. ولا يمكن تقديم تأكيد بشأن تأثير أي تعديل محتمل على القانون الكويتي أو الممارسة الإدارية بعد تاريخ هذه النشرة التعريفية، كما لا يمكن تقديم تأكيد بشأن ما إذا كان مثل ذلك التعديل أو التغيير قد يؤثر بالسلب على قدرة الشركة على سداد توزيعات الأرباح أو الوفاء بالالتزامات الناشئة حسبما يكون الوضع.

مخاطر فرض الضرائب على أرباح الأسهم

يقتضي التنويه هنا إلى أن المادة 150 – مكررا من قانون هيئة أسواق المال قد نصت على أنه: "مع عدم الإخلال بالإعفاءات الضريبية المقررة على أرباح التصرف في الأوراق المالية الصادرة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، تعفى من الضريبة عوائد الأوراق المالية والسندات وصكوك التمويل وكافة الأوراق المالية الأخرى المماثلة، أياً كانت الشركة لها". ومع ذلك فإنه لا يوجد ضمانة على عدم تعديل هذا النص في المستقبل وبالتالي فأن الدفعات التي تسددها الشركة والمتعلقة بالأسهم قد تخضع للضرائب في حال تعديل النص سالف الذكر.

قد تدخل دول مجلس التعاون الخليجي في اتحاد نقدي

هناك احتمال أن تتخلى كل من مملكة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة قطر عن العملات الوطنية لكل منهم لصالح عملة خليجية موحدة في المستقبل. إذا تم اعتماد عملة خليجية موحدة، فإن التقارب والتوافق اللازم للقوانين والسياسات والإجراءات سوف يحدث تغيرات كبيرة على البنية الأساسية الاقتصادية والسياسية في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي. حتى الآن، لم يتم الإعلان عن جدول زمني رسمي لتطوير الاتحاد النقدي ولا توجد في الوقت الحالي أي تفاصيل لتشريعات أو سياسات جديدة. ورغم ذلك، يتعين على المساهمين والمتداولين المحتملين أن يكونوا على علم بأن التشريعات الجديدة وأي تحول ناتج في السياسات والإجراءات النقدية في الكويت قد يؤثر على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن الأسهم.

الضرائب

إن الملخص التالي بشأن النظام الضريبي للشركة والمساهمين يعتمد على القوانين واللوائح والقرارات والقواعد القانونية والممارسة الإدارية والأحكام القضائية السارية في تاريخ هذه النشرة التعريفية. من المتوقع حدوث بعض التغييرات التشريعية أو الممارسات الإدارية في النظام الضريبي بدولة الكويت والتي من الممكن أن تُغير أو تُعدل النظام الضريبي. لا يهدف هذا الملخص إلى أن يكوّن رأي قانوني أو تناول جميع الأوجه الخاصة بالضرائب التي تكون متعلقة بالشركة أو أحد المساهمين. يجب على كل متداول محتمل للأسهم الحصول على استشارات ضريبية فيما يتعلق بوضعه الضريبي نتيجة تملك الأسهم والتصرف فيها طبقا للقوانين والمعاهدات الضريبية ذات الصلة وبشأن التغييرات الضريبية المتوقعة.

أولا: الضرائب على الشركة

في هذا القسم، يقصد بالمصطلحات التالية التعريف الوارد قرين كل منها كما يلي:

هيئة مؤسسة: هي كل كيان يتمتع بالشخصية المعنوية، أينما كان مكان تأسيسها، إذا زاولت العمل أو التجارة في دولة الكويت بصورة مباشرة أو بواسطة وكيل، أو زاولت العمل أو التجاري في دولة الكويت بصفتها وكيلة عن غيرها.

هيئة مؤسسة أجنبية: هي أي هيئة مؤسسة منشأة خارج دول مجلس التعاون الخليجي، و (ب) أي هيئة مؤسسة منشأة في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي يكون رأسمالها غير مملوك بالكامل (ولو بشكل غير مباشر) من قبل مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

دول مجلس التعاون الخليجي: كل من دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، دولة قطر، سلطنة عُمان، والإمارات العربية المتحدة.

(1) ضريبة الدخل

يتم فرض ضريبة الدخل في الكويت بمقدار (15%) من صافي الدخل الخاضع للضريبة طبقا لأحكام مرسوم ضريبة الدخل رقم 3 لسنة 1955 المعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2008 ولائحته التنفيذية والقواعد والإجراءات التنفيذية الصادرة عن إدارة الضريبة (ويشار إليها فيما بعد بـ **"ضريبة الدخل"**). وتسري ضريبة الدخل على أي هيئة مؤسسة تزاول العمل أو التجارة داخل الكويت. في الواقع العملي، لا تقوم إدارة الضريبة بتحصيل ضريبة الدخل من الهيئة المؤسسة التي تم إنشائها في دولة الكويت بل فقط الهيئة المؤسسة الأجنبية التي تزاول العمل أو التجارة داخل الكويت. كما لا تقوم إدارة الضريبة حاليا بتحصيل ضريبة الدخل من الهيئة المؤسسة التي يتم إنشائها في إحدى دول مجلس التعاون شريطة تقديم إقرار ضريبي وتحقق إدارة الضريبة من تملك رأس مالها بالكامل من قبل مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى هذا لا تقوم إدارة الضريبة حاليا بتحصيل ضريبة الدخل من الشركة لكن لا يمكن ضمان استمرار الممارسات الضريبية الحالية لإدارة الضريبة مستقبلا.

محجوز ضمان ضريبة الدخل: تلزم والقواعد والإجراءات التنفيذية الصادرة عن إدارة الضريبة جميع الوزارات، الهيئات، المؤسسات العامة، الشركات، الجمعيات والمؤسسات الفردية (ومن في حكمهم) أو أي شخص طبيعي ممن تعاقدوا مع أي هيئة مؤسسة عن طريق عقود أو اتفاقيات أو أي تعاملات أن يتم حجز ما نسبته خمسة بالمائة (5%) من قيمة العقد أو الاتفاق أو التعامل أو من كل دفعة مسددة للهيئة المؤسسة. ولا يجوز الإفراج عن المبالغ المحجوزة من قبل هذه الجهات إلا بناء على كتاب من الإدارة الضريبية أو شهادة للهيئة المؤسسة تفيد الإفراج عن مستحقاتها. وتسري أحكام محجوز الضمان على حسابات التداول وحسابات المحافظ الاستثمارية لدي ميري الأصول.

(2) ضريبة القيمة المضافة

لا تفرض القوانين الكويتية حاليا ضريبة القيمة المضافة في دولة الكويت لكن من المتوقع تطبيقها في القريب العاجل.

(3) **الزكـاة**

تخضـع الشركـة حاليا لأحـكام القانون رقم 46 للعام 2006 في شأن الـزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامـة والمقفلة في ميزانية الدولـة وتلتـزم بسداد زكاة بمقدار (1%) من صـافي الأرباح السنوية للشركة كـزكاة. وسوف يستمر هذا الالتزام بعـد إدراج الشركة ببورصة الكويت.

(4) **إسهام الشركة في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي**

وفقا للمرسوم الأميري المؤرخ في 12 ديسمبر 1976 وتعديلاته، يُطلب من جميع الشركات المساهمة سداد مساهمة سنوية بواقع (1%) مـن صـافي أرباحها (بعـد عمل الاستقطاعات الخاصـة بالاحتياطي القانـون) إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمـي. وسوف يستمر هذا الالتزام بعد إدراج الشركة ببورصة الكويت.

(5) **ضريبة دعم برنامج العمالة الوطنية**

بمجـرد إدراج الشركـة في بورصة الكويت سـوف تخضع لأحكام القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعـم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمـل في الجهات غـير الحكومية، من ثم سوف تلتزم الشركة بسداد نسبة (2.5%) من صـافي الأرباح السنوية للشركة لبرنامج دعم العمالـة الوطنيـة. وبالتالي من المتوقع تأثر أرباح الشركـة القابلة للتوزيع على المساهمين بهذه النسبة والتـي لم تكن الشركة ملزمة بها فيما سبق.

ثانيا: الضرائب على المساهمين

(1) **إعفاء المساهمين من الأشخاص الطبيعية:**

يعفـي الدخـل الذي يحققه الشخص الطبيعي من مزاولة التجارة أو العمل في دولة الكويت من ضريبة الدخل ما لم يثبت أنه يمثل حصة لهيئة مؤسسة.

(2) **إعفاء المساهم من ضريبة الدخل عن تداول الأسهم (الأرباح الرأسمالية):**

يعفي من ضريبة الدخل أرباح الهيئة المؤسسة الناتجة عن عمليات التداول في بورصة الكويت، سواء تمت مباشرة أو عن طريق محافظ أو صناديق استثمار طبقا لمرسوم ضريبة الدخل رقم 3 لسنة 1955 المعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2008.

(3) **الإعفاء الضريبي في قانون هيئة أسواق المال (إعفاء المساهم من الضريبة عن عوائد الأسهم):**

تقضـي المـادة 150 مكرر مـن القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشـار هيئة أسواق المال وتنظيم نشـاط الأوراق المالية بموجب تعديله بالقانون رقم 22 لسنة 2015 بأنه «مع عدم الإخلال بالإعفاءات الضـريبية المقررة على أرباح التصـرف في الأوراق المالية الصـادرة من الشـركات المدرجة في سـوق الأوراق المالية، تعفى من الضريبة عوائد الأوراق المالية والسندات وصكوك التمويل وكافة الأوراق المالية الأخـرى المماثلـة، أيًا كانت الجهة المصـدرة لها.» ومن ثم يعفي المساهـم المالك لأسهم الشركة من الضريبة علـى أرباح تداول الأسهم وعوائدها.

معلومات عامة

هيئة أسواق المال

إن هيئة اسواق المال بدولة الكويت هي الجهة الرقابية المسئولة، وفقا لأحكام قانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشـاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذيـة الصادرة بموجب القرار رقم 72 لسنة 2015، وتعديلاتهما، عن تنظيم عمليات الشركة عن أنشطة الأوراق المالية بوصفها شخص مرخص له وإدراج الأسهم في دولة الكويت، وإصدار التراخيص والموافقات اللازمة لذلك.

بورصة الكويت

سوف يتم تداول سهم الشركة لدي بورصة الكويت طبقا لقواعد البورصة.

بنك الكويت المركزي

تخضع الشركة في مباشرة نشاط التمويل لرقابة بنك الكويت المركزي طبقا لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته والتعليمات التي يصدر بنك الكويت المركزي.

تغيير الوضع المالي

باستثنـاء مـا تم الإفصاح عنه في هذه النشرة التعريفية، لم يحدث أي تغيير سلبي مؤثر في الوضع المالي للشركة منذ 31 ديسمبر 2017 وهو تاريخ أخر بيانات مالية مرحلية.

مدققو الحسابات

تم تدقيـق البيانـات المالية للأعوام المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 و31 ديسمبر 2014 و31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2016 و31 ديسمـبر 2017 مـن خلال مكتب ديلويت وتوش-الوزان وشركاه رقم 209 فئة أ كمـا تم فحص البيانات المالية المرحلية للثلاثة شهور المنتهية في 30 سبتمبر 2018 من خلال مراقب الحسابات السيد / طلال يوسف الميزيني من مكتب ديلويت وتوش-الوزان وشركاه رقم 209 فئة أ.

قامـت الجمعيـة العموميـة للشركة بإعادة تعين مراقـب الحسابات السيد / طـلال يوسف الميزيني مـن مكتب ديلويت وتوش الـوزان وشركاه (وعنوانـه مجمع العوضي-الدور السابع والتاسع-القبلة-دولـة الكويت ص.ب. 20174 الصفاة 13062 هاتف رقم 8844 2240 965+، فاكـس رقـم 8855 2240 965+) للقيام بمهام المدقـق الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمـبر 2018. كما لم تقم الشركة بتغيير مراقب الحسابات الخارجي خلال السنوات الخمس الأخيرة.

المستشار القانوني للشركة

يقـوم عدد من المستشارين القانونـين الخارجين بمتابعة القضايا الخاصة بالشركة وكافة المعاملات القانونية مع الجهات القضائية وفيما يلي البيانات الخاصة بالمستشارين القانونين:

1. المركـز لأعمـال القانـون والإدارة والتحكيـم (المحامـي محسـن محمـد بوصليـب) وعنوانـه مركـز الصفـاة –الـدور 17 –تقاطع شـارع فهـد السـالم وعبـد العزيـز الصقر-دولـة الكويـت الرمـز البريـدي صـ.ب. 1144 دسمـان 15462 هاتـف رقـم 22958963 / 22958961 /22968960 فاكس رقم 22958964.
2. مجموعة التويجري وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية وعنوانه برج الجوهرة –الدور الرابع –شارع علي السالم –دولة الكويت الرمز البريدي ص.ب. 863 الصفاة رمز بريدي 13009 هاتف رقم 22055030 وفاكس رقم 22055021.
3. أحمد العياش محامون ومستشارون قانونين وعنوانه برج السحاب –الدور الأول –الصالحية –دولة الكويت هاتف رقم 22451455 وفاكس رقم 22454254.

قرار الجمعية العامة العادية ومجلس الإدارة بالموافقة على الادراج

سيتـم إدراج أسهـم رأس المال في السـوق الرئيسي ببورصة الكويت طبقا لأحـكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشـاء هيئة أسواق المال وتنظيـم نشـاط الأوراق المالية ولائحتـه التنفيذية الصادرة بموجـب قرار هيئة أسواق المـال رقم (72) لسنـة 2015، وتعديلاتهما، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية.

وقـد صـدر قرار الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة بالموافقة على إدراج أسهم الشركة في بورصة الكويت للأوراق المالية بتاريخ 23 أبريل 2018 بناء على توصية مجلس إدارة الشركة الصادرة بتاريخ 13 ديسمبر 2017.

الموافقات الرسمية

وافـق مجلـس مفوضي هيئة أسواق المـال في دولة الكويت على إدراج أسهـــم الشركة في بورصة الكويت للأوراق الماليـة بمـــوجب كتابهيئة أسواق المال بتاريخ 20 ديسمبر 2018. كما وافق بنك الكويت المركزي على إدراج أسهم الشركة في بورصة الكويت للأوراق المالية بتـــاريخ 14 نوفمبر 2017.

سجل المساهمين

تحتفـظ الشركة بسجل مساهمـي الشركة لدي الشركة الكويتية للمقاصة طبقا لأحكام قانون الشـركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية.

التسوية والمقاصة

يتم قبول تسوية المعاملات التي تتم على أسهم الشركة والمقاصة بشأن أسهم رأس المال طبقا لقواعد البورصة.

الرقابة على الشركة

تم تأسيس الشركة في 6 أكتوبر 2003 في دولة الكويت وتخضع لأحكام قانون الشركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وتراقب وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت كل ما يتعلق بأحكام قانون الشركات على الشركة. وتخضع الشركة لرقابة بنك الكويت المركزي فيما يتعلـق بنشـاط التمويل كجهة رقابية رئيسية طبقا لأحـكام القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنـك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفيـة وتعديلاتـه والتعليمـات التي يصدر بنك الكويت المركزي. وتخضـع الشركة لأحكام القانون رقم 7 لسنـة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية، وتعديلاتهما.

براءات الاختراع وحقوق الامتياز للشركة

لا تمتلك الشركة أية براءات اختراع أو حقوق امتياز.

العقود الموقعة مع الشركة لتقديم خدمات إدارية أو استشارية

لا توجد أي عقود ذات أثر جوهري موقعة من الشركة مع أي جهة استشارية لتقديم أي خدمات إدارية أو استشارية بخلاف العقود التي تبرمها الشركة للاستعانة بمستشارين ماليين وقانونيين بشأن نشاطها الاعتيادي.

معلومات عن الشركة وإدارتها

الشكل القانوني للمصدر والتشريعات التي أسس ويعمل بموجبها

تم تأسيس الشركة في 6 أكتوبر 2003 في دولة الكويت وتخضع لأحكام قانون الشركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وتراقب وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت كل ما يتعلق بأحكام قانون الشركات على الشركة. وتخضع الشركة لرقابة بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بنشاط التمويل كجهة رقابية رئيسية طبقا لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته والتعليمات التي يصدر بنك الكويت المركزي. وتخضع الشركة لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية، وتعديلاتهما.

موجز الأحكام التي ينص عليها النظام الأساسي للمصدر

أغراض الشركة

أن الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي استخدام مختلف الأدوات الاستثمارية والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، والقيام بكافة عمليات الاستثمار والتمويل والإدارة للأموال والحقوق المنقولة وغير المنقولة وكذلك ممارسة كافة الأنشطة المرتبطة بذلك على أن تكون ممارسة كافة هذه العمليات والأنشطة لا تتعارض مع أحكام الشريعة ووفقًا للقوانين والنظم المعمول بها في دولة الكويت. كما أن لشركة الحق في ممارسة كافة الأنشطة والعمليات الأخرى والتي تلزم للوفاء بأغراضها سواء قامت بهذه الأنشطة والعمليات الأخرى والتي تلزم للوفاء بأغراضها سواء قامت بهذه الأنشطة والعمليات لحسابها أو لحساب الغير وفي داخل دولة الكويت أو خارجها.

إدارة الشركة

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وإذا تعذر انتخاب مجلس إدارة جديد في الميعاد المحدد لذلك استمر المجلس القائم في إدارة أعمال الشركة لحين زوال الأسباب وانتخاب مجلس جديد. ويجوز لكل مساهم سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا تعيين ممثلين له في مجلس الإدارة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد من أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلون في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الاخرين في انتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة.

لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة وللقيام بجميع الاعمال التي تفتضيها إدارة الشركة وفقا لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو النظام أو قرارات الجمعية العامة. ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إعطاء كفالات أو عقد قروض بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة.

ينتخب مجلس الإدارة – بالاقتراع السري–رئيسا للمجلس ونائب للرئيس لمدة ثلاث سنوات على ألا يزيد على مدة عضويتهما بمجلس الإدارة، ورئيس المجلس هو الذي يمثل مجلس الإدارة لدى القضاء وأمام الغير وعليه تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس ويقوم نائب الرئيس بمهام الرئيس عند غيابه، أو قيام مانع لديه من ممارسة اختصاصاته.

يجب أن يجتمع مجلس الادارة ست مرات على الاقل خلال السنة الواحدة ولا يكون الاجتماع صحيحا الا إذا حضره نصف أعضاء على ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة ويجوز الاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. ويجوز اتخاذ قرارات بالتمرير بموافقة جميع أعضاء المجلس. ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماع مجلس الإدارة.

الرقابة الشرعية

للشركة هيئة للرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة على الأقل من المتخصصين في الفقه الإسلامي، وتكون مهمة هذه الهيئة هي ابداء الرأي الشرعي حول أنشطة الشركة وعملياتها والتحقق من التزام الشركة بمبادئ الشريعة الإسلامية. يتم تعيين هيئة الرقابة الشرعية بناء على ترشيح مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العامة على هذا الترشيح ويرشح المؤسسون أول هيئة للرقابة الشرعية ويعرضون أسمائهم على الجمعية العامة التأسيسية لتعيينهم. تتحقق الهيئة الشرعية من اتباع إدارة الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم تعارض أعمال الشركة مع هذه الأحكام. وتلتزم الهيئة بتقديم تقريرًا سنويًا للجمعية العامة يحوي رأيها في مدى توافق أعمال الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية، وبيان ما لها من ملاحظات. على أن يدرج تقريرها مع التقرير السنوي للشركة.

رأس مال الشركة

بلغ رأس المال المصرح به والمكتتب فيه والمصدر والمدفوع 30,874,759 دينار كويتي مقسما على 308,747,591 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم كما في 30 سبتمبر 2018.

تم ترك هذه الصفحة خالية بصورة متعمدة

عقد التأسيس والنظام الأساسي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

سجل مكتب توثيق العقود والشركات

١	جلد	٦	٨	٨	٧	

شركة المنار للتمويل والإجاره
شركة مساهمة كويتية مقفلة

عقد تأسيس

هـامش		
	أنه في يوم	: الاثنين ١٠ شعبان ١٤٢٤هـ
	الموافق	: ٢٠٠٣/١٠/٦م
	لدي أنا	: الموثق بالإدارة
	حضر	:

أولا : الشركة الأهلية للتأمين / شركة مساهمة كويتية موثق عقد تأسيسها برقم / بتاريخ ١٩٦٢/٤/٣٠ ويمثلها بالتوقيع / سليمان حمد محمد الدلالي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٥٠٤٢٩٠٠٧٢٣) بصفته رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بموجب شهاده لمن يهمه الأمر صادرة من وزارة التجارة والصناعة برقم ١٨٢٤ بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٤ ويوقع عنه بدر عبد الله أحمد السميط / كويتي الجنسية بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٠٦٧ جلد ١٠ في ٢٠٠٣/٧/٧ _____ طرف أول بصفته

ثانيا : الشركة الخامسة للاستشارات الاقتصادية / محمد عبد الوهاب المعتوق وشريكته / شركة ذات مسئولية محدودة موثق عقدها برقم / ١٥٣٨ جلد ١ بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٥ ويمثلها بالتوقيع / رنا فيصل عبد الرزاق الخالد / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٧٤٠٤٢٧٠٠٠٣٨) بصفته شريك ومدير مخول بالتوقيع _____ طرف ثاني بصفته

ثالثا : الشركة السادسة للاستشارات الاقتصادية / رنا فيصل الخالد وشريكها / شركة ذات مسئولية محدودة موثق عقد تأسيسها برقم ١٩١٩ جلد ١ بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٦ ويمثلها بالتوقيع / رنا فيصل عبد الرزاق الخالد / كويتية الجنسية بصفتها شريكه ومديره مخوله بالتوقيع _____ طرف ثالث بصفته

S

-١٠-

رابعا : الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية / شركة مساهمة كويتية مقفلة / موثق عقد تأسيسها برقم ١٣٨٩/ د / جلد ٤ بتاريخ ١٩٨٦/٨/٧ ويمثلها بالتوقيع الشيخ / سلمان عبد العزيز السعود الصباح / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٩١٢٢٧٠٠٧٦١) بصفته العضو المنتدب بموجب شهادة لمن يهمه الأمر صادرة من وزارة التجارة والصناعة برقم /١٨٠٥ بتاريخ ٢٠٠٣/١/٤ ويوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط / كويتي الجنسية بموجب توكيل رسمي خاص برقم ٦١٠٧ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٨ ______ طرف رابع بصفته

خامسا : احمد عبد العزيز عبد الله الهويدي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٦٥٧٠٧٠٠٠١٢) ______ طرف خامس

سادسا : احمد محمد احمد سعود الخالد / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٠٠٩٠٩٠٠١٢٥) ______ طرف سادس

سابعا: احمد محمد عبد العزيز الميلم / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٣٤٠٥١١٠٠٠٤٦) ______ طرف سابع

ثامنا: أسامة بدر سالم المطوع / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٩١٠٠٨٠١٠٥٢) ______ طرف ثامن

تاسعا: أنور علي المضف / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٦١١٠٢٠١٧٧٧) ______ طرف تاسع

عاشر بدر حمود الروضان / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٣٩٠٩١٤٠٠٠٣٨) ويوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٥١٢١٨٠٠٠٧٦) بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٤٤٦ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/١٤ ______ طرف عاشر

حادي عشر بدر سالم عبد الوهاب / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٢٠٠١٣١٠٠٠٢١) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط / كويتي الجنسية بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٤٠٠ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/١٤ ______ طرف حادي عشر

ثاني عشر بدر عبد الله احمد السميط/ كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٥١٢١٨٠٠٠٧٦) ______ طرف ثاني عشر

ثالث عشر بدر محمد عبد العزيز الميلم / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٣١٠١١٦٠٠٠٢٦) ______ طرف ثالث عشر

رابع عشر بدر عبد الله محمد الزعبي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٧٥٠٨٠٤٠٠٠٥٣٢) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٣٤٢٢ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/١٥ ______ طرف رابع عشر

خامس عشر جاسم محمد خالد الرومي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٧٢٠٦١٨٠٠٠٣٥) ______ طرف خامس عشر

سادس عشر جمال عبد الرحمن محمد الرويح / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٨٠٩١٠٠٢٧٣٨) ______ طرف سادس عشر

سابع عشر جواد حسن ناصر محمد علي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٨٠٩٢٩٠٠٢٧٢) ______ طرف سابع عشر

ثامن عشر حازم خالد عبد العزيز البريكان / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٧٢٠٧١٦٠٠٠٩٤٢) ______ طرف ثامن عشر

تاسع عشر حازم عبد الله سلطان الكليب / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٨١٢٢٦٠٠٠٧٩) ______ طرف تاسع عشر

249876

-٢-

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

عشرون — حميد نجم عبد الله المسري / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٩٠٢٤٠٠٠٦٣) ـــــــ طرف عشرون

حادي وعشرون — خالد جاسم محمد الوزان / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥١٠٣٠٨٠٠١٣٦) ـــــــ طرف حادي وعشرون

ثاني وعشرون — خالد جاسم محمد الربيعان / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥١١٠٠١٠٠١٥٢) ـــــــ طرف ثاني وعشرون

ثالث وعشرون — خالد عبد الغني خالد الغنيم / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم(٢٧٩٠٧٠٧٠١٠٢٢) ـــــــ طرف ثالث وعشرون

رابع وعشرون — خالد عبد الرحمن محمد الرويح / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٠٠٩٢٥٠٠٣٣٦) ـــــــ طرف رابع وعشرون

خامس وعشرون — خالد عبد الله دخيل الشايع / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٨٠٦٢٠٠٠٠٩٨) ـــــــ طرف خامس وعشرون

سادس وعشرون — رشا يوسف حسين العوضي / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٩١٢٢٢٠٠٠٤٥) ـــــــ طرف سادس وعشرون

سابع وعشرون — سعاد عبد الرزاق جسار الجسار / كويتي الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم ( ) ـــــــ طرف سابع وعشرون

ثامن وعشرون — سليمان حمد الدلالي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٥٠٤٢٩٠٠٧٢٣) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط / كويتي الجنسية بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٠٦٨ جلد ١٠ في ٢٠٠٣/٧/٧ ـــــــ طرف ثامن وعشرون

تاسع وعشرون — سمير عبد المحسن الغربللي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٦٠٦١١٠٠٧١) بموجب توكيل رسمي خاص صادر من سفارة دولة الكويت في الأردن في ٢٠٠٣/٧/٢٧ ـــــــ طرف تاسع وعشرون

ثلاثون — سها عبد العزيز مبارك الرومي / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٩٠٦٢٨٠٠٠٢٢) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط / كويتي الجنسية بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٠٢٨ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٦/٧ ـــــــ طرف ثلاثون

حادي وثلاثون — شركة التأمين التكافلي / شركة مساهمة كويتية مقفلة / موثق عقد تأسيسها برقم (٣٦٥٦) جلد ١ بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٣١ ويمثلها بالتوقيع عبد الله يوسف احمد السيف كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٥٠٥٣٠٠٠٠٧٦) بصفته بموجب شهادة لمن يهمه الأمر صادرة من وزارة التجارة والصناعة برقم /٣٢٩٩٧ بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٥ ويوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط / كويتي الجنسية بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٥٩٦٦٦ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٦ ـــــــ طرف حادي وثلاثون

S

اثنان وثلاثون شركة التماثل التجارية العقارية / طارق حمد بد الله الايـــوب وشـــركاه / شـــركة ذات مسئولية محدودة موثق عقد تأسيسها برقم ٢٦٣ جلد ٥ بتاريخ ١٩٨٧/٧/٨ والمعدل بعدة عقود تعديل آخرها رقم ٣٥ جلد ١ بتاريخ ١٩٩٩/١/٥ ويمثلها بالتوقيع / عدنان احمـــد عبد الله الايوب / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥١٠٩١٠١٩٢٧) بصفتـــه شريكا ومديرا مخولا بالتوقيع ويوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط / كويتـــي الجنســـية بموجب توكيل رسمي خاص موثق رسمي خاص موثـــق برقـــم ٦٢٨٧ جلـــد ٦ فـــي ٢٠٠٣/٧/١٣ ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ طرف اثنان وثلاثون بصفته

ثلاثـــة وثلاثون شركة المطوع والقاضي المحدودة / شركة ذات مسئولية محدودة موثق عقـــد تأسيســـها برقم (٣٤٧) بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٠ بعدة عقود تعديل آخرها رقم ١٧١٦/د جلد ٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٧ ويمثلها بالتوقيع / سليمان حمد القاضي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقـــة مدنيـــة رقـــم (٢٣١٠٢٠٣٠٠١٦٤) بصفتـــه شـــريكا ومديـــرا مخـــولا بـــــالتوقيع ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ طرف ثلاثة وثلاثون بصفته

اربعـــة وثلاثون شركة اصول للإجاره والتمويل / شركة مساهمة كويتية مقفلة موثق عقد تأسيسها برقـــم ٢٤٥٦ جلد ١ بتاريخ ١٩٩٩/٨/٢٥ ويمثلها بالتوقيع / وليد عبد الرحمن الرويح / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم(٢٥١٠٤٢٣٠٠٩٥٦) بصفته العضو المنتدب بموجـــب شهادة إلى من يهمه الأمر صادرة من وزارة التجارة والصناعة برقـــم ٩٥٥٢ بتـــاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٩ ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ طرف اربعة وثلاثون بصفته

خمســـة وثلاثون شركة أولاد سلطان عجيل للتجارة العامة والمقاولات / شركة ذات مســـئولية محـــدودة موثق عقد تأسيسها برقم ٨٨٦/أ جلد ٣ بتاريخ ١٩٨١/٧/١٣ والمعدل بعده عقود تعديـــل آخرها رقم ١٧١ جلد ٥٢ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٤ ويمثلها بالتوقيع عاطف سلطان عجيـــل الطوق / كويتي الجنسية ويحمل بطاقـــة مدنيـــة رقـــم (٢٦١١١١٦٠٠٢٢٣) بتـــاريخ ١٩٨٧/٥/١٤ بصفته شريكا ومديرا مخولا بالتوقيع ويوقع عنه بموجب توكيـــل رسمي خاص موثق برقم ٦٤٥٣في ٢٠٠٣/٧/١٥ ـــــــــــ طرف خامس وثلاثون

ســـتة وثلاثون شركة أولاد عبد العزيز علي ابل للتجارة العامة والمقاولات / عبد الكريم عبد العزيـــز علي ابل وشريكه / شركة ذات مسئولية محدودة موثق عقد تأسيسها برقم ٢٢٤٢ جلـــد ١ بتاريخ ١٩٩٩/٨/٢ ويمثلها بالتوقيع عبد العزيز علي عبد الكريم ابل / كويتي الجنســـية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٣٨٠٤٠٤٠٠٥٢٧) بصفته مديرا معيدا مخولا بالتوقيع ويوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٢٥٦ جلـــد ٦ في ٢٠٠٣/٧/١٢ ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ طرف ستة وثلاثون بصفته

ســـبعة وثلاثون شركة بورتلان التجارية المحدودة / عبد علي عبد الله بـــهمن وشـــركاه / شـــركة ذات مسئولية محدودة موثق عقد تأسيسها برقم ١٦٤٠ جلد ١ بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٧ والمعـــدل بالعقد الموثق برقم ٢٣٣١ جلد ١ بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٨ ويمثلها بالتوقيع / محمد عبد علي بهمن كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٦١١١٩٠٠٠٣٤) بصفتـــه شـــريك ومدير مخول بالتوقيع ويوقع عنها بدر عبد الله احمد السميط / كويتي الجنسية بموجـــب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٨٢٠ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٢٣ ـــــــــــ طـــرف سبعة وثلاثون بصفته

249877

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

ثماني وثلاثون شركة بيت الاستثمار العالمي / شركة مساهمة كويتية مقفلة موثق عقد تأسيسها برقم /١٢٩٠/ جلد ١ بتاريخ ١٩٩٨/٦/١٥ ويمثلها بالتوقيع مها خالد صالح الغنيم / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٩٠٣٢٨٠١٠٠٨) بصفته العضو المنتدب بموجب شهادة لمن يهمه الأمر صادرة من وزارة التجارة والصناعة برقم ٢٣٣٤ بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢١ ويوقع عنها بدر عبد الله السميط / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٥٢١٨٠٠٠٧٦) بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢١٦٤/ ب جلد ٦ في ــــــــــ طرف ثماني وثلاثون بصفته

تسعة وثلاثون شركة بيت الأوراق المالية / شركة مساهمة كويتية مقفلة موثق عقد تأسيسها برقم ٧٤/ب جلد /١ بتاريخ ٢٨ / ٣/ ١٩٨٢/ ويمثلها بالتوقيع /يمن عبد الله يوسف بدي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم /٢٥٥٠٥١٠٠٠٨٤٩/ بصفته العضو المنتدب بموجب شهادة يمن يهمه الأمر صادرة من وزارة التجارة والصناعة برقم /٢١٠٠٨/ بتاريخ : ٢٠٠٣/٦/١١ ــــــــــ طرف تسعة وثلاثون بصفته

اربعون شركة تمويل الاسكان / شركة مساهمة كويتية مقفلة / موثق عقد تأسيسها برقم : ٧٢٠ جلد ١ بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٢ ويمثلها بالتوقيع / الشيخ / بد الله جابر الاحمد الجابر الصباح / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٦٠٧٠١٠٠٨٦٥) بصفته بموجب شهادة لمن يهمه الأمر صادرة من وزارة التجارة والصناعة برقم /٦٩٩٧/ بتاريخ : ٢٠٠٣/٣/٣ ويوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط / كويتي الجنسية بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ١٧٥٠ خارج الإدارة في ٢٠٠٣/٧/٢٧ ــــــــــ طرف اربعون بصفته

واحد واربعون شركة دار الاستثمار / شركة مساهمة كويتية مقفلة / موثق عقد تأسيسها برقم ٨ جلد ٦٠٣ بتاريخ : ١٩٩٤/١٠/٢٢ ويمثلها بالتوقيع عدنان عبد القادر المسلم / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٠١١١٤٠٠٨٤٢) بصفته نائب الرئيس والعضو المنتدب بموجب شهادة لمن يهمه الأمر صادر من وزارة التجارة والصناعة برقم ٤٣١٢٧ بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٠ ويوقع عنه/ بدر عبد الله السميط / كويتي الجنسية بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٧١٤ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٩ ــــــــــ طرف واحد واربعون بصفته

اثنان واربعون شركة سعود عبد العزيز البابطين واخوانه للتجارة العامة / سعود عبد العزيز البابطين / شركة ذات مسئولية محدودة موثق عقد تأسيسها برقم ١٣٠٥ جلد ١ بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٥ ويمثلها بالتوقيع عبد الرحمن عبد العزيز سعود البابطين بصفته مدير ومخول بالتوقيع بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٢٤٢ جلد ١٠ في ٢٠٠٣/٧/٢١ ــــــــــ طرف ثاني واربعون بصفته

-٥-

ثالث واربعون شركة عبد الرحمن الزامل للتجارة العامة / عبد الرحمن منصور الزامل وشريكه / شركة ذات مسئولية محدودة / موثق عقد تأسيسها برقم ١٩٧٦ جلد ١ بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢ والمعدل بعده عقود تعديل اخرها العقد الموثق برقم ٦٩٦ جلد ١ بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٩ ويمثلها بالتوقيع / زامل عبد الرحمن الزامل / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٢٠٤١٢٠٠٣١٦) بصفته مدير ومخول بالتوقيع ويوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب / كويتي الجنسية توكيل رسمي خاص موثق برقم ٧٦٤١ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٨/١٣ ـــــــــــــــــــــــــــ طرف ثلاثة واربعون

اربعة واربعون شركة عبد الرحمن محمد البحر واولاده / شركة ذات مسئولية محدودة موثق عقد تأسيسها برقم ١٠٣٢ / ز/ جلد ٣ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٩ والمعدل بعدة عقود اخرها العقد الموثق برقم ٢٨ جلد ٧ بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢١ ويمثلها بالتوقيع / عبد اللطيف عبد الرحمن البحر كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٠٠٣١٨٠٠٠٦٥٣) بصفته مديرا مخولا بالتوقيع ويوقع عنه بد عبد الله احمد السميط / كويتي الجنسية بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢١٢٤ جلد ١٠ في ٢٠٠٣/٧/١٢ ـــــــــــــــــــــــــــ طرف اربعة واربعون بصفته

خمسة واربعون شركة ماهر لتجارة العامة / ماهر عبد اللطيف بن ناجي وشركاه / شركة توصية بسيطة موثق عقد تأسيسها برقم ٦٥٩/ د جلد ٢ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٤ ويمثلها بالتوقيع / عبد اللطيف خليل بن ناجي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٢٥١٢٢٥٠٠٠٤٣) بصفته مدير ومخول بالتوقع ويوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط / كويتي الجنسية بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٠٨٩ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٨ ـــــــــــــــــــــــــــ طرف خمسة واربعون بصفته

ستة واربعون شركة مجموعة الأوراق المالية / شركة مساهمة كويتية مقفلة / موثق عقد تأسيسها برقم ٧٨٦/ ط جلد ٢ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٤ ويمثلها بالتوقيع / علي موسى محمد الموسى / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٧٠٤٢٥٠٠١٧١) بصفته العضو المنتدب بموجب شهادة لمن يهمه الأمر صادرة من وزارة التجارة والصناعة برقم ٢٠١٥٣ بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٧ ويوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط / كويتي الجنسية بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٤٢٨ جلد ١ في ٢٠٠٣/٧/١٤ ـــــــــــــــــــــــــــ طرف ستة واربعون بصفته

سبعة واربعون شركة محمد صالح رضا يوسف بهبهاني / شركة تضامنيه موثق عقد تأسيسها برقم ٩٠٠ في ١٩٦٣/٦/١١والمعدل بعدة عقود على التوالي اخرها العقد الموثق برقم ٦٨ جلد ١٥٣ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٦ ويمثلها بالتوقيع بدر عبد الله احمد السميط كويتي الجنسية بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٦٣٦ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٢٠ ـــــــــــــــــــــــــــ طرف سبعة واربعون بصفته

ثماني واربعون شركة مشاريع العوجان للتجارة العامة / فريد سعود العوجان وشركاه / شركة تضامنيه موثق عقدها برقم ٣٨٦٣ جلد ١ بتاريخ ١٩٩٩/١٢/١١ ويمثلها بالتوقيع / فريد سعود عبد الرحمن العوضان / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٦٠٦١٣٠٠٠٢٢) بصفته شريك ومدير مخول بالتوقيع ويوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٤٨٨ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/١ ـــــــــــــــــــــــــــ طرف ثماني واربعون بصفته

249878

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

تسعة واربعون شركة مشاريع الكويت الاستثماريه لإدارة الاصول / شركة مساهمة كويتية مقفلة موثق عقد تأسيسها برقم ٤٤ جلد ٧ بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٥ ويمثلها بالتوقيع /سعود محمود جوهر حيات / كويتي الجنسية بصفته رئيس مجلس الإدارة بموجب شهادة لمن يهمه الأمر صادرة من وزارة التجارة والصناعة برقم /٢١٨٤٩/ بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٨ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف تسعة واربعون بصفته

خمسون شركة وديان العقارية / شركة مساهمة كويتية مقفلة / موثق عقد تأسيسها برقم ٢٥٦٥ جلد ١ بتاريخ ١٩٩٩/٨/٣ ويمثلها بالتوقيع /معتصم جاسم الوزان / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٠٠٨١٨٠٠٣٨٤) بصفته العضو المنتدب بموجب شهادة لمن يهمه الأمر صادرة من وزارة التجارة والصناعة برقم /٢٤٨٩/ بتاريخ : ٢٠٠٣/٧/١٤ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف خمسون بصفته

واحد وخمسون شركة وفره للاستثمار الدولي / شركة مساهمة كويت مقفلة موثق عقد تأسيسها برقم ٢٢ جلد ٢٧٤ يمثلها بالتوقيع /صالح علي القاضي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (١٣٤٧١) بصفته العضو المنتدب بموجب شهادة لمن يهمه الأمر صادرة من وزارة التجارة /١٣٤٧١/ بتاريخ :٢٠٠٣/٤/٢٧ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف واحد وخمسون بصفته

اثنان وخمسون صالح علي عبد الله الجبري / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٤٠٥٢٨٠٠٣٩٢) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٠٤٣ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٧ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف اثنان وخمسون

ثلاثة وخمسون صلاح محمد عبد العزيز الوزان / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٨٠٨٢٤٠١٩٦٤) ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف ثلاثة وخمسون

اربعة وخمسون طارق احمد عبد الله الايوب / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٨١٢١٤٠٠٠٣٤) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٢٤٤ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/١٢ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف اربعة وخمسون

خمسة وخمسون طارق عبد اللطيف رمضان الجابر / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٧٠٢٠٨٠٠٤٥٤) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٢٧٣ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/١٢ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف خمسة وخمسون

ستة وخمسون طلال ابراهيم عبد الله الهنيدي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٢١٠٣٠٠٠٠٥٤) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٣٤ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٦/٧ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف ستة وخمسون

سبعة وخمسون عائشة محمد سيف العتيقي / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤١١١١٣٠٠١٤٢) ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف سبعة وخمسون

ثماني وخمسون عبد العني خالد الغليم / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٧١٠١٥٠٠٣٨٣) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٣٨٣ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/١٤ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف ثماني وخمسون

تسعة وخمسون عبد اللطيف خليل بن ناجي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٢٥١٢٢٥٠٠٠٤٣) ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف تسعة وخمسون

ستون عبد الرحمن حمد عبد الرحمن الصانع / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٥٠١٠١٠٠٠٢٧) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٠١٨ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٧ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف ستون

واحد وستون عبد الرحمن محمد الرويح / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٢٤١٢١٥٠٠٠٥٥) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٨٤ جلد ٥ في ٢٠٠٣/٧/٢٢ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف واحد وستون

اثنان وستون عبد العزيز عبد الحميد خالد المطوع / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥١٠٤٠٢٠٠٠٣٨) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦١٢٤ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٨ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف اثنان وستون

ثلاثة وستون عبد العزيز عبد الله دخيل الشايع / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٤٠٢١٠٠٠٢٤٥) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٢٢٩ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/١٢ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف ثلاثة وستون

اربعة وستون عبد العزيز ناصر عبد العزيز الفوزان / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٢٠٤٢٥٠٠٧٩٢) ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف اربعة وستون

خمسة وستون عبد اللطيف عبد الرحمن البحر / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٠٠٣١٨٠٠٦٥٢) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢١٣١ جلد ١٠ في ٢٠٠٣/٧/١٢ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف خمسة وستون

ستة وستون عبد اللطيف عبد الله دخيل الشايع / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٢٠٤٠٣٠٠١١٢) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٢٢٩ جلد ٦ ف ٢٠٠٣/٧/١٢ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف ستة وستون

سبعة وستون عبد المحسن مزيد عبد الرحمن الصانع / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٥٠١٠١٠٠٠٢٧) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٥٩٧٨ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٦ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف سبعة وستون

ثماني وستون عدنان عبد العزيز الشلفان / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٨٠٥٠٣٠٠٠٩٢) ويوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٢٨٨ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/١٣ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف ثماني وستون

تسعة وستون عدنان عبد الوهاب عبد العزيز / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٨٠٥٠٣٠٠٠٩٢) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٠٢٥ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٧ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف تسعة وستون

سبعون علي عبد الرحمن محمد البحر / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٢٥٠٩٢١٠٠٠٤٨) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢١٢٢ جلد ١٠ في ٢٠٠٣/٧/١٢ ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف سبعون

واحد وسبعون علي يوسف العوضي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٧٥١٠١٣٠٠٠٧٢) ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف واحد وسبعون

اثنان وسبعون عنود فاضل الحنزان / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٨٠١١٠٩٠٠٥٥١) ـــــــــــــــــــــــــــــــ طرف اثنان وسبعون

249879

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

ثلاثة وسبعون
فاروق عمر العمر / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٦٠٥٠٧٠٠٥٧٤) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٥٣٠ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/١٦ ________ طرف ثلاثة وسبعون

اربعة وسبعون
فضه زيد فهد الكحيلان / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٣١٠٠٨٠٠٠٣٦) يوقع عنها بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٣٤٤ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/١٤ ________ طرف اربعة وسبعون

خمسة وسبعون
فواز سلمان عبد اللطيف العثمان / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٧١٠٣١٠٠١٠٤) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٠٢٠ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٧ ________ طرف خمسة وسبعون

ستة وسبعون
فيصل عبد الرحمن محمد الرويح / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٤٠١٢٢٠٠٣٦٩) يوقع عنه بدرعبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٥٩٦٠ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٦ ________ طرف ستة وسبعون

سبعة وسبعون
ليلى علي حمود الشايع / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٦٠٢٠٤٠٠١٦٧) يوقع عنها بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٨٢١ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٢٣ ________ طرف سبعة وسبعون

ثماني وسبعون
مؤسسة السدي للتجارة العامة والمقاولات / صادرة برقم ١٩٨٤/٣٨٧ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٨ ويمثلها بالتوقيع / يوسف مطلق ناصر الزايد / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٣١١٢١٨٠٠٠٣٧) ________ طرف ثماني وسبعون بصفته

تسعة وسبعون
ماهر عبد اللطيف بن ناجي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٩١٢٢٥٠٠١٥٣) ________ طرف تسعة وسبعون

ثمانون
محمد احمد عبد العزيز العتيقي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٣٣٠١٠٠٨٠٠١٢٣) ________ طرف ثمانون

واحد وثمانون
محمد صالح ناصر الغنه / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٣١١١٠٠٠١٠٥) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٣١١ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/١٣ ________ طرف واحد وثمانون

اثنان وثمانون
محمد عبد الرحمن الرويح / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥١٠٩٢٩٠٠٥٤٦) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٥٩٥٩ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٦ ________ طرف ثاني وثمانون

ثلاثة وثمانون
محمد عبد العزيز الرومي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٧٠٢٢٧٠٠٠٣٥) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٧٠٠ جلد ٩ صادر مكتب توثيق حولي في ٢٠٠٣/٧/٩ ________ طرف ثالثة وثمانون

S

-٩٠-

اربعة وثمانون محمد عبد الله العلي الوزان / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٢٠٥١٢٠٠١١٩) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٣٩٦ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/١٤ ـــــــــ طرف اربعة وثمانون

خمسة وثمانون مراد يوسف محمد بهبهاني / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢١٨٠٦١٨٠٠١٣٤) ـــــــــ طرف خمسة وثمانون

ستة وثمانون مزيد عبد الرحمن حمود الصانع / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٣٤١١١٦٠٠٠٢٧) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٥٩٧٧ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٦ ـــــــــ طرف ستة وثمانون

سبعة وثمانون مطلق يوسف مطلق الزايد / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٠٩١٦٠٠٠٤٣) ويوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٣٠٢ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٣ ـــــــــ طرف سبعة وثمانون

ثماني وثمانون منيرة حمد عبد الكريم المعجل / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٩٠٢١٠٠٠٢٦٥) يوقع عنها بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦١١٥ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٨ ـــــــــ طرف ثماني وثمانون

تسعة وثمانون مها خالد الغنيم / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٩٠٣٢٨٠١٠٠٨) ـــــــــ طرف تسعة وثمانون

تسعون مها عبد العزيز مبارك الرومي / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٧١٢٠٨٠٠١٢٩) يوقع عنها بدر عبد الله احمد السميط بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٠٢٧ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٦/٧ ـــــــــ طرف ثمانون

واحد وتسعون نادية محمد عبد الرحمن النيباري / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٢١٢٠٢٠٠٠٥٨) يوقع عنها عماد ابراهيم جابر الجابر / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦١٠٥٣١٠٠٠١٩) بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦١٩٣ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٩ ـــــــــ طرف واحد وتسعون

اثنان وتسعون ندى عبد العزيز العنساني / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٠٠٥١٢٠١٣٥٦) ـــــــــ طرف اثنان وتسعون

ثلاثة وتسعون نعيمه عيسى السلطان العيسى / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٢٧١٢٢٥٠٠٠٧٧) ـــــــــ طرف ثلاثة وتسعون

اربعة وتسعون نورية صالح حميدي الراشد / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٣٩١٢١٠٠٠٠٣٦) ـــــــــ طرف اربعة وتسعون

خمسة وتسعون نورية يوسف سليمان الحداد / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٦٠١٢٢٠٠٥٠١) ـــــــــ طرف خمسة وتسعون

سته وتسعون هدى عبد القادر موسى ال ابراهيم / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٤٧٠١٠٨٠٠٠٥٧) ـــــــــ طرف ستة وتسعون

سبعة وتسعون هناء مشاري الحميضي / كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٩١١٢٥٠٠٣٨٧) ـــــــــ طرف سبعة وتسعون

ثماني وتسعون هنادي انور عيسى الصالح/ كويتية الجنسية وتحمل بطاقة مدنية رقم (٢٧٣٠٨٢٤٠٠٠١٩) ـــــــــ طرف ثماني وتسعون

تسعة وتسعون وائل محمد احمد العتيقي / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٦٤١١١٣٠٠٢١٦) يوقع عنه بدر عبد الله احمد السميط / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم (٢٥٥١٢٣٨٠٠٧٨) بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦١٦٢ جلد ٦ في ٢٠٠٣/٧/٩ ـــــــــ طرف تسعة وتسعون

249880

-١٠٠-

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

مائة وضحة عبد الغني خـــالد الخليـم / كويتيـة الجنسـية وتحمـل بطاقـة مدنيـة رقـم (٢٨١٠٣١١٠١١٥٨) ـــــــــــــــــــ طرف مائة

مائـــة وواحد وليد حمود عبد المحسن العياضي / كويتـــي الجنسـية ويحمـل بطاقـة مدنيـة رقـم (٢٦٠٠٦٠٨٠٠٦٠٩) ـــــــــــــــــــ طرف مائة وواحد

مائـــة واثنين وليد محمد المضف / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنيـة رقـم (٢٥٢٠٧٢٣٠٠٠٩٧) ـــــــــــــــــــ طرف مائة واثنين

مائـــة وثلاثة ياسـر بـد الله سـلطان الكليـب / كويتـي الجنسـية ويحمـل بطاقـة مدنيـة رقـم (٢٧٠٠١٣١٠٠٠٣٥) ـــــــــــــــــــ طرف مائة وثلاثة

مائـــة واربعة يوسف فيصل الرويح / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقـم (٢٧٦٠٥١١٠٠٩٨١) ـــــــــــــــــــ طرف مائة واربعة

مائة وخمسة يوسف مطلق ناصر الزايد / كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية رقم ٢٣١١٢١٨٠٠٠٣٧) ـــــــــــــــــــ طرف مائة وخمسة

مادة (١)

تعتبر المقدمة جزءا لا يتجزا من هذا العقد . ـــــــــــــــــــ

وتؤلف من الموقعين على هذا العقد جماعة غرضها إنشاء شركة مساهمة كويتيـة بـترخيص مـن الحكومة الكويتية ، طبقا لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلـة والنظام الأساسي الملحق بهذا العقد . ـــــــــــــــــــ

مادة (٢)

اسم هذه الشركة هو: شركة المنار للتمويل والإجارة ـــــــــ (شركة مساهمة كويتية مقفلة)

مادة (٢)

~~**اسم هذه الشركة هو:** شركة المنار للتمويل والإجارة ـــــــــ (شركة مساهمة كويتية مقفلة)~~

مادة (٣)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في دولة الكويت ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعا او توكيلات أو مكاتب أو مراكز عمليات أو تعيين ممثلين في الكويت أو الخارج . ـــــــــ

مادة (٤)

مدة هذه الشركة غير محددة وتبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري ونشـر المحـرر الرسـمي الخاص بتأسيسها في الجريدة الرسمية . ـــــــــــــــــــ

مادة (٥)

حدد للشركة ممارسة العديد من الأنشطة الاستثمارية من أجل تحقيق الأغراض الخاصة بها ، حيث للشركة استخدام مختلف الأدوات الاستثمارية والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء ، والقيام بكافة عمليات الاستثمار والتمويل والإدارة للأموال والحقوق المنقولة وغير المنقولة وكذلك ممارسة كافة الأنشطة المرتبطة بذلك على أن تكون ممارسة كافة هذه العمليات والأنشطة لا تتعارض مع أحكام الشريعة ووفقا للقوانين والنظم المعمول بها في دولة الكويت . كما أن للشركة الحق في ممارسة كافة الأنشطة والعمليات الأخرى والتي تلزم للوفاء بأغراضها سواء قامت بهذه الأنشطة والعمليات لحسابها أو لحساب الغير وفي داخل دولة الكويت أو في خارجها .
وفي سبيل ذلك تقوم الشركة بالاعمال التالية :

١- القيام بكافة عمليات منح التسهيلات الائتمانية للمستهلكين .

٢- تقديم كافة منتجات التأجير مثل التأجير التشغيلي أو التمويلي .

٣- حشد الموارد للتمويل بالإجارة وترتيب عمليات تمويل جماعي للإجارة .

٤- تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساومة أو غيرها من العقود .

٥- الاستثمار العقاري وتطوير وتنمية الاراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية والمخازن بقصد بيعها أو تأجيرها .
٦- القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية .

٧- تأسيس صناديق الاستثمار لحساب الشركة أو للغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل أو الخارج طبقا للقوانين والقرارات السارية في الدولة .
٨- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء اسهم هذه الشركات .
٩- القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة أو لعملائها أو للغير .
١٠- إدارة المحافظ بكافة اشكالها واستثمار وتنمية أموال عملائها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محليا أو في الخارج .
١١- تمثيل أو اقتناء الشركات الوطنية والاجنبية التي تتشابه مع الشركة في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منتجاتها وخدماتها المالية محليا وعالميا وبما لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة .
وعلى العموم للشركة القيام بجميع الأعمال والخدمات التي تدخل ضمن اختصاص شركات الاستثمار والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .
ويجوز للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشترك باي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري الهيئات أو تلحقها بها .

مادة (٦)

تنشأ للشركة هيئة للرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة على الأقل من المتخصصين في الفقة الاسلامي ، وتكون مهمة هذه الهيئة هو ابداء الراي الشرعي حول أنشطة الشركة وعملياتها والتحقق من التزام الشركة بمبادئ الشريعة الاسلامية .

249881

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

يتم تعيين هيئة الرقابة الشرعية بناء على ترشيح مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العامة على هذا الترشيح . ويرشح المؤسسون أول هيئة للرقابة الشرعية ويعرضون اسمائهم على الجمعية العامة التأسيسية لتعيينهم . وتتحقق الهيئة الشرعية من اتباع إدارة الشركة لإحكام الشريعة الإسلامية وعدم تعارض أعمال الشركة مع هذه الأحكام . وتلتزم الهيئة بتقديم تقريرا سنويا للجمعية العامة يحوي رأيها في مدى توافق أعمال الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية ، وبيان ما لها من ملاحظات . على أن يدرج تقريرها مع التقرير السنوي للشركة .

مادة (٧)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك (ثلاثون مليون دينار كويتي) موزع على ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (ثلاثمائة مليون سهم) قيمة كل سهم ١٠٠ (مائة فلس) وجميع الأسهم نقدية .

مادة (٨)

اكتتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في كامل رأس مال الشركة على الوجه الآتي

اسم صاحب الحصة	عدد الأسهم	قيمتها بالدينار
١- الشركة الأهلية للتأمين	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠د.ك
٢- الشركة الخامسة للاستشارات الاقتصادية	٥٨,٩٢١,٥٠٠	٥,٨٩٢,١٥٠د.ك
٣- الشركة السادسة للاستشارات الاقتصادية	٣٤,٩١٩,٧٥٠	٣,٤٩١,٩٧٥د.ك
٤- الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية	٦,٠٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠د.ك
٥- احمد عبد العزيز عبد الله الهويدي	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٦- احمد محمد احمد سعود الخالد	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٧- احمد محمد عبد العزيز الميلم	١٩٥,٠٠٠	١٩,٥٠٠د.ك
٨- اسامة بدر سالم المطوع	٤٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠د.ك
٩- أنور علي المضف	٨٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠د.ك
١٠- بدر حمود الروضان	٥٠,٠٠٠	٥,٠٠٠ د.ك
١١- بدر سالم عبد الوهاب	١,٢٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠د.ك
١٢- بدر عبد الله احمد السميط	١٠,٠٠٠	١,٠٠٠د.ك
١٣- بدر محمد عبد العزيز الميلم	١٥٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠د.ك
١٤- بدر عبد الله محمد الزعبي	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
١٥- جاسم محمد خالد الرومي	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠د.ك
١٦- جمال عبد الرحمن محمد الرويح	٦٠,٠٠٠	٦,٠٠٠د.ك
١٧- جواد حسن ناصر محمد علي	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
١٨- حازم خالد عبد العزيز البريكان	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك

١٩- حازم عبد الله سلطان الكليب	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٢٠- حميد نجم عبد الله المسري	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٢١- خالد جاسم الوزان	٤٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠د.ك
٢٢- خالد جاسم محمد الربيعان	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٢٣- خالد عبد الغني خالد الغنيم	١١٢,٥٠٠	١١,٢٥٠د.ك
٢٤- خالد عبد الرحمن محمد الرويح	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٢٥- خالد عبد الله دخيل الشايع	١١٣,٠٠٠	١١,٣٠٠د.ك
٢٦- رشا يوسف العوضي	٣٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠د.ك
٢٧- سعاد عبد الرزاق جسار الجسار	١٩٥,٠٠٠	١٩,٥٠٠د.ك
٢٨- سليمان حمد الدلالي	٢٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠د.ك
٢٩- سمير عبد المحسن الخربلي	١٠,٠٠٠	١,٠٠٠د.ك
٣٠- سها عبد العزيز مبارك الرومي	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٣١- شركة التأمين التكافلي	٢٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠د.ك
٣٢- شركة التماثل التجارية العقارية	٥٠,٠٠٠	٥,٠٠٠د.ك
٣٣- شركة المطوع والقاضي المحدودة	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠د.ك
٣٤- شركة أصول للإجارة والتمويل	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠د.ك
٣٥ ـ شركة أولاد سلطان عجيل للتجارة العامة والمقاولات .	٤٠,٠٠٠	٤,٠٠٠د.ك
٣٦- شركة أولاد عبد العزيز علي أبل	١,٦٢٥,٠٠٠	١٦٢,٥٠٠د.ك
٣٧- شركة بورتلاند التجارية المحدودة	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٣٨- شركة بيت الاستثمار العالمي	٦٦,٥٧٦,٥٠٠	٦,٦٥٧,٦٥٠د.ك
٣٩- شركة بيت الأوراق المالية	٧,٥٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠د.ك
٤٠- شركة تمويل الاسكان	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠د.ك
٤١- شركة دار الاستثمار	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠د.ك
٤٢- شركة سعود عبد العزيز البابطين واخوانه للتجارة العامة .	٨,٠٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠د.ك
٤٣- شركة عبد الرحمن الزامل للتجارة العامة والمقاولات .	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠د.ك
٤٤- شركة عبد الرحمن محمد البحر وأولاده	٢٥,٠٠٠	٢,٥٠٠د.ك
٤٥- شركة ماهر للتجارة العامة .	٤٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠د.ك
٤٦- شركة مجموعة الأوراق المالية	١٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠د.ك
٤٧- شركة محمد صالح رضا يوسف بهبهاني	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠د.ك
٤٨- شركة مشاريع العوجان للتجارة العامة	٦٠,٠٠٠	٦,٠٠٠د.ك
٤٩- شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الاصول	٣٧٥,٠٠٠	٣٧,٥٠٠د.ك
٥٠- شركة وديان العقارية	٣,٢٥٠,٠٠٠	٣٢٥,٠٠٠د.ك
٥١- شركة وفرة للاستثمار الدولي	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠د.ك
٥٢- صالح علي عبد الله الجبري	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٥٣- صلاح محمد عبد العزيز الوزان	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠د.ك
٥٤- طارق أحمد عبدالله الايوب	١,٦٢٥,٠٠٠	١٦٢,٥٠٠د.ك
٥٥ ـ طارق عبد اللطيف رمضان الجابر	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٥٦- طلال ابراهيم عبد الله الهنيدي	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك

249882

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

٥٧- عائشة محمد سيف العتيقي	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٥٨- عبد العلي خالد القديم	٣٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠د.ك
٥٩- عبد اللطيف خليل بن ناجي	٥٠,٠٠٠	٥,٠٠٠د.ك
٦٠- عبد الرحمن حمد عبد الرحمن الصانع	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٦١- عبد الرحمن محمد الرويح	٨١٠,٠٠٠	٨١,٠٠٠د.ك
٦٢- عبد العزيز عبد الحميد خالد المطوع	٢٨٠,٠٠٠	٢٨,٠٠٠د.ك
٦٣- عبد العزيز عبد الله دخيل الشايع	٢٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠د.ك
٦٤- عبد العزيز ناصر عبد العزيز الفوزان	٤٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠د.ك
٦٥- عبد اللطيف عبد الرحمن البحر	١١٢,٥٠٠	١١,٢٥٠د.ك
٦٦- عبد اللطيف عبد الله دخيل الشايع	١١٣,٠٠٠	١١,٣٠٠د.ك
٦٧-عبد المحسن مزيد عبد الرحمن الصانع	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٦٨-عدنان عبد العزيز الشلفان	٥٥,٠٠٠	٥,٥٠٠د.ك
٦٩-عدنان عبد الوهاب عبد العزيز العثمان	١٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠د.ك
٧٠-علي عبد الرحمن محمد البحر	٤٥,٠٠٠	٤٥٠٠د.ك
٧١-علي يوسف العوضي	٣٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠د.ك
٧٢-عنود فاضل الحذران	٢٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠د.ك
٧٣-فاروق عمر العمر	٣٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠د.ك
٧٤- فضة زيد فهد الكحيلان	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٧٥-فواز سليمان عبد اللطيف العثمان	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٧٦-فيصل عبد الرحمن محمد الرويح	٢٠,٠٠٠	٢٠٠٠د.ك
٧٧- ليلى علي حمود الشايع	٣٩٠,٠٠٠	٣٩,٠٠٠د.ك
٧٨- مؤسسة السدى للتجارة العامة والمقاولات	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٧٩- ماهر عبد اللطيف بن ناجي	٥٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠د.ك
٨٠- محمد احمد عبد العزيز العتيقي	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٨١- محمد صالح ناصر الخنة	٢٢٥,٠٠٠	٢٢,٥٠٠د.ك
٨٢- محمد عبد الرحمن الرويح	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٨٣- محمد عبد العزيز الرومي	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٨٤- محمد عبد الله العلي الوزان	٥٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠د.ك
٨٥- مراد يوسف محمد بهبهاني	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠د.ك
٨٦- مزيد عبد الرحمن حمود الصانع	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٨٧- مطلق يوسف مطلق الزايد	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٨٨- منيرة حمد عبد الكريم المعجل	٣٠,٠٠٠	٣,٠٠٠د.ك

٨٩- مها خالد الغنيم	٧٥,٠٠٠	٧,٥٠٠د.ك
٩٠- مها عبد العزيز مبارك الرومي	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٩١- نادية محمد عبد الرحمن النيباري	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٩٢- ندى عبد العزيز محمد العدساني	٨١,٢٥٠	١٢٥د.ك
٩٣- نعيمة عيسى السلطان العيسى	٥٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠د.ك
٩٤- نوريه صالح حميدي الراشد	٩٦٠,٠٠٠	٩٦,٠٠٠د.ك
٩٥- نوريه يوسف سليمان الحداد	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٩٦- هدى عبد القادر موسى ال ابراهيم	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
٩٧- هناء مشاري الحميضي	٣٧,٥٠٠	٣٧٥٠د.ك
٩٨ -هنادي أنور عيسى الصالح	١٠,٠٠٠	١,٠٠٠د.ك
٩٩- وائل محمد احمد العتيقي	٣٠,٠٠٠	٣,٠٠٠د.ك
١٠٠- وضحه عبد الغني خالد الغنيم	٣٧,٥٠٠	٣,٧٥٠د.ك
١٠١-وليد حمود عبد المحسن العياضي	٢٥,٠٠٠	٢,٥٠٠د.ك
١٠٢- وليد محمد المضف	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
١٠٣- ياسر عبد الله سلطان الكليب	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
١٠٤- يوسف فيصل الرويح	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
١٠٥- يوسف مطلق ناصر الزايد	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠د.ك
المجمـــــــــــــــــوع	٣٠٠,٠٠٠ر٠٠٠	٣٠,٠٠٠ر٠٠٠د.ك

وقد قام المؤسسون بإيداع ١٠٠ % من قيمة الاسهم التي اكتتبوها وقدرهـــا (٣٠,٠٠٠,٠٠٠د.ك) (ثلاثون مليون دينار كويتي) كل منهم بنسبة اكتتابه في بيت التمويل الكويتي وذلك بموجب الشـــهادة الصادرة من البنك المذكور بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٤ والمرفقة بأصل هذا العقد .

مادة (٩)

المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي تلتزم الشركة بأدائها بسبب تأسيسها هي على التقريب ١٨٧,٥٠٠د.ك (مائة وسبعة وثمانون وخمسمائة دينار كويتي)تخصم من حســـاب المصروفـــات العامة . ــــــــــــــــــــــــ

مادة (١٠)

يتعهد المؤسسون الموقعون على هذا بالسعي في القيام بجميع الإجراءات اللازمة لإتمـــام تأسـيس الشركة ولهذا الغرض وكلوا عنهم السادة / بيت الاستثمار العالمي

~~مجتمعين أو منفردين~~ في اتخاذ الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديـــلات التي ترى الجهات الرسمية ضرورة إدخالها في العقد أو في النظام الأساسي المرافق له . ــــــــــ

مادة (١٠)

حرر هذا العقد بناءا على كتاب وزارة التجـــارة والصناعـــة رقـم٣٠٦٨٤ بتـــاريخ٢٠٠٢/٨/٢٧ والمسجل بوارد مراقبة العقود والشركات بوزارة التجارة والصناعة رقم٤٤٩٩ بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣

249883

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

الطرف الأول	الطرف الثاني	الطرف الثالث	الطرف الرابع

الطرف الخامس	الطرف السادس	الطرف السابع	الطرف الثامن
		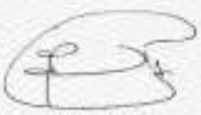	

الطرف التاسع	الطرف العاشر	الطرف الحادي عشر	الطرف الثاني عشر

الطرف الثالث عشر	الطرف الرابع عشر	الطرف الخامس عشر	الطرف السادس عشر

الطرف السابع عشر	الطرف الثامن عشر	الطرف التاسع عشر	الطرف العشرون
		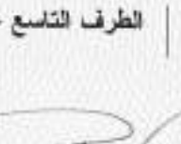	

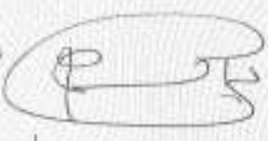
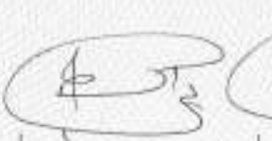

-١٧٠-

الطرف الحادي والعشرون	الطرف الثاني والعشرون	الطرف الثالث والعشرون	الطرف الرابع والعشرون

الطرف الخامس والعشرون	الطرف السادس والعشرون	الطرف السابع والعشرون	الطرف الثامن والعشرون
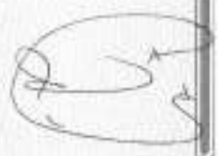			

الطرف التاسع والعشرون	الطرف الثلاثون	الطرف الحادي والثلاثون	الطرف الثاني والثلاثون
			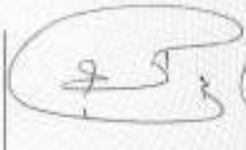

الطرف الثالث والثلاثون	الطرف الرابع والثلاثون	الطرف الخامس والثلاثون	الطرف السادس والثلاثون
	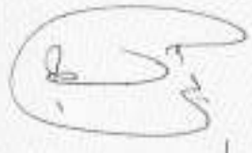		

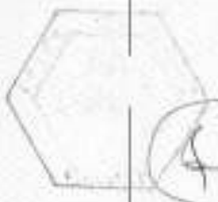

249884

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

الطرف السابع والثلاثون	الطرف الثامن والثلاثون	الطرف التاسع والثلاثون	الطرف الاربعون
الطرف الحادي والاربعون	الطرف الثاني والاربعون	الطرف الثالث والاربعون	الطرف الرابع والاربعون
الطرف الخامس والاربعون	الطرف السادس والاربعون	الطرف السابع والاربعون	الطرف الثامن والاربعون
الطرف التاسع والاربعون	الطرف الخمسون	الطرف الحادي والخمسون	الطرف الثاني والخمسون

-١٩٠-

الطرف الثالث والخمسون
الطرف الرابع والخمسون
الطرف الخامس والخمسون
الطرف السادس والخمسون
الطرف السابع والخمسون
الطرف الثامن والخمسون
الطرف التاسع والخمسون
الطرف الستون
الطرف الحادي والستون
الطرف الثاني والستون
الطرف الثالث والستون
الطرف الرابع والستون
الطرف الخامس والستون
الطرف السادس والستون
الطرف السابع والستون
الطرف الثامن والستون
الطرف التاسع والستون
الطرف السبعون
الطرف الحادي والسبعون
الطرف الثاني والسبعون
الطرف الثالث والسبعون
الطرف الرابع والسبعون
الطرف الخامس والسبعون
الطرف السادس والسبعون
الطرف السابع والسبعون
الطرف الثامن والسبعون
الطرف التاسع والسبعون
الطرف الثمانون
249885

توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٨١٢ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٣ وعن الطرف التاسع والثلاثون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٩٢٧ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٦ وعن الطرف التاسع والاربعون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦١٠١ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ وعن الطرف الخمسون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٠٨٤ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ وعن الطرف الثالث والخمسون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٣٦٣ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٤ والاطراف السابع والخمسون والثمانون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦١٦٢ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٩ وعن الطرف التاسع والخمسون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٠٨٩ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ والطرف الرابع والستون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٦٣٨ جلد ٩ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٦ والطرف الثاني والتسعون بموجب تكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٦٣٩ جلد ٩ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٦وعن الطرف الخامس والتسعون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٥٩٦٠ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٦ وعن الطرف الثامن والسبعون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٣٠١ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ والطرف التاسع والسبعون بموجب التوكيل الخاص الموثق برقم ٦٠٨٩ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ والخامس والثمانون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٢٢٧ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢ والواحد والتسعون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٣٣١ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٤ وعن الطرف مائة واثنان بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٠٢٩ جلد ١٠ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٦ والطرف مائة واربعة والطرف المائة وواحد بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٢٤٦ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٢ وعن الطرف المائة بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ١٣٤٨ جلد ج بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٤ والطرف السابع والتسعون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٥٠٩ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ ع الطرف المائة والخمسة بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦١٩١ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٩ وعن الطرف الثالث والتسعون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٠٨٩ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ وعن الطرف الرابع والتسعون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ١٠٨٩ جلد ٥ بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٦ م ويقر الوكيل بأن توكيلاته سارية المفعول ونافذة قانونا وأن موكليه على قيد الحياة ويتمتعون بكامل الأهلية.

الموثقة

374380

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

سجل مكتب توثيق العقود والشركات

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

		جلد	١			

(صفحة إضافات)

ويوقع بدر عبد الله السميط / كويتي الجنسية ويحلم بطاقة مدنية رقم (٢٥٥١٢١٨٠٠٠٧٦) عن الطرف الخامس بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٢٧٤ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٢ وعن الطرف السادس بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٠٢٢ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٧ وعن الطرفين السابع والسابع والعشرون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٨٢٢ جلد ٦ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٣ وعن الطرف الثامن بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٤٠١ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٤ وعن الطرف التاسع بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦١٩٥ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ وعن الطرف الثالث عشر بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٠٥٧ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٩ وعن الاطراف الخامس عشر والسادس والعشرون والحادي والسبعون والثاني والسبعون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٧٣٠ جلد ٩ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٢ وعن الطرف السادس عشر بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٥٩٦١ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٦ وعن الطرف السابع عشر بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦١٤٥ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ وعن الطرف الثامن عشر بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٥٠٧ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٦ وعن الطرفين التاسع عشر والمائة وثلاثة بموجب توكيل خاص موثق برقم ٦٣١٢ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣وعن الحادي والعشرون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٠٨٥ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ وعن الثاني والعشرون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٠٧٧ بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٧ والثالث والعشرون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٣٨٤ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٤ والرابع والعشرون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٢٦٥٠ جلد ٩ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٧ والأطراف الخامس والعشرون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٢٢٩ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٢ وعن الثالث والثلاثون بموجب توكيل رسمي خاص موثق برقم ٦٣٢٣ جلد ٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ وعن الرابع والثلاثون بموجب

الطـــرف الســـابع والتسعون

الطرف الثامن والتسعون

الطـــرف التاســـع والتسعون

الطرف المائة

الطرف المائة وواحد

الطرف المائة واثنان

الطرف المائة وثلاثة

الطرف المائة واربعة

الطرف المائة وخمسة

وبما ذكر تحرر هذا العقد وبعد تلاوته على الحاضرين وقعوه . _____

تحرر هذا العقد من أصل وثلاثة نسخ وهو مكون من (٢) صفحات يحتوي على (١١) مـــواد وليس به إضافة أو شطب ومرفق بكل نسخة من عقد التأسيس نسخة من النظام الأساســي للشــركة والذي يتكون من (١٦) صفحة ويحتوي على (٦٠) مادة وإقرار وليس به إضافة أو شـــطب ومرفق بالأصل كتاب وزارة التجارة والصناعة والمسودة الخاصة بالعقد وصور التوكيلات وصـــور البطاقات المدنية وكتاب البنك وكافة المستندات المطلوبة . _____

الموثق

249898

-٢٢-

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

الطـــرف الحـــادي والثمانون

الطـــرف الثـــاني والثمانون

الطـــرف الثـــالث والثمانون

الطـــرف الرابـــع والثمانون

الطـــرف الخـــامس والثمانون

الطـــرف الســـادس والثمانون

الطـــرف الســـابع والثمانون

الطـــرف الثـــامن والثمانون

الطـــرف التاســـع والثمانون

الطرف التسعون

الطـــرف الحـــادي والتسعون

الطـــرف الثـــاني والتسعون

الطـــرف الثـــالث والتسعون

الطرف الرابع والتسعون

الطـــرف الخـــامس والتسعون

الطـــرف الســـادس والتسعون

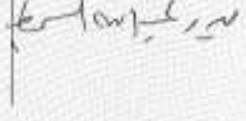

S

-٢١٠-

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

سجل مكاتب توثيق العقود والشركات

١	جلد					

شركة المنار للتمويل والإجارة

شركة مساهمة كويتية مقفلة

النظام الأساسي

الفصل الأول في تأسيس الشركة

أ ـ عناصر تأسيس الشركة

مادة (١)

تأسست طبقا لأحكام قانون الشركات التجارية وهذا النظام الأساسي بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها فيما بعد شركة مساهمة كويتية تسمى **شركة المنار للتمويل والإجارة** (شركة مساهمة كويتية مقفلة) .

مادة (٢)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في دولة الكويت ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات أو مكاتب أو مراكز عمليات أو تعيين ممثلين في الكويت أو الخارج .

مادة (٣)

مدة هذه الشركة غير محددة وتبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري ونشر المحرر الرسمي الخاص بتأسيسها في الجريدة الرسمية .

مادة (٤)

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي :

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي القيام بما يلي : -

حدد للشركة ممارسة العديد من الأنشطة الاستثمارية من أجل تحقيق الأغراض الخاصة بها ، حيث للشركة استخدام مختلف الأدوات الاستثمارية والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء ، والقيام بكافة عمليات الاستثمار والتمويل والإدارة للأموال والحقوق المنقولة وغير المنقولة وكذلك ممارسة كافة الأنشطة المرتبطة بذلك على أن تكون ممارسة كافة هذه العمليات والأنشطة لا تتعارض مع أحكام الشريعة ووفقا للقوانين والنظم المعمول بها في دولة الكويت . كما أن للشركة الحق في ممارسة كافة الأنشطة والعمليات الأخرى والتي تلزم للوفاء بأغراضها سواء قامت بهذه الأنشطة والعمليات الأخرى والتي تلزم للوفاء بأغراضها سواء قامت بهذه الأنشطة والعمليات لحسابها أو لحساب الغير وفي داخل دولة الكويت أو خارجها .

وفي سبيل ذلك تقوم الشركة بالأعمال التالية :

١- القيام بكافة عمليات منح التسهيلات الائتمانية للمستهلكين
٢- تقديم كافة منتجات التأجير مثل التأجير التشغيلي أو التمويلي .
٣- حشد الموارد للتمويل بالإجارة وترتيب عمليات تمويل جماعي للإجارة .
٤- تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساومة أو غيرها من العقود .
٥- الاستثمار العقاري وتطوير وتنمية الأراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية والمخازن بقصد بيعها أو تأجيرها .
٦- القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية .
٧- تأسيس صناديق الاستثمار لحساب الشركة أو للغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفه أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل أو الخارج طبقا للقوانين والقرارات السارية في الدولة .
٨- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء اسهم هذه الشركات .
٩- القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة أو لعملائها أو للغير .
١٠- إدارة المحافظ بكافة أشكالها واستثمار وتنمية أموال عملائها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محليا أو في الخارج .
١١- تمثيل أو اقتناء الشركات الوطنية والاجنبية التي تتشابه مع الشركة في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منتجاتها وخدماتها المالية محليا وعالميا وبما لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة .

وعلى العموم للشركة القيام بجميع الأعمال والخدمات التي تدخل ضمن اختصاص شركات الاستثمار والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية .

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها .

مادة (٥)

الأغراض التي أسست الشركة من أجلها يتعين ان تتم ممارستها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة ، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر أي من الأغراض المذكورة على أنها تجيز للشركة القيام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أعمال ربوية أو منافية لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة .

249827

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

مادة (٦)

تنشأ للشركة هيئة للرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة على الاقل من المتخصصين في الفقة الاسلامي ، وتكون مهمة هذه الهيئة هي إبداء الرأي الشرعي حول أنشطة الشركة وعملياتها والتحقق من التزام الشركة بمبادئ الشريعة الإسلامية .

يتم تعيين هيئة الرقابة الشرعية بناء على ترشيح مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العامة على هذا الترشيح ويرشح المؤسسون أول هيئة للرقابة الشرعية ويعرضون اسمائهم على الجمعية العامة التأسيسية لتعيينهم . تتحقق الهيئة الشرعية من اتباع ادارة الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم تعارض أعمال الشركة مع هذه الأحكام . وتلتزم الهيئة بتقديم تقريراً سنوياً للجمعية العامة يحوي رأيها في مدى توافق أعمال الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية ، وبيان ما لها من ملاحظات . على أن يدرج تقريرها مع التقرير السنوي للشركة .

ب - رأس المال

مادة (٧)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٣٠،٠٠٠،٠٠٠د.ك ثلاثون مليون دينار كويتي موزع على ٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠سهم قيمة كل سهم ١٠٠ فلس وجميع الأسهم نقدية .

مادة (٨)

اسهم الشركة اسمية ويجوز لغير الكويتيين تملكها وفقاً لأحكام القانون والقرارات الوزارية المنظمة لذلك .

مادة (٩)

اكتتب المؤسسون الموقعون على عقد التأسيس في كامل رأس مال الشركة بأسهم بلغ عددها /٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠سهم/ قيمتها الاسمية /٣٠،٠٠٠،٠٠٠د.ك / ثلاثون مليون دينار كويتي موزعة فيما بينهم كل بنسبة لكتتابه المبينة في عقد التأسيس ، وقد تم دفع ٣٠،٠٠٠،٠٠٠د.ك ثلاثون مليون دينار كويتي من القيمة الاسمية للاسهم التي اكتتبوا بها لدى بيت التمويل الكويتي وذلك بموجب شهادة البنك المرفقة المؤرخة في ٢٠٠٣/٧/١٤م

مادة (١٠)

يسلم مجلس الإدارة لكل مساهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان قيام الشركة نهائياً شهادات الأسهم يثبت فيها مقدار الأسهم المكتتب بها والمبالغ المدفوعة .

مادة (١١)

يترتب حتما على ملكية الأسهم قبول عقد التأسيس وأحكام النظام الأساسي للشركة وقرارات جمعيتها العامة .

مادة (١٢)

كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقتسمة على الوجه المبين فيما بعد .

مادة (١٣)

لما كانت الأسهم إسمية فإن آخر مالك لها مقيد إسمه في سجل الشركة يكون هو وحده صاحب الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت في الأرباح أو نصيبا في ملكية موجودات الشركة. ويجوز للشركة شراء ما لا يتجاوز ١٠% من عدد اسهمها بقيمتها السوقية بشرط لا يمول هذا الشراء من راس مال الشركة ، ولا تدخل هذه الاسهم في مجموعة اسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال وفي جميع المسائل الخاصة بالجمعية العامة ، على أن يتم ذلك بعد موافقة الجهات الرسمية .

مادة (١٤)

لا يجوز زيادة رأس المال إلا إذا كانت أقساط الأسهم قد دفعت كاملة ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الإسمية ، وإذا صدرت بقيمة أعلى خصصت الزيادة أولا لوفاء مصروفات الإصدار ثم للاحتياطي أو لاستهلاك الأسهم .

ولكل مساهم الأولوية في الإكتتاب بحصة من الأسهم الجديدة متناسبة مع عدد أسهمه وتمنح لممارسة حق الأولوية مدة خمسة عشر يوما من تاريخ نشر دعوة المساهمين لذلك ويجوز تنازل المساهمين مقدماً عن حقهم في الأولوية أو تقييد هذا الحق بأي قيد .

الفصل الثاني
في إدارة الشركة
أ ـ مجلس الإدارة

مادة (١٥)

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (٥) خمسة أعضاء تعين منهم الجهة أو الجهات المساهمة بالشركة والتي يحق لها أن تعين بموجب المادة رقم ١٤٢ من قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ عددا يتناسب مع ملكيتها في رأس المال وينتخب الأعضاء الباقون بالتصويت السري .

مادة (١٦)

مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

249828

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

مادة (١٧)

يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكا بصفته الشخصية أو يكون الشخص المعنوي الذي يمثله مالكا لعدد من الأسهم لا تقل قيمتها عن ١٠,٠٠٠د.ك (عشرة آلاف دينار كويتيا) ويخصص هذا القدر من الأسهم لضمان إدارة العضو ويجب إيداعها خلال شهر من التداول إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله . وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته .

مادة (١٨)

لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو لأحد أعضاء هذا المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها إلا إذا كان ذلك بترخيص من الجمعية العامة ، ولا يجوز لأي من هؤلاء أن يشترك في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم ، ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضائه ــ ولو كان ممثلا لشخص اعتباري ــ أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره ، كما لا يجوز له بيع أو شراء أسهم الشركة طيلة مدة عضويته في مجلس الإدارة .

مادة (١٩)

إذا شغر مركز عضو في مجلس الإدارة خلفه فيه من كان حائزا لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزا بعضوية مجلس الإدارة في آخر انتخاب مع مراعاة أحكام المادة (١٥) من هذا النظام.

أما إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع المراكز الأصلية أو لم يوجد من تتوافر به الشروط فإنه يتعين على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة لتجتمع في ميعاد شهرين من تاريخ شغر آخر مركز لتنتخب من يملأ المراكز الشاغرة وفي جميع هذه الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط .

مادة (٢٠)

ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيسا ونائبا للرئيس لمدة ثلاث سنوات على أن لا تزيد على مدة عضويتهم بمجلس الإدارة ، ورئيس مجلس الإدارة هو الذي يمثل الشركة لدى القضاء وأمام الغير وعليه تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس ، ويقوم نائب الرئيس بمهام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع به .

مادة (٢١)

يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا للإدارة أو أكثر ويحدد المجلس صلاحيتهم ومكافآتهم ويجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديرا عاما للشركة ويحدد اختصاصاته ومكافآته .

مادة (٢٢)

يملك حق التوقيع عن الشركة على إنفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وأعضاء مجلس الإدارة المنتدبين بحسب الصلاحيات المحددة لهم من مجلس الإدارة ، أو أي عضو آخر يفوضه مجلس الإدارة لهذا الغرض .

مادة (٢٣)

يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ، بناءً على دعوة من رئيسه ويجتمع أيضاً إذا طلب إليه ذلك إثنان من أعضائه على الأقل . ويكون إجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه ولا يجوز الحضور بالوكالة في إجتماعات المجلس .

مادة (٢٤)

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس ، ويعد سجل خاص تثبت فيه محاضر جلسات المجلس ، ويوقعه الرئيس ويجوز للعضو المعارض أن يطلب تسجيل رأيه .

مادة (٢٥)

إذا تخلف أحد أعضاء المجلس عن الحضور ثلاث جلسات متتالية بدون عذر مشروع ، جاز اعتباره مستقيلاً بقرار من مجلس الإدارة .

مادة (٢٦)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات التجارية تحدد الجمعية العامة العادية مكافأة أعضاء مجلس الإدارة .

مادة (٢٧)

لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة ، ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة .

مادة (٢٨)

لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأي إلتزام شخصي فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم مهام وظائفهم ضمن حدود وكالاتهم .

مادة (٢٩)

رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسئولون عن أعمالهم تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة إستعمال السلطة وعن كل مخالفة لأحكام القانون أو لهذا النظام وعن الخطأ في الإدارة ولا يحول دون إقامة دعوى المسئولية إقتراع من الجمعية العامة بإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة .

249829

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

مادة (٣٠)

بغرض استقطاب الموظفين الأكفاء للعمل في الشركة فإن لمجلس الإدارة الحق في استحداث نظام يسمى بنظام (خيار شراء الأسهم للموظفين الأكفاء) يكون الغرض منه توفير حافز لاستقطاب الموظفين الاكفاء للعمل في الشركة وتعزيز ولائهم لها على أن يراعى في شروط هذا النظام البنود التالية : -

١-لمقابلة التزامات الشركة بموجب نظام (خيار شراء الأسهم للموظفين الأكفاء) يجوز زيادة رأس مال الشركة بناء على طلب الموظفين المستفيدين من هذا النظام على أن لا تتجاوز إجمالي الزيادات التي تتم لرأس المال خلال كل فترة مدتها عشرة سنوات (١٢% اثنى عشر بالمائة) من مقدار رأس المال في نهاية هذه الفترة ، مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد قيمة الاسهم المبيعة على أن يعاد تقييمه كل ثلاث سنوات من قبل مجلس الإدارة ويتنازل المساهمون عن حقهم في مقدار الزيادة المقررة وذلك إذا كان نظام الشركة يتضمن نصاً يسمح بذلك .

٢- يجوز للعضو المنتدب والمدراء التنفيذيين ومدراء الإدارات المشاركة في نظام (خيار شراء الأسهم للموظفين)

٣- يخول مجلس الإدارة بوضع الضوابط والقواعد للإطار التفصيلي لنظام خيار شراء السهم للموظفين وتطبيقه .

ب ـ الجمعية العامة

مادة (٣١)

توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العامة ، أيا كانت صفتها بكتب مسجلة ، وبالتوقيع الشخصي من المساهم على ورقة الدعوة على أن تكون الدعوة قبل الموعد المحدد بإنعقاد الجمعية بأسبوع على الأقل ، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال . _____

ويضع المؤسسون جدول أعمال الجمعية العامة منعقدة بصفة تأسيسية ويضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية وغير عادية. _____

-٧-

مادة (٣٢)

في الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناء على طلب المساهمين أو مراقبي الحسابات أو وزارة التجارة والصناعة ، يضع جدول الأعمال من طلب انعقاد الجمعية ، ولا يجوز بحث أية مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال .

مادة (٣٣)

لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه ، ويجوز التوكيل في حضور الاجتماع ويمثل القصر والمحجوزين النائبون عنهم قانونا ، ولا يجوز لأي عضو أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عن من يمثله قانونا في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة له أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة .

مادة (٣٤)

يسجل المساهمون أسماؤهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز الشركة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويتضمن السجل اسم المساهم وعدد الأسهم التي يمتلكها وعدد الأسهم التي يمثلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة ، ويعطي المساهم بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة ووكالة .

مادة (٣٥)

تسري على النصاب الواجب توافره لصحة انعقاد الجمعية العامة بصفاتها المختلفة وعلى الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات ، أحكام قانون الشركات التجارية .

مادة (٣٦)

يكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يعينها رئيس الجلسة ، إلا إذا قررت الجمعية العامة طريقة معينة للتصويت ، ويجب أن يكون التصويت سريا في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة والإقالة من العضوية .

مادة (٣٧)

يجتمع المؤسسون خلال ثلاثين يوما من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري ونشر المحرر الرسمي الخاص بتأسيسها في الجريدة الرسمية في شكل جمعية تأسيسية ويقدم المفوضون في اتخاذ إجراءات تأسيس الشركة تقريرا عن جميع عمليات التأسيس مع المستندات المؤيدة له وتتثبت الجمعية من صحة عمليات التأسيس وموافقتها للقانون ولعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي كما تنظر فيما قد تقدمه وزارة التجارة والصناعة من تقارير في هذا الشأن وتنتخب أعضاء مجلس الإدارة وتعين مراقبي الحسابات وتعلن تأسيس الشركة نهائيا .

249830

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

مادة (٣٨)

تنعقد الجمعية العامة بصفة عادية مرة على الأقل في السنة بناءً على دعوة مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة . ولمجلس الإدارة دعوة هذه الجمعية كلما رأى ذلك ، ويتعين عليه دعوتهما كلما طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال ، كما تنعقد الجمعية العامة أيضا إذا ما طلبت ذلك وزارة التجارة والصناعة . _____

مادة (٣٩)

تختص الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية بكل ما يتعلق بأمور الشركة عدا ما احتفظ به القانون أو هذا النظام للجمعية العامة بصفة غير عادية أو بصفتها جمعية تأسيسية . _____

مادة (٤٠)

يتقدم مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية بتقرير يتضمن بيانا عن سير أعمال الشركة وحالتها المالية والاقتصادية وميزانية الشركة ، وبيانا لحساب الأرباح والخسائر ، وبياناً عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأجور المراقبين ، واقتراحاً بتوزيع الأرباح . كما تقدم هيئة الرقابة الشرعية إلى الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية تقريراً يتضمن رأيها في مدى توافق ما قامت به الشركة من أعمال مع أحكام الشريعة الإسلامية أو أي أعمال أخرى تتعلق بذلك .

مادة (٤١)

تناقش الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية تقرير مجلس الإدارة وتقرر ما تراه في شأنه والنظر في تقرير مراقبي الحسابات وتقرير وزارة التجارة والصناعة إن وجد ، وتنتخب أعضاء مجلس الإدارة وتعيين مراقبي الحسابات للسنة المقبلة وتحدد أتعابهم . _____

مادة (٤٢)

تجتمع الجمعية العامة بصفة غير عادية بناءً على دعوة من مجلس الإدارة ، أو بناء على طلب من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع أسهم الشركة وفي هذه الحالة يجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية خلال شهر من تاريخ وصول الطلب إليه . _____

مادة (٤٣)

المسائل التالية لا تنظرها إلا الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية : _____

١ــ تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة . _____

٢ــ بيع كل المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر . _____

S

٣ــ حل الشركة أو اندماجها في شركة أو هيئة أخرى .

٤ــ زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة .

وكل تعديل لنظام الشركة لا يكون نافذا إلا بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة .

على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يمس التعديل أو التصرف أو الاندماج أو الانضمام أو أي إجراء آخر بمنهج الشركة فيما يتعلق بإتباع أحكام الشريعة الإسلامية .

ج ــ حسابات الشركة

مادة (٤٤)

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين ، تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها .

مادة (٤٥)

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويستثنى من ذلك السنة المالية الأولى للشركة ، فتبدأ من تاريخ إعلان قيام الشركة نهائيا وتنتهي في ٣١ ديسمبر من السنة التالية .

مادة (٤٦)

يكون للمراقب الصلاحيات وعليه الالتزامات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية وله بوجه خاص الحق في الاطلاع في أي وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله كذلك أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها وإذا لم يتمكن من استعمال هذه الصلاحيات أثبت ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ويعرض على الجمعية العامة وله حق دعوة الجمعية العامة لهذا الغرض .

مادة (٤٧)

يقدم المراقب إلى الجمعية العامة تقريرا يبين فيه ما إذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع وتعبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة ، وما إذا كانت الشركة تمسك حسابات منتظمة ، وما إذا كان الجرد قد أجرى وفقا للأصول المرعية ، وما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة ، وما إذا كانت هنالك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو في مركزها المالي مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديه ، ويكون المراقب مسئولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بصفته وكيلا عن جميع المساهمين ، ولكل مساهم أثناء إنعقاد الجمعية العامة أن يناقش المراقب وأن يستوضحه عما ورد في تقريره .

مادة (٤٨)

يقتطع من أجمالي الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لإستهلاك موجودات الشركة أو للتعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد والآلات والمنشآت اللازمة أو لإصلاحها ، ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين .

مادة (٤٩)

توزع الأرباح الصافية على الوجه التالي :

249831

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

أولا : يقتطع (١٠%) عشرة بالمائة تخصص لحساب الاحتياطي الإجباري ، ويجوز للجمعية العامة وقف الاقتطاع إذا زاد الاحتياطي عن نصف رأس مال الشركة . _____

ثانيا : يقتطع (١%) واحد بالمائة تخصص لحساب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي . _____

ثالثا : يقتطع نسبة مئوية تخصص لحساب الاحتياطي الاختياري يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليه الجمعية العامة ويوقف هذا الاقتطاع بقرار من الجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة . _____

رابعا : يقتطع جزء من الأرباح بناء على اقتراح مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين . _____

خامسا: يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (٥ %) خمسة في المائة للمساهمين يحددها مجلس الإدارة وتقررها الجمعية العامة . _____

سادسا: يقتطع بعد ما تقدم مبلغ تقرره الجمعية العامة العادية بحيث لا يزيد عن (١٠ %) عشرة بالمائة من الباقي يخصص لمكافآت مجلس الإدارة . _____

سابعا: يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال احتياطي عام أو مال للاستهلاك غير عاديين . _____

مادة (٥٠)

تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة . _____

مادة (٥١)

يستعمل المال الاحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة ، ولا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين ، وإنما يجوز استعماله لتأمين توزيع الأرباح على المساهمين تصل إلى (٥ %) خمسة بالمائة في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد ، وإذا زاد الاحتياطي الإجباري على نصف رأس مال الشركة جاز للجمعية أن تقرر استعمال ما زاد على هذا الحد في الوجوه التي تراها لصالح الشركة ومساهميها . _____

مادة (٥٢)

تودع أموال الشركة النقدية لدى بنك أو عدة بنوك يحددها مجلس الإدارة ، ويحـــدد مجلـــس الإدارة الحد الأعلى من المال النقدي الذي يجوز الاحتفاظ به في صندوق الشركة . _____

الفصل الثالث

انقضاء الشركة وتصفيتها

مادة (٥٣)

تنقضي الشركة بأحد الأسباب المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية ، وفي القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقـــرارات الصـــادرة تنفيذا له .

مادة (٥٤)

تجرى تصفية أموال الشركة عند انقضائها وفقا للأحكام الواردة في قانون الشركات التجارية . ___

مادة (٥٥)

تطبق أحكام قانون الشركات التجارية رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو في هذا النظام . _____

مادة (٥٦)

يقر المؤسسون : ــ

أولاً : بأن أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي مطابقان للنموذج المنصوص عليه فـــي المـــادة (٦٩) من قانون الشركات التجارية . _____

ثانياً : بأنهم قد اكتتبوا بجميع الأسهم وأدعوا ١٠٠% من قيمته باسم الشركةولحسابها فـــي بيـــت التمويل الكويتي .

ثالثاً : بأنهم قد عينوا الهيئات الإدارية اللازمة لإدارة الشركة ويتم اختيار الهيئة الإدارية الأولـــى للشركة في أول اجتماع للمساهمين بصفتهم جمعية تأسيسية . _____

الطرف الأول	الطرف الثاني	الطرف الثالث	الطرف الرابع

الطرف الخامس	الطرف السادس	الطرف السابع	الطرف الثامن

249832

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

الطرف التاسع	الطرف العاشر	الطرف الحادي عشر	الطرف الثاني عشر
الطرف الثالث عشر	الطرف الرابع عشر	الطرف الخامس عشر	الطرف السادس عشر
الطرف السابع عشر	الطرف الثامن عشر	الطرف التاسع عشر	الطرف العشرون
الطرف الحادي والعشرون	الطرف الثاني والعشرون	الطرف الثالث والعشرون	الطرف الرابع والعشرون
الطرف الخامس والعشرون	الطرف السادس والعشرون	الطرف السابع والعشرون	الطرف الثامن والعشرون

-١٣-

الطرف التاسع والعشرون
الطرف الثلاثون
الطرف الحادي والثلاثون
الطرف الثاني والثلاثون
الطرف الثالث والثلاثون
الطرف الرابع والثلاثون
الطرف الخامس والثلاثون
الطرف السادس والثلاثون
الطرف السابع والثلاثون
الطرف الثامن والثلاثون
الطرف التاسع والثلاثون
الطرف الاربعون
الطرف الحادي والاربعون
الطرف الثاني والاربعون
الطرف الثالث والاربعون
الطرف الرابع والاربعون
الطرف الخامس والاربعون
الطرف السادس والاربعون
الطرف السابع والاربعون
الطرف الثامن والاربعون
الطرف التاسع والاربعون
الطرف الخمسون
الطرف الحادي والخمسون
الطرف الثاني والخمسون
249833
-١٤٠-

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

الطرف الثالث والخمسون	الطرف الرابع والخمسون	الطرف الخامس والخمسون	الطرف السادس والخمسون
الطرف السابع والخمسون	الطرف الثامن والخمسون	الطرف التاسع والخمسون	الطرف الستون
الطرف الحادي والستون	الطرف الثاني والستون	الطرف الثالث والستون	الطرف الرابع والستون
الطرف الخامس والستون	الطرف السادس والستون	الطرف السابع والستون	الطرف الثامن والستون

-١٥-

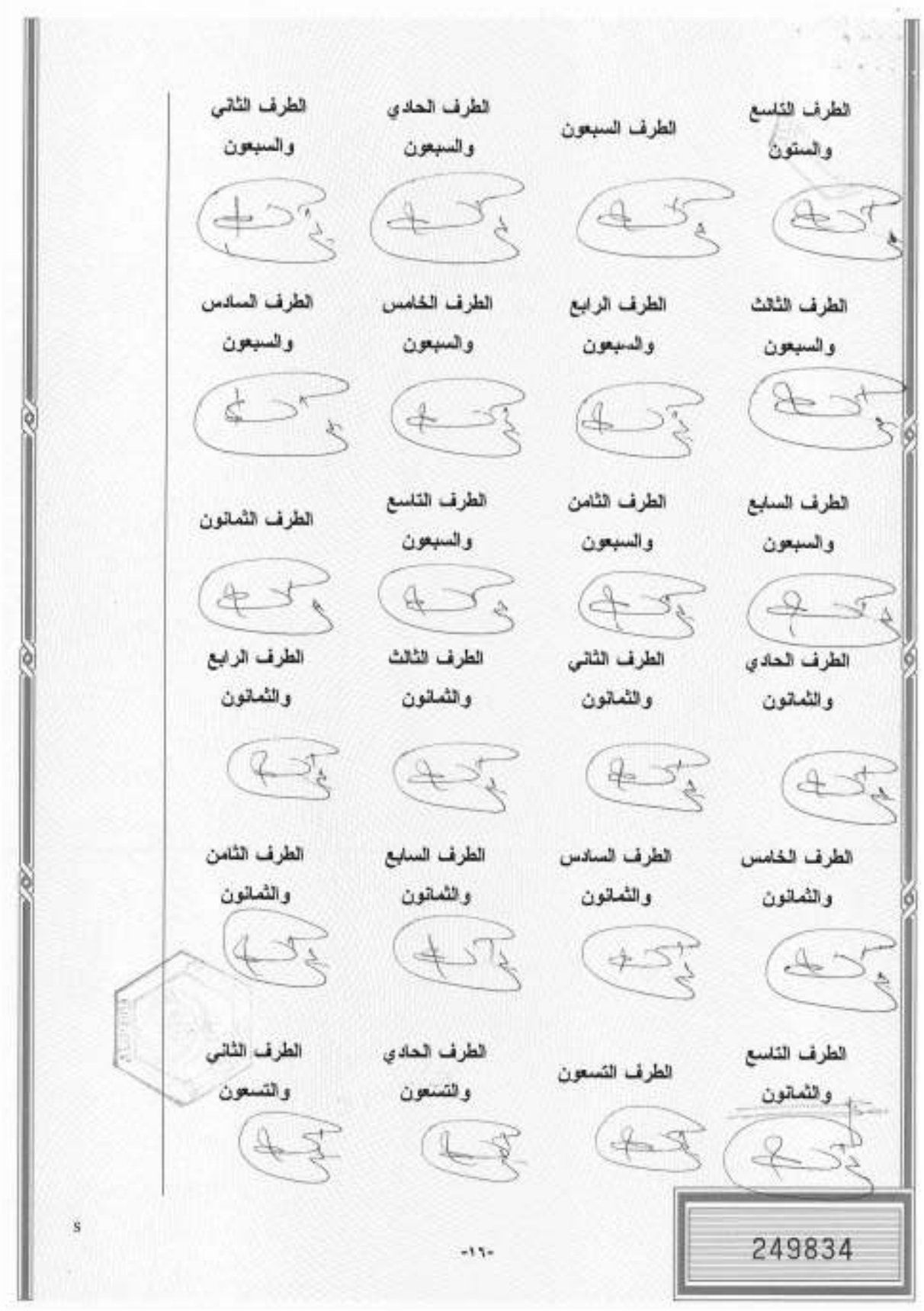
الطرف التاسع والستون
الطرف السبعون
الطرف الحادي والسبعون
الطرف الثاني والسبعون
الطرف الثالث والسبعون
الطرف الرابع والسبعون
الطرف الخامس والسبعون
الطرف السادس والسبعون
الطرف السابع والسبعون
الطرف الثامن والسبعون
الطرف التاسع والسبعون
الطرف الثمانون
الطرف الحادي والثمانون
الطرف الثاني والثمانون
الطرف الثالث والثمانون
الطرف الرابع والثمانون
الطرف الخامس والثمانون
الطرف السادس والثمانون
الطرف السابع والثمانون
الطرف الثامن والثمانون
الطرف التاسع والثمانون
الطرف التسعون
الطرف الحادي والتسعون
الطرف الثاني والتسعون
-١٦٠-
249834

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

الطرف الثالث والتسعون

الطرف الرابع والتسعون

الطرف الخامس والتسعون

الطرف السادس والتسعون

الطرف السابع والتسعون

الطرف الثامن والتسعون

الطرف التاسع والتسعون

الطرف المائة

الطرف المائة وواحد

الطرف المائة واثنين

الطرف المائة وثلاثة

الطرف المائة وأربعة

الطرف المائة وخمسة

وبما ذكر تحرر هذا العقد وبعد تلاوته على الحاضرين وقعوه . _____

تحرر من أصل وعدد (٢) نسخه ومكون من عدد (١٦) صفحة وهذا القدر من الكتابة، وليس به شطب أو إضافة ، ومرفقاته . _____

الموثقة

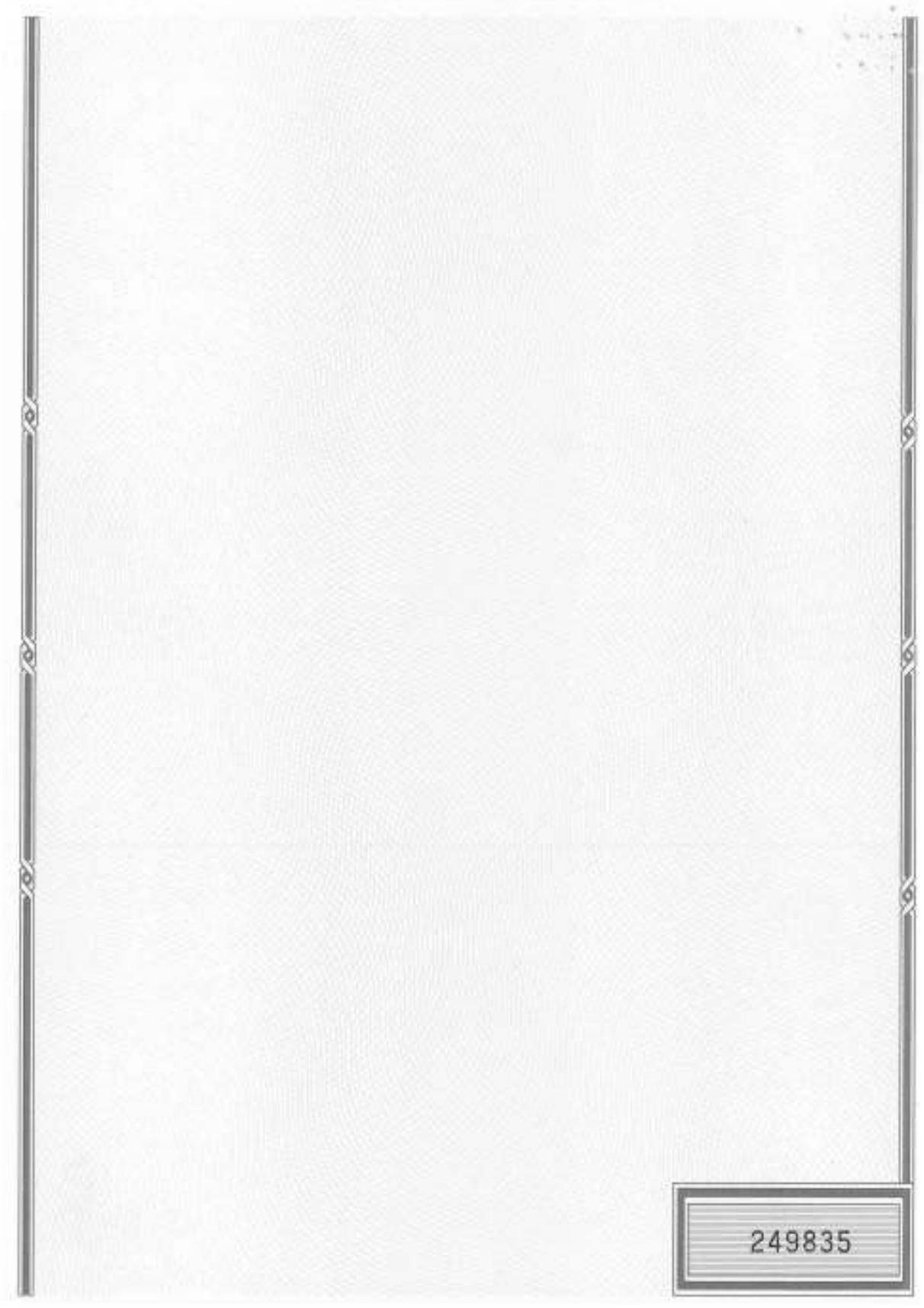
249835

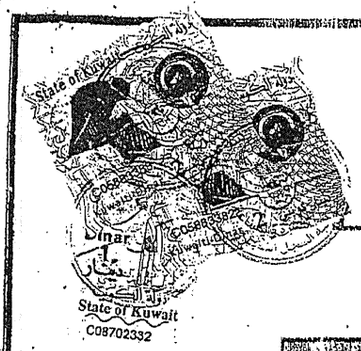

وزارة التجـــــارة والصـــناعـــــة

إدارة السجـــل التجـــاري

قسم السجـــل التجـــاري

شـــــهـــادة قـيـد شـــركـــة

اســـــم الشـركـة ولـوبتهـا : الشركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك)مقفلة

رقم القيد في السجل التجاري : ٩٧٠٥٤

بموجب مذكرة من إدارة الشركات رقم ٥٤٠ بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٦ بناء علي الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة بتاريخ 2008/7/10تمت الموافقة على ما يلي :
جرى التاشير بالسجل التجاري بالآتي :-

١- تعديل المادة (٧) من عقد التأسيس والمادة (٧) من النظام الاساسي للشركة .

" حدد راسمال الشركة بمبلغ ٣١،٠٠١،٠٠٠ د.ك موزعة على ٣١٠،٠١٠،٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ١٠٠ فلس وجميع الاسهم نقدية ".

١٦ ٧ ٢٠٠٨

مدير إدارة السجـــل التجـــاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

بموجب مذكرة صادره من إدارة الشركات المساهمة رقم ٦٢٠بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٩ بناء على قرار الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة ٢٠١٤/٩/١٤ تمت الموافق على ما يلي :-
جري التاشير فى السجل التجاري بالاتى :
1) تعديل نص المادة رقم (٣) من عقد تأسيس الشركة لتصبح كالتالى:
نص المادة قبل التعديل :

يقع مركز الشركة الرئيس في دولة الكويت وموطنها القبلة – قطعة ١٤ – شارع أبو بكر الصديق – مبنى ٢ – الدور التاسع ويجوز للشركاء نقل المركز الرئيسي إلى أي جهة آخرى داخل دولة الكويت، وفتح فروع ووكالات للشركة داخل وخارج دولة الكويت. ويعتبر مقر الشركة هو الموطن القانوني لها الذي يعتد به في توجيه المراسلات والإعلانات القضائية إليها وتثبت بياناته في السجل التجاري. ولا يعتد بتغيير هذا المقر إلا بعد قيده في السجل التجاري.

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أميره مناحي العنزي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

٣- تعديل نص المادة رقم (٢) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في دولة الكويت الكائن في القبلة – قطعة ١٤ – شارع أبو بكر الصديق – مبنى ٢ – الدور التاسع وهو الموطن الذي يعتد به في توجيه المراسلات والإعلانات القضائية ولا يعتد بتغيير هذا الموطن إلا إذا تم قيد التغيير بالسجل التجاري .

ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات أو مكاتب بدولة الكويت أو بالخارج .

٤) تعديل نص المادة رقم (١٣) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

يكون للشركة سجل خاص يحفظ لدى وكالة مقاصة وتقيد فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم ونوعها والقيمة المدفوعة عن كل سهم.

ويتم التأشير في سجل المساهمين بأي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقا لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصة من بيانات، ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده ببيانات من هذا السجل.

التاريخ: ٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أميره مناحي العنزي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها: شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة
رقم القيد في السجل التجاري : ٩٧٠٥٤

٥) تعديل نص المادة رقم (١٤) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

لا يجوز زيادة راس المال المصرح به إلا إذا كانت قيمة الأسهم الأصلية قد دفعت كاملة، ويجوز للجمعية العامة غير العادية أن تفوض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ تنفيذه، على انه يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المصرح به على ان يكون رأس المال المصدر قد تم سداده بالكامل. ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الأسمية .

٦) تعديل نص المادة رقم (١٥) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من (٥) خمسة أعضاء، وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وإذا تعذر انتخاب مجلس إدارة جديد في الميعاد المحدد لذلك استمر المجلس القائم في إدارة أعمال الشركة لحين زوال الأسباب وانتخاب مجلس إدارة جديد.

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

بالأصل وتوقيع
أميره مناحي العنزي
رئيسة قسم الإجراءات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

٧) تعديل نص المادة رقم (١٦) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

يجوز لكل مساهم سواء كان شخصا طبيعيا أو إعتباريا تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد اعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع اعضاء مجلس الإدارة الذين يتم إنتخابهم، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلون في مجلس الإدارة الإشتراك مع المساهمين الآخرين في إنتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة، إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة. ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات . ويكون المساهم مسؤولا عن أعمال ممثليه تجاه الشركة وذاتيها ومساهميها ، ومدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

٨) تعديل نص المادة رقم (١٧) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

يجب أن تتوافر في من يرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية:

١. أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف.

٢. ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام هذا القانون ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أميره مناحي العنزي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

٣. أن يكون مالكاً بصفة شخصية أو الشخص الذي يمثله لعدد من أسهم الشركة.

وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أيا من الشروط المتقدمة زالت عنه صفة العضوية.

٩) تعديل نص المادة رقم (١٨) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء المجلس، أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين متنافستين، أو أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في احد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة، وإلا كان لها أن تطالبه بالتعويض أو باعتبار العمليات التي زاولها لحسابه كأنها أجريت لحساب الشركة. ما لم يكن ذلك بموافقة الجمعية العامة العادية.

١٠) تعديل نص المادة رقم (١٩) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

إذا شغر مركز عضو في مجلس الادارة، خلفه فيه من كان حائزا على اكثر الاصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الادارة، وإذا قام مانع لديه خلفه من يليه، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط.

اما اذا بلغت المراكز الشاغرة ربع المراكز الاصلية، فإنه يتعين على مجلس الادارة دعوة الجمعية العامة للمساهمين لتجتمع في ميعاد شهرين من تاريخ شغر آخر مركز، وتنتخب من يملأ المراكز الشاغرة.

١١) تعديل نص المادة رقم (٢٠) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً للمجلس ونائباً للرئيس ويمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء إلى جانب الاختصاصات الأخرى المبينة بالعقد، ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقة الشركة بالغير، وعليه تنفيذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، أو قيام مانع لديه من ممارسة اختصاصاته.

التاريخ : ٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أمينة مناحي العنزي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

١٢) تعديل نص المادة رقم (٢١) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

يجوز أن يكون للشركة رئيسا تنفيذيا يعينه مجلس الإدارة من أعضاء المجلس أو من غيرهم يناط به إدارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة .

١٣) تعديل نص المادة رقم (٢٣) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

لا يكون إجتماع مجلس الإدارة صحيحا إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة، ويجوز الإتفاق على نسبة أو عدد أكبر، والإجتماع بإستخدام وسائل الإتصال الحديثة. وإتخاذ قرارات بالتمرير بموافقة جميع أعضاء المجلس.

ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال السنة الواحدة، ويجوز الإتفاق على عدد مرات أكثر .

١٤) تعديل نص المادة رقم (٢٤) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

تدون محاضر إجتماعات مجلس الإدارة وتوقع من قبل الأعضاء الحاضرين وأمين سر المجلس. والعضو الذي لم يوافق على قرار إتخذه المجلس أن يثبت إعتراضه في محضر الإجتماع .

١٥) تعديل نص المادة رقم (٢٦) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

لا يجوز تقدير مجموع مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بأكثر من عشرة بالمائة من الربح الصافي بعد إستنزال الإستهلاك والإحتياطيات وتوزيع ربح لا يقل عن خمسة بالمائة من رأس المال على المساهمين (ويجوز الإتفاق على نسبة اعلى) .

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري
الأصل لدينا
أبرار ناجي العنزي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها :**شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

ويجوز توزيع مكافأة سنوية لا تزيد على ستة آلاف دينار لرئيس مجلس الإدارة ولكل عضو من اعضاء هذا المجلس من تاريخ تأسيس الشركة لحين تحقيق الأرباح التي تسمح لها بتوزيع المكافآت وفقا لما نصت عليه الفقرة السابقة .

ويلتزم مجلس الإدارة بتقديم تقرير سنوي يعرض على الجمعية العامة العادية للشركة للموافقة عليه على أن يتضمن على وجه دقيق بيانا مفصلا عن المبالغ والمنافع والمزايا التي حصل عليها مجلس الإدارة أيا كانت طبيعتها ومسماها .

١٦) تعديل نص المادة رقم (٢٧) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة ، ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

٢ مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أميرة مناهي الخالدي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

١٧) تعديل نص المادة رقم (٢٩) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسئولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة، وعن كل مخالفة للقانون أو لعقد الشركة، وعن الخطأ في الإدارة.

ولا يحول دون إقامة دعوى المسئولية افتراع من الجمعية العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة، ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الإشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة الخاصة بإبراء ذمتهم من المسؤولية عن إدارتهم أو التي تتعلق بمنفعة خاصة لهم او لأزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الأولى أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة.

١٨) تعديل نص المادة رقم (٣٠) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

دون الإخلال بأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ ولائحته التنفيذية ، بغرض إستقطاب الموظفين الأكفاء للعمل في الشركة فإن لمجلس الإدارة الحق في إستحداث نظام يسمى بنظام (خيار شراء الأسهم للموظفين الأكفاء) يكون الغرض منه توفير حافز لإستقطاب الموظفين الأكفاء للعمل في الشركة وتعزيز ولائهم لها على أن يراعى في شروط هذا النظام البنود التالية :-

١. لمقابلة إلتزامات الشركة بموجب نظام (خيار شراء الأسهم للموظفين الأكفاء) يجوز زيادة رأس مال الشركة بناء على طلب الموظفين المستفيدين من هذا النظام على أن لا تتجاوز إجمالي الزيادات التي تتم لرأس المال خلال كل فترة مدتها عشرة سنوات (١٢ % أثنى عشر بالمائة) من مقدار رأس المال في نهاية هذه الفترة ، مع تفويض مجلس الإدارة ، بتحديد قيمة الأسهم البيعية على أن يعاد تقييمه كل ثلاث سنوات من قبل مجلس الإدارة ويتنازل المساهمون عن حقهم في مقدار الزيادة المقررة وذلك إذا كان نظام الشركة يتضمن نصاً يسمح بذلك .

التاريخ: ٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أميره مناحي العنزي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها :شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة

رقم القيد في السجل التجاري : ٩٧٠٥٤

٢. يجوز للرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين ومدراء الإدارات المشاركة في نظام (خيار شراء الأسهم للموظفين) .

٣. يخول مجلس الإدارة بوضع الضوابط والقواعد للإطار التفصيلي لنظام خيار شراء السهم للموظفين وتطبيقه .

١٩) تعديل نص المادة رقم (٣١) من النظام الأساسي للشركة ليصبح كالتالي:

توجه الدعوة إلى حضور إجتماع الجمعية العامة متضمنة جدول الاعمال وزمان ومكان إنعقاد الإجتماع بأحد الطرق التالية:

١. خطابات مسجلة ترسل إلى جميع المساهمين قبل الموعد المحدد لإنعقاد الإجتماع بأسبوعين على الأقل.

٢. الإعلان، ويجب أن يحصل الإعلان مرتين على ان يتم الإعلان في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عن سبعة أيام من تاريخ نشر الإعلان الاول وقبل إنعقاد الإجتماع بسبعة أيام على الأقل.

٣. تسليم الدعوة باليد إلى المساهمين او من ينوب عنهم قانونا قبل موعد الإجتماع بيوم على الأقل، ويؤشر على صورة الدعوة بما يفيد الإستلام.

٤. أي وسيلة اخرى من وسائل الإتصال الحديثة المبينة باللائحة التنفيذية لقانون الشركات.

ويجب إخطار وزارة التجارة والصناعة كتابيا بجدول الاعمال وبميعاد ومكان الإجتماع قبل إنعقاده بسبعة ايام على الأقل وذلك لحضور ممثلها.

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أميره مناحي العنزي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

٢٠) تعديل نص المادة رقم (٣٢) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

لا يجوز للجمعية العامة العادية مناقشة موضوعات غير مدرجة في جدول الأعمال إلا إذا كانت من الأمور العاجلة التي طرأت بعد إعداد الجدول أو تكشفت في أثناء الاجتماع ، أو إذا طلبت ذلك إحدى الجهات الرقابية أو مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون خمسة بالمائة من رأس مال الشركة، وإذا تبين أثناء المناقشة عدم كفاية المعلومات المتعلقة ببعض المسائل المعروضة، تعين تأجيل الاجتماع مدة لا تزيد عن عشرة أيام عمل إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يمثلون ربع أسهم رأس المال المصدر، وينعقد الاجتماع المؤجل دون الحاجة إلى إجراءات جديدة للدعوة.

٢١) تعديل نص المادة رقم (٣٣) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

لكل مساهم أيا كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية العامة، ويكون له عدد من الأصوات يساوي عدد الأصوات المقررة لذات الفئة من الأسهم، ولا يجوز للمساهم التصويت عن نفسه أو عمن يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة له، أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة، ويقع باطلاً كل شرط أو قرار يخالف ذلك، ويجوز للمساهم أن يوكل غيره في الحضور عنه وذلك بمقتضى توكيل خاص أو تفويض تعده الشركة لهذا الغرض.

ويجوز لمن يدعي حقاً على الأسهم يتعارض مع ما هو ثابت في سجل مساهمي الشركة أن يتقدم إلى قاضي الأمور الوقتية لاستصدار أمر على عريضة بحرمان الأسهم المتنازع عليها من التصويت لمدة يحددها القاضي الأمر أو لحين الفصل في موضوع النزاع من قبل المحكمة المختصة وذلك وفقاً للإجراءات المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

التاريخ: ٢٠١٤/١٢/٢٠

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أميره مناحي العنزي
رئيسة قسم الإيداعات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة

اسم الشركة ونوعها :

رقم القيد في السجل التجاري : ٩٧٠٥٤

٢٢) تعديل نص المادة رقم (٣٤) من النظام الأساسي لتصبح كالتالي:

نص المادة قبل التعديل:

تخضع الاوراق المالية المصدرة من شركة المساهمة لنظام الإيداع المركزي للأوراق المالية لدى وكالة مقاصة ، ويعتبر ايصال إيداع الاوراق المالية لدى وكالة مقاصة سندا لملكية الورقة ، ويسلم كل مالك ايصال بعدد ما يملكه من أوراق مالية.

٢٣) تعديل نص المادة رقم (٣٥) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

يرأس اجتماع الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من ينتدبه مجلس الإدارة لذلك الغرض أو من تنتخبه الجمعية العامة من المساهمين أو من غيرهم.

٢٤) تعديل نص المادة رقم (٣٦) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

على مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة ما لم تكن تلك القرارات مخالفة للقانون أو عقد التأسيس أو هذا النظام.

وعلى مجلس الإدارة إعادة عرض القرارات المخالفة على الجمعية العامة في اجتماع يتم الدعوة له لمناقشة اوجه المخالفة.

٢٥) تعديل نص المادة رقم (٣٨) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية بناء على دعوة من مجلس الإدارة خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة المالية، وذلك في الزمان والمكان اللذين يعينهما مجلس الإدارة، وللمجلس أن يدعو الجمعية العامة للاجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى مجلس الإدارة أن يوجه دعوة الجمعية للاجتماع بناء على طلب مسبب من عدد من المساهمين يملكون عشرة بالمائة من رأسمال الشركة، أو بناء على طلب مراقب الحسابات، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الطلب، وتعد جدول الأعمال الجهة التي تدعو إلى الاجتماع.

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أمير مناحي العنزي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها :شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة

رقم القيد في السجل التجاري : ٩٧٠٥٤

ويسري على إجراءات دعوة الجمعية العامة ونصاب الحضور والتصويت الأحكام الخاصة بالجمعية التأسيسية المنصوص عليها بقانون الشركات رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته.

٢٦) تعديل نص المادة رقم (٣٩) من النظام الأساسي للشركة ليصبح كالتالي:

مع مراعاة أحكام القانون تختص الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي بإتخاذ قرارات في المسائل التي تدخل في إختصاصاتها وعلى وجه الخصوص ما يلي:

١. تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية.

٢. تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة.

٣. تقرير بأية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة.

٤. البيانات المالية للشركة.

٥. اقتراحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح.

٦. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.

٧. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم، وتحديد مكافآتهم.

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أميره مناحي العنزي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

٨. تعيين مراقب حسابات الشركة، وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة في ذلك.

٩. تعيين هيئة الرقابة الشرعية وسماع تقرير تلك الهيئة.

١٠. تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات الصلة، وتعرف الأطراف ذات الصلة طبقاً لمبادئ المحاسبة الدولية

٢٧) تعديل نص المادة رقم (٤٢) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، أو بناء على طلب مسبب من مساهمين يمثلون خمسة عشر بالمائة من رأسمال الشركة المصدر أو من وزارة التجارة والصناعة، ويجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب.

وإذا لم يقم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة خلال المدة المنصوص عليها بالفقرة السابقة تقوم الوزارة بالدعوة للاجتماع خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة .

٢٨) تعديل نص المادة رقم (٤٣) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

مع مراعاة الاختصاصات الأخرى التي ينص عليها القانون تختص الجمعية العامة غير العادية بالمسائل التالية:

١. تعديل عقد الشركة.

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أميرة ناجي العنزي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

٢. بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.

٣. حل الشركة أو اندماجها أو تحولها أو انقسامها.

٤. زيادة رأسمال الشركة أو تخفيضه.

٢٩) تعديل نص المادة رقم (٤٦) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

تطبق احكام المواد الواردة بقانون الشركات رقم ٢٠١٢/٢٥ وتعديلاته وهي المواد من رقم ٢٥٨ حتى ٢٦٤.

٣٠) تعديل نص المادة رقم (٤٨) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

يقتطع سنويا من الأرباح غير الصافية نسبة منوية يحددها مجلس الإدارة بعد أخذ رأي مراقب الحسابات لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها، وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد والآلات والمنشآت اللازمة أو لإصلاحها، ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.

٣١) تعديل نص المادة رقم (٤٩) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

يقتطع سنويا، بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة، نسبة لا تقل عن عشرة بالمائة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي إجباري للشركة.

ويجوز للجمعية وقف هذا الاقتطاع إذا زاد الاحتياطي الإجباري على نصف رأس مال الشركة المصدر.

ولا يجوز استخدام الاحتياطي الإجباري إلا في تغطية خسائر الشركة أو لتأمين توزيع أرباح على المساهمين بنسبة لا تزيد على خمسة بالمائة من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتوزيع هذه النسبة، وذلك بسبب عدم وجود احتياطي اختياري يسمح بتوزيع هذه النسبة من الأرباح.

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أميرة مناحي العنزي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

ويجب أن يعاد إلى الاحتياطي الإجباري ما اقتطع منه عندما تسمح بذلك أرباح السنوات التالية، مالم يكن هذا الاحتياطي يزيد على نصف رأس المال المصدر.

٣٢) تعديل نص المادة رقم (٥٠) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن توزع في نهاية السنة المالية أرباحاً على المساهمين ويشترط لصحة هذا التوزيع أن يكون من أرباح حقيقية، ووفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وألا يمس هذا التوزيع رأس المال المدفوع للشركة.

٣٣) تعديل نص المادة رقم (٥١) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

يجوز أن يقتطع سنوياً، بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة، نسبة لا تزيد على عشرة بالمائة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي اختياري يخصص للأغراض التي تحددها الجمعية.

٣٤) الموافقة على تعديل نص المادة رقم (٥٥) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

تطبق أحكام قانون الشركات رقم ٢٠١٢/٢٥ وتعديلاته ولائحته التنفيذية في كل مالم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس او في هذا النظام.

٣٥ - إضافة المادة التالية إلى النظام الأساسي برقم (٥٧) :

إذا كانت قيمة الأسهم الأصلية قد دفعت بالكامل، يجوز بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية بعد موافقة الجهات الرقابية زيادة رأس مال الشركة المصرح به وذلك بناء على إقتراح مسبب من مجلس الإدارة وتقرير من مراقب الحسابات في هذا الشأن على أن يتضمن القرار الصادر بزيادة رأس المال مقدار وطرق الزيادة.

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أميرة مناحي العنزي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

٣٦إضافة المادة التالية إلى النظام الأساسي برقم (٥٨) :

إذا تقرر زيادة رأس مال الشركة، ولم يمارس بعض المساهمين حق أولوية الإكتتاب في أسهم زيادة رأس المال يتم تخصيص الأسهم غير المكتتب فيها لمن يرغب في ذلك من مساهمي الشركة، فإن تجاوزت طلبات الإكتتاب عدد الأسهم المطروحة تم تخصيصها على المكتتبين بنسبة ما أكتتبوا به.

وفي جميع الأحوال التي لا يتم الإكتتاب فيها في كامل الأسهم الجديدة جاز لمجلس الإدارة أن يقوم بتخصيص الأسهم غير المكتتب فيها لمساهمين جدد، وتعتبر الأسهم الجديدة غير المكتتب فيها ملغاة بقوة القانون.

٣٧ إضافة المادة التالية إلى النظام الأساسي برقم (٥٩) :

يتمتع العضو في الشركة بوجه خاص بالحقوق التالية:

١. قبض الأرباح والحصول على أسهم المنحة التي يقرر توزيعها.

٢. المشاركة في إدارة الشركة عن طريق العضوية في مجلس الإدارة وحضور الجمعيات العامة والاشتراك في مداولاتها، وذلك طبقاً لأحكام قانون الشركات وهذا النظام، ويقع باطلاً أي إتفاق على خلاف ذلك.

٣. الحصول قبل اجتماع الجمعية العامة بسبعة أيام على الأقل على البيانات المالية للشركة عن الفترة المحاسبية المنقضية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات.

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أميره مناحي العنزي
رئيسة قسم الإجازات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

٤. التصرف في الأسهم المملوكة له والأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة.

٥. الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية بعد الوفاء بما عليها من ديون.

٣٨ إضافة المادة التالية إلى النظام الأساسي برقم (٦٠) :

تدون محاضر إجتماعات مجلس الإدارة وتوقع من قبل الأعضاء الحاضرين وأمين سر المجلس. وللعضو الذي لم يوافق على قرار إتخذه المجلس أن يثبت إعتراضه في محضر الإجتماع.

٣٩ إضافة المادة التالية إلى النظام الأساسي برقم (٦١) :

لا يجوز لرئيس أو عضو مجلس الإدارة، ولو كان ممثلاً لشخص طبيعي أو اعتباري، أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره.

ويجوز لعضو مجلس الإدارة التصرف في أسهمه بالشركة أثناء عضويته بالمجلس وذلك دون إخلال بقيود التصرف في الأسهم المنصوص عليها في قانون الشركات أو عقد الشركة أو هذا النظام أو القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ ولائحته التنفيذية والقرارات والتعليمات الصادرة بهذا الشأن .

٤٠ إضافة المادة التالية إلى النظام الأساسي برقم (٦٢) :

لا يجوز أن يكون لمن له ممثل في مجلس الإدارة أو لرئيس أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الثانية مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها إلا إذا كان ذلك بترخيص يصدر عن الجمعية العامة العادية.

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أميره مناحي العنزي
رئيسة قسم الإجراءات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

١٤١ إضافة المادة التالية إلى النظام الأساسي برقم (٦٣) :

لا يجوز للجمعية العامة للمساهمين القيام بما يلي:

١. زيادة أعباء المساهم المالية أو زيادة قيمة السهم الاسمية.

٢. إنقاص النسبة المئوية الواجب توزيعها من الأرباح الصافية على المساهمين والمحددة في عقد الشركة.

٣. فرض شروط جديدة غير الشروط المذكورة في عقد التأسيس أو هذا النظام تتعلق بأحقية المساهم في حضور الجمعيات العامة والتصويت فيها.

ويجوز الخروج على هذه الأحكام بقبول جميع المساهمين كتابياً أو بتصويت إجماعي يشترك فيه جميع المساهمين، واستيفاء الإجراءات اللازمة لتعديل عقد الشركة.

١٤٢ إضافة المادة التالية إلى النظام الأساسي برقم (٦٤) :

يجوز بقرار يصدر عن الجمعية العامة العادية للشركة إقالة رئيس أو عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو حل مجلس إدارة الشركة وانتخاب مجلس جديد وذلك بناء على اقتراح يقدم بذلك من عدد من المساهمين يملكون مالا يقل عن ربع رأسمال الشركة المصدر.

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

مدير إدارة السجل التجاري

الأصل بتوقيع
أحمد مناحي العنزي
رئيسة قسم الإجازات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة المنار للتمويل والاجارة (ش.م.ك) مقفلة**

رقم القيد في السجل التجاري : **٩٧٠٥٤**

وعند صدور قرار بحل مجلس الإدارة، وتعذر انتخاب مجلس جديد في ذات الاجتماع يكون للجمعية أن تقرر إما أن يستمر هذا المجلس في تسيير أمور الشركة إلى حين انتخاب المجلس الجديد أو تعيين لجنة إدارية موقتة تكون مهمتها الأساسية دعوة الجمعية العامة لإنتخاب المجلس الجديد، وذلك خلال شهر من تعيينها.

٤٣ إضافة المادة التالية إلى النظام الأساسي برقم (٦٥) :

كل قرار يصدر عن الجمعية العامة غير العادية لا يكون نافذاً إلا بعد اتخاذ إجراءات الشهر.

ويجب الحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة إذا كان القرار متعلقاً باسم الشركة أو أغراضها أو رأسمالها .

٤٤ إضافة المادة التالية إلى النظام الأساسي برقم (٦٦):

يجوز لكل مساهم إقامة الدعوى ببطلان أي قرار يصدر عن مجلس الإدارة أو الجمعية العامة العادية أو غير العادية مخالفا للقانون أو عقد تأسيس الشركة أو هذا النظام أو كان يقصد به الإضرار بمصالح الشركة، والمطالبة بالتعويض عند الاقتضاء.

كما يجوز الطعن على قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية التي يكون فيها إجحاف بحقوق الأقلية ويتم الطعن من قبل عدد من مساهمي الشركة يملكون خمسة عشر بالمائة من رأس مال الشركة المصدر، ولا يكونوا ممن وافقوا على تلك القرارات .

٤٥ إضافة المادة التالية إلى النظام الأساسي برقم (٦٧):

يجب على الجمعية العامة العادية أن تقرر اقتطاع نسبة من الأرباح لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية.

ويجوز إنشاء صندوق خاص لمساعدة عمال الشركة ومستخدميها.

مدير إدارة السجل التجاري

التاريخ :٢٠١٤/١٢/٩

الأصل بتوقيع
أميره مناحي العنزي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

البيانات المالية

المحتويات

البيانات المالية 129 المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة (غير مدققة) 30 سبتمبر 2018

البيانات المالية 147 البيانات المالية المجمعة 31 ديسمبر 2017

البيانات المالية 171 البيانات المالية المجمعة 31 ديسمبر 2016

البيانات المالية 195 البيانات المالية المجمعة 31 ديسمبر 2015

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة (غير مدققة)
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018
مع تقرير المراجعة

المحتويات

تقرير عن مراجعة المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة 131
بيان المركز المالي المرحلي المجمع المكثف 132
بيان الدخل الشامل المرحلي المجمع المكثف 133
بيان التغييرات في حقوق الملكية المرحلي المجمع المكثف 134
بيان التدفقات النقدية المرحلي المجمع المكثف 135
ايضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة 136

Deloitte.

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويت

هاتف : 2243 8060 - 2240 8844 965+
فاكس : 2245 2080 - 2240 8855 965+
www.deloitte.com

شركة المنار للتمويل والإجارة

شركة مساهمة كويتية (مقفلة)

دولة الكويت

تقرير عن مراجعة المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة

مقدمة

لقد قمنا بمراجعة بيان المركز المالي المرحلي المجمع المكثف المرفق لشركة المنار للتمويل والإجارة (شركة مساهمة كويتية – مقفلة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة (يعرفوا مجتمعين بالمجموعة) كما في 30 سبتمبر 2018، وكذلك بيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرحلية المجمعة المكثفة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. إن إدارة الشركة الأم هي المسئولة عن إعداد وعرض هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة وفقاً لأسس الإعداد المبينة في إيضاح رقم (2). إن مسئوليتنا هي إبداء استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة بناءً على مراجعتنا.

نطاق المراجعة

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي المتعلق بمهام المراجعة 2410 "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل المدقق المستقل للمنشأة".

إن أعمال مراجعة المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة تتضمن بصورة أساسية إجراء استفسارات من الأشخاص المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. إن المراجعة أقل إلى حد كبير في نطاقها من التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وبالتالي فهي لا تمكننا من الحصول على تأكيد بأننا على دراية بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها من خلال أعمال التدقيق، وبناءً عليه فإننا لا نبدي رأي تدقيق.

الاستنتاج

استناداً إلى مراجعتنا، لم يرد إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة المرفقة لم يتم إعدادها، من جميع النواحي المادية، وفقاً لأسس الإعداد المبينة في إيضاح رقم (2).

تقرير عن الأمور القانونية والتنظيمية الأخرى

استناداً إلى مراجعتنا أيضاً، فإن المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة تتفق مع ما هو وارد بدفاتر الشركة الأم، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم يرد إلى علمنا ما يشير إلى وجود أية مخالفات خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال مراجعتنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات ذات العلاقة خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

طلال يوسف المزيني
مراقب حسابات مرخص رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه
الكويت في 3 ديسمبر 2018

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

بيان المركز المالي المرحلي المجمع المكثف كما في 30 سبتمبر 2018
(غير مدقق)

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	30 سبتمبر 2018	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 سبتمبر 2017
الأصول				
النقد والنقد المعادل	5	2,260,186	2,120,943	2,680,423
استثمار في مرابحات مدينة	6	4,347,321	4,300,000	4,300,000
مدينو تمويل	7	30,429,507	32,443,754	32,293,408
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة		3,610,556	3,871,529	3,991,741
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر		1,450,536	-	-
استثمارات متاحة للبيع		-	1,450,536	1,603,125
استثمارات عقارية		2,339,285	1,476,535	1,476,535
ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً		216,847	550,344	206,643
موجودات أخرى		39,463	55,843	58,117
مجموع الأصول		44,693,701	46,269,484	46,609,992
الالتزامات وحقوق الملكية				
الالتزامات				
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	8	6,735,483	6,492,205	5,618,095
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	9	1,361,083	2,682,893	2,430,728
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		1,252,994	1,113,417	1,070,627
مجموع الالتزامات		9,349,560	10,288,515	9,119,450
حقوق الملكية				
رأس المال		30,874,759	30,874,759	30,874,759
علاوة إصدار		312,020	312,020	312,020
احتياطي قانوني		2,000,722	2,000,722	1,825,064
احتياطي اختياري		1,242,080	1,414,274	1,442,352
أرباح مرحلة		906,910	1,371,544	3,028,697
مجموع حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم		35,336,491	35,973,319	37,482,892
حقوق الجهات غير المسيطرة		7,650	7,650	7,650
مجموع حقوق الملكية		35,344,141	35,980,969	37,490,542
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		44,693,701	46,269,484	46,609,992

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة.

بدر الغانم
نائب رئيس مجلس الإدارة

كريم الناجي
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل الشامل المرحلي المجمع المكثف لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018
(غير مدقق)

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
		2018	2017	2018	2017
الإيرادات					
إيرادات تمويل		791,540	811,624	2,437,591	2,466,809
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		(224,256)	(208,342)	(328,954)	268,666
أرباح/ (خسائر) استثمارات		16,147	-	14,566	47,152
إيرادات أخرى		147,755	154,821	421,695	391,336
		731,186	758,103	2,544,898	3,173,963
المصاريف					
تكاليف تمويل		97,877	90,872	291,325	341,683
تكاليف موظفين		255,201	247,879	928,296	733,900
مصاريف عمومية وإدارية		122,196	112,464	380,730	377,047
		475,274	451,215	1,600,351	1,452,630
الربح قبل الاستقطاعات		255,912	306,888	944,547	1,721,333
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		(2,303)	(2,762)	(8,501)	(15,492)
الزكاة		(2,768)	(3,370)	(10,841)	(17,146)
صافي ربح الفترة		250,841	300,756	925,205	1,688,695
بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل		250,841	300,756	925,205	1,688,695
ربحية السهم (فلس)	10	0.81	0.97	3.00	5.47

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة.

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية المرحلي المجمع المكثف لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018
(غير مدقق)

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم							حقوق الجهات غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	أرباح مرحلة	المجموع			
الرصيد في 1 يناير 2017	30,874,759	312,020	1,825,064	1,442,352	1,340,002	35,794,197		7,650	35,801,847
صافي ربح الفترة	-	-	-	-	1,688,695	1,688,695		-	1,688,695
الرصيد في 30 سبتمبر 2017	30,874,759	312,020	1,825,064	1,442,352	3,028,697	37,482,892		7,650	37,490,542
الرصيد في 1 يناير 2018	30,874,759	312,020	2,000,722	1,414,274	1,371,544	35,973,319		7,650	35,980,969
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (إيضاح 2.2.1.2)	-	-	-	-	(18,295)	(18,295)		-	(18,295)
الرصيد في 1 يناير 2018	30,874,759	312,020	2,000,722	1,414,274	1,353,249	35,955,024		7,650	35,962,674
توزيعات أرباح (إيضاح 11)	-	-	-	(172,194)	(1,371,544)	(1,543,738)		-	(1,543,738)
صافي ربح الفترة	-	-	-	-	925,205	925,205		-	925,205
الرصيد في 30 سبتمبر 2018	30,874,759	312,020	2,000,722	1,242,080	906,910	35,336,491		7,650	35,344,141

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة.

بيان التدفقات النقدية المرحلي المجمع المكثف لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018
(غير مدقق)

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
		2018	2017
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح الفترة		925,205	1,688,695
التعديلات لـ:			
استهلاك وإطفاء		23,787	23,128
أرباح استثمارات		(14,566)	(47,152)
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		328,954	(268,666)
إيرادات مرابحات مدينة		(53,424)	(39,543)
تكاليف تمويل		291,325	341,683
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		164,261	78,993
		1,665,542	1,777,138
مدينو تمويل		1,685,293	507,478
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		269,110	11,862
ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً		333,497	689,086
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		(855,804)	(5,525)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		3,097,638	2,980,039
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إيرادات مرابحات مدينة مستلمة		53,424	39,543
مرابحة مدينة		(65,000)	-
توزيعات أرباح مستلمة		6,429	80,240
شراء استثمارات عقارية		(862,750)	-
شراء ممتلكات ومعدات		(7,407)	(13,490)
صافي النقد (المستخدم في) /الناتج من الأنشطة الاستثمارية		(875,304)	106,293
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
صافي حركة دائنو مرابحة ووكالة إسلامية		243,278	(5,323,353)
توزيعات أرباح مدفوعة		(2,034,428)	(132,245)
تكاليف تمويل مدفوعة		(291,325)	(341,683)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(2,082,475)	(5,797,281)
صافي الزيادة /(النقص) في النقد والنقد المعادل		139,859	(2,710,949)
التسوية الانتقالية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9		(616)	-
النقد والنقد المعادل في بداية الفترة		2,120,943	5,391,372
النقد والنقد المعادل في نهاية الفترة	5	2,260,186	2,680,423

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018
(غير مدققة)
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسست شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة) "الشركة الأم" في دولة الكويت في عام 2003 بموجب كتاب التصريح بالتأسيس رقم 4857 مجلد 1 المؤرخ في 6 ديسمبر 2003.

إن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") هي ممارسة كافة أنشطة التمويل والاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

تخضع الشركة الأم لتعليمات ورقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص. ب. 22828 الصفاة 13089 – الكويت.

تتضمن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة المعلومات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة (المجموعة) كالتالي:

اسم الشركة	نسبة الملكية (%)		النشاط	بلد التأسيس
	30 سبتمبر 2018	30 سبتمبر 2017		
شركة منارة التساهيل العقارية ذ.م.م	99	99	إدارة مشاريع	الكويت
شركة المنار إكسبرس للاستشارات التسويقية ذ.م.م.	50	50	أنشطة استشارات	الكويت
شركة المنار الوطنية للاستشارات الإدارية ذ.م.م	50	50	أنشطة استشارات	الكويت

تم استخدام البيانات المالية المعدة بواسطة إدارة الشركات التابعة لأغراض التجميع كما في 30 سبتمبر 2018. بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 2,406,881 دينار كويتي (1,887,531 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017، 1,541,072 دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2017)، كما بلغت صافي خسائرهم 55,379 دينار كويتي خلال التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 (صافي أرباحهم 22,366 دينار كويتي خلال التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017).

تم الموافقة على إصدار المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة من مجلس الإدارة بتاريخ 3 ديسمبر 2018.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد

أعدت المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (34) المتعلق بالمعلومات المالية المرحلية.

إن المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة لا تتضمن جميع المعلومات والإيضاحات المطلوبة للمعلومات المالية الكاملة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت على المؤسسات المالية التي تخضع لتعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

في رأي الإدارة أن جميع التعديلات الضرورية بما في ذلك الاستحقاقات المتكررة قد تم إدراجها في المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة ليكون العرض بصورة عادلة. إن نتائج الأعمال للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018 لا تعتبر بالضرورة مؤشراً عن النتائج التي يمكن توقعها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. للحصول على معلومات إضافية، يمكن الرجوع إلى البيانات المالية المجمعة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

2.2 السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة مماثلة لتلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، باستثناء تطبيق عدداً من المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي بدأ سريانها والمطبقة على المجموعة كما يلي:

2.2.1 أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية"

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية" اعتباراً من 1 يناير 2018، باستثناء ما يتعلق بمتطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تم استبدالها بمتطلبات بنك الكويت المركزي بشأن الخسائر الائتمانية.

2.2.1.1 التغير في السياسة المحاسبية

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9: الأدوات المالية بدءاً من 1 يناير 2018 باستثنـاء متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة من مدينو تمويل والتي تم استبدالهـا بمتطلبات المخصصات الخاصة ببنك الكويت المركزي. ويبين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 متطلبات الاعتراف والقياس للأصول المالية والمطلوبات المالية وانخفاض قيمة الأصول المالية ومحاسبة التحوط. كمـا يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: "الاعتراف والقيـاس".

لم تقم المجموعة بتعديل معلومات المقارنة لعام 2017 كما هو مسموح به بموجب الأحكام الانتقالية الخاصة بالمعيار. لذلك، فإن المعلومات المعروضة لعام 2017 لا تعكس متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ولا يمكن مقارنتها بالمعلومات المعروضة لعام 2018. كما تم الاعتراف بالفروق في القيمة الدفترية للأصول المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الأرباح المرحلة كما في 1 يناير 2018 وتم الإفصاح عنها في الإيضاح 2.2.1.2.

وفيما يلي ملخص بالتغييرات الرئيسية للسياسات المحاسبية للمجموعة الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9:

تصنيف وقياس الأصول المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أصولها المالية عند القياس المبدئي وفقاً للفئات التالية:

- الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة
- الأصول المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الأصول المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة

يتم تسجيل الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين:

- أن يكون محفوظاً في إطار نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و؛
- أن تؤدي شروطه التعاقدية – في تواريخ محددة – إلى تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات لأصل المبلغ والفائدة على أصل المبلغ القائم.

يتم قياس الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. ويتم الاعتراف بإيرادات التمويل وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة المجمع كما يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة من الاستبعاد في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

الأصول المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أ) أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لآخر

يتم تسجيل استثمار الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين:

- أن يكون محفوظاً في إطار نموذج عمل يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.
- أن تؤدي شروطه التعاقدية – في تواريخ محددة – إلى تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات لأصل المبلغ والربح على أصل المبلغ القائم.

يتم لاحقاً قياس أوراق الدين المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بإيرادات التمويل المحتسبة بطريقة العائد الفعلي وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. كما يتم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة التي لا تمثل جزءاً من علاقة التحوط الفعلية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات التراكمية في القيم العادلة كجزء من حقوق الملكية حتى يتم استبعاد أو إعادة تصنيف الأصل. عندما يتم استبعاد الأصل المالي، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة التراكمي المعترف به مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع.

ب) استثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة باتخاذ قرار لا يقبل الإلغاء بتصنيف بعض من استثماراتهـا في حقوق الملكية كاستثمارات أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إن استوفت تعريف حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. ويتم تحديد هذا التصنيف لكل أداة على حدة.

ومن ثمّ يتم قياس استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيم العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية كجزء من حقوق الملكية. أما الأرباح والخسائر التراكمية المعترف بها مسبقاً في الدخل الشامل الآخر فيتم نقلها إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد ولا يتم الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة المجمع. ويتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الربح أو الخسارة المجمع ما لم تمثل بشكلٍ واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. ولا تخضع استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى تقييم انخفاض القيمة.

الأصول المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تمثل الأصول المالية في هذه الفئة تلك الأصول التي تم تحديدها إما من قبل الإدارة عند الاعتراف المبدئي أو تلك التي يطلب بشكل إجباري أن يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. وتقوم الإدارة بتصنيف أداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تستوفي فيما دون ذلك متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فقط إن ألغت أو خفضت بشكل كبير اختلافاً محاسبياً كان من الممكن أن ينشأ إن لم يتم القيام بذلك. ويجب أن يتم قياس الأصول المالية - التي تمتلك تدفقات نقدية تعاقدية لا تمثل فقط دفعات لأصل المبلغ أو الفائدة – بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وذلك بشكلٍ إلزامي.

ويتم لاحقاً قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع كما يتم الاعتراف بالإيرادات باستخدام طريقة العائد الفعلي. ويتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة المجمع عند تأكيد الحق في الدفعة.

تقييم نموذج العمل

تحدد المجموعة نموذج أعمالها على المستوى الذي يعبر كأفضل ما يكون عن كيفية إدارة مجموعة الأصول المالية لتحقيق هدفها. ولا يتم تقييم نموذج العمل على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أكبر للمحافظ المجمعة ويستند إلى عدد من العوامل التي يمكن ملاحظتها. وتتضمن المعلومات التي تؤخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المبينة للمحفظة ولعمل تلك السياسات في الواقع العملي.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في إطار نموذج العمل) وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المنتظرة منها حول نشاط المبيعات المستقبلي.

يستند تقييم نموذج العمل إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع "أسوأ الأحوال" أو "الحالة المضغوطة" بعين الاعتبار. وفي حال ما إذا تم تحقيق تدفقات نقدية بعد الاعتراف المبدئي بشكل يختلف عن التطلعات الأصلية للمجموعة، لا تقوم المجموعة بتغيير تصنيف الأصول المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج العمل ولكنها تقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الأصل المالي الذي نشأ حديثاً أو تم شراؤه حديثاً فصاعد.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط أصل المبلغ والفائدة (اختبار SPPI)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للأصول المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار (*SPPI*). ويتم تعريف "أصل المبلغ" لأغراض تتعلق بهذا الاختبار على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الربح على أنه مقابل للقيمة الزمنية للمال ولمخاطر الائتمان المرتبطة بأصل المبلغ ولمخاطر وتكاليف الإقراض الرئيسية الأخرى بالإضافة إلى هامش الربح. وفي سبيل تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية تمثل فقط دفعات أصل المبلغ والربح، تقوم المجموعة بالنظر فيمـا إذا كان الأصل المالي يحتوي شرطاً تعاقدياً يمكنه تغيير وقت ومبلغ التدفقات التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط.

وتقوم المجموعة بالنظر فيما يلي:

- الأحداث الطارئة التي يمكن أن تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية
- عناصر الرفع المالي؛
- الدفعات المقدمة وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من بعض الأصول بعينها (مثل ترتيبات عدم الرجوع على الأصل) و؛
- العناصر التي تعدل مقابل القيمة الزمنية للمال – مثل إعادة الضبط الدوري لأسعار الربح.

لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تقدم ما يزيد عن الحدود الأدنى للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية والتي تكون غير ذات علاقة بترتيب الإقراض الرئيسي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تعتبر فقط دفعة لأصل المبلغ والربح. وفي تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إعادة تصنيف الأصول المالية

لا تقوم المجموعة بإعادة تصنيف أصولها المالية بعد الاعتراف المبدئي إلا في ظل الحالات الاستثنائية التي تقوم فيها المجموعة بالاستحواذ على خط الأعمال أو بيعه أو إنهاؤه.

انخفاض قيمة الأصول المالية

تقوم المجموعة بالاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) بالنسبة لأدوات الدين عدا مدينو تمويل ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وتقوم المجموعة بتطبيق أسلوب يتكون من ثلاث مراحل لقياس خسارة الائتمان المتوقعة كما يلي:

المرحلة الأولى: خسائر الائتمان المتوقعة لـ 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً على الأصول المالية متى لم يكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو على الاكتشافات التي تم تحديد أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي ذو مخاطر ائتمان منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان الخاصة بها تعادل التعريف المفهوم عالمياً لـ "درجة الاستثمار".

المرحلة الثانية: فترة عمر خسائر الائتمان المتوقعة - غير منخفض القيمة ائتمانياً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة طوال فترته على الأصول المالية متى كان هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون تعرضها لانخفاض القيمة ائتمانياً.

المرحلة الثالثة: فترة عمر خسائر الائتمان المتوقعة - منخفض القيمة ائتمانياً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة طوال فترته على الأصول المالية التي تم تعيينها كمنخفضة القيمة ائتمانياً بناءً على دليل موضوعي لانخفاض القيمة.

إن خسائر الائتمان المتوقعة طوال عمر البند هي خسائر ائتمان متوقعة تنتج من جميع أحداث الإخلال المتوقعة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل فترة الـ 12 شهراً من خسائر الائتمان المتوقعة جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة طوال عمر الأداة والتي تنتج من أحداث الإخلال المحتملة خلال فترة الـ 12 شهراً التالية لتاريخ التقرير. يتم احتساب كلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً سواءً بشكل منفرد أو بشكل مجمع بناءً على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018
(غير مدققة)
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

تحديد مرحلة انخفاض القيمة

تقوم المجموعة في كل تاريخ تقارير بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية قد تعرضت لانخفاض القيمة ائتمانياً. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعرض لانخفاض القيمة عند وقوع حدث واحد أو أكثر ممن لهم أثراً سلبياً على المستقبل المقدر للتدفقات النقدية للأصل المالي أو عند تأخر الدفعات التعاقدية لـ 90 يوماً.

وتقوم المجموعة أيضاً في كل تاريخ تقارير بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف المبدئي عبر مقارنة مخاطر التعثر الذي يحدث على مدار العمر المتبقي المتوقع من تاريخ التقارير مع مخاطر التعثر في تاريخ الاعتراف المبدئي. وتمثل المعايير الكمية المتبعة لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان سلسلة من العتبات النسبية والمطلقة. ويتم اعتبار أن جميع الأصول المالية المتأخرة لفترة 30 يوماً لها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة الثانية حتى وإن لم تشر المعايير إلى زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة تقديراً موزوناً بالاحتمال لخسائر الائتمان ويتم قياسها على أنها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي مخصومةً على معدل العائد الفعلي للأداة المالية. ويمثل العجز المالي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة قبضها. وتتضمن العناصر الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة احتمالية التعثر والخسارة في حالة التعثر والانكشاف إلى التعثر. وتقوم المجموعة بتقدير هذه العناصر باستخدام نماذج مخاطر الائتمان المناسبة مع أخذ تصنيفات الائتمان الداخلية والخارجية للأصول بعين الاعتبار بالإضافة إلى طبيعة وقيمة الضمانات وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية، إلخ.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات خسارة الائتمان المتوقعة كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول المالية بالنسبة للأصول المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة. وفي حال أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تقوم المجموعة بالاعتراف بتكلفة المخصص في بيان الربح أو الخسارة المجمع مع الاعتراف بالمبلغ ذي الصلة في الدخل الشامل الآخر مع عدم خفض القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي.

انخفاض قيمة مدينو تمويل

تقوم المجموعة بالاعتراف بتكلفة مخصص التمويل الإسلامي للعملاء وفقاً لمتطلبات المخصصات الخاصة ببنك الكويت المركزي. وتقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك دليلاً موضوعياً على انخفاض قيمة أصل مالي مصنف كتمويل إسلامي للعملاء أو مجموعة من تلك الأصول المالية. ويتم اعتبار أن أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية قد تعرضت لانخفاض القيمة فقط إذا كان هناك دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة نتيجةً لواحد أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف المبدئي بالأصل (تكبد "حادث خسارة") وأن حادث الخسارة لديه تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية والذي يمكن تقديره بشكل موثوق فيه. وفي حال وجود مثل هذا الدليل، يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

يتم قياس مبلغ خسارة انخفاض القيمة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومةً على معدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل عبر استخدام حساب المخصص ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. وإذا انخفض مبلغ خسارة انخفاض القيمة في فترة لاحقة ويمكن أن يتم نسب هذا الانخفاض بشكل موضوعي إلى حدث وقع بعد الاعتراف بانخفاض القيمة، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة عبر تعديل حساب المخصص. ويتم الاعتراف بمبلغ العكس في بيان الربح أو الخسارة المجمع. علاوةً على ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب أن يتم تخصيص الحد الأدنى من المخصص العام على جميع مدينو تمويل (صافياً من بعض فئات الضمان) والتي لا يتم تجنيب مخصص لها على وجه التحديد.

2.2.1.2 الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق المبدئي

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية"

يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 وفئات القياس الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وذلك للأصول المالية للمجموعة كما في 1 يناير 2018:

	التصنيف الأصلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39	التصنيف الجديد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	القيمة الدفترية الأصلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39	إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة	القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9
موجودات مالية:					
النقد والأرصدة لدى البنوك	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	2,120,943	(616)	2,120,327
استثمار في مرابحات مدينة	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	4,300,000	(17,679)	4,282,321
استثمارات في حقوق الملكية	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	3,871,529	-	3,871,529
استثمارات في حقوق الملكية	استثمارات متاحة للبيع	الدخل الشامل الآخر	1,450,536	-	1,450,536
ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدمة	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	550,344	-	550,344

لم يؤدي تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 إلى أي تغيير في تصنيف أو قياس المطلوبات المالية.

يقوم الجدول التالي بتحليل أثر الانتقال إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على الاحتياطيات والأرباح المرحلة.

	أرباح مرحلة	احتياطي القيمة العادلة
الرصيد الختامي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (31 ديسمبر 2017)	1,371,544	-
الأثر على الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة من الأصول المالية عدا مدينو التمويل:		
خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - النقد والنقد المعادل	(616)	-
خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - استثمار في مرابحات مدينة	(17,679)	-
الرصيد الافتتاحي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018	1,353,249	-

2.2.2 أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "إيرادات ناتجة من عقود مبرمة مع عملاء"

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 وهو ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 15 نموذجاً واحداً شاملاً للمحاسبة عن الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء ويحل محل إرشادات التطبيق الحالي للإيرادات، والذي يوجد حالياً في العديد من المعايير والتفسيرات في إطار المعايير الدولية للتقارير المالية. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، يتم إثبات الإيراد بالمقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تحويل بضائع أو خدمات إلى عميل. وقد وضع المعيار نموذجاً جديداً من خمس خطوات سينطبق على الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء على النحو التالي:

الخطوة 1: تحديد العقد (العقود) مع العميل

الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء في العقد

الخطوة 3: تحديد سعر المعاملة

الخطوة 4: تخصيص سعر المعاملة إلى التزامات الأداء في العقد

الخطوة 5: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي الشركة بالتزام الأداء

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "إيرادات ناتجة من عقود مبرمة مع عملاء"، ولم يترتب على ذلك تغيير سياسة إثبات الإيرادات للمجموعة فيما يتعلق بعقودها مع العملاء. علاوةً على ذلك، لم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 أي تأثير على هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة للمجموعة.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 (غير مدققة)

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

3. تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للأدوات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة. الأسعار المعلنة لموجودات أو التزامات مماثلة في سوق غير نشط. مدخلات – يمكن ملاحظتها - بخلاف الأسعار المعلنة للأدوات المالية.
- المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند مدخلاتها على بيانات سوق يمكن ملاحظتها.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في			مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
	30 سبتمبر 2018	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 سبتمبر 2017			
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
من خلال الربح والخسارة:						
- أسهم محلية غير مسعرة	2,960,005	3,220,978	2,060,663	المستوى 2	أسعار السوق للأصول المماثلة	لا يوجد
- أسهم أجنبية غير مسعرة	648,000	648,000	724,927	المستوى 2	أسعار السوق للأصول المماثلة	لا يوجد
- صناديق محلية	2,551	2,551	2,551	المستوى 2	صافي قيمة الوحدات	لا يوجد
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر:						
- أسهم أجنبية غير مسعرة	1,450,536	-	-	المستوى 2	أسعار السوق للأصول المماثلة	لا يوجد
استثمارات متاحة للبيع:						
- أسهم أجنبية غير مسعرة	-	1,450,536	1,203,660	المستوى 2	أسعار السوق للأصول المماثلة	لا يوجد

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى تساوي تقريباً قيمتها الدفترية.

4. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة تتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل إذا كان التعديل يؤثر على الفترة فقط، أو الفترة التي تم فيها التعديل والفترات المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترة الحالية أو الفترات المستقبلية.

الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن المعلومات المالية:

تصنيف الاستثمارات في أدوات ملكية - المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (ساري من تاريخ 1 يناير 2018)

عند اقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". تتبع المجموعة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لتصنيف استثماراتها.

الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات المالية والبنود الأخرى عدا مدينو تمويل قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي وذلك بغرض تحديد ما إذا كان من الواجب الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهر أو الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل ومصادر عدم التأكد من التقديرات كما في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والمطلوبات خلال السنة القادمة:

تقييم الأدوات المالية

تقوم إدارة المجموعة بتحديد الطرق والمدخلات الرئيسية المناسبة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في إيضاح 3.

الانخفاض في القيمة

تستخدم المجموعة معلومات وافتراضات ذات نظرة مستقبلية حول احتمالية التعثر ومعدلات مخاطر الائتمان المتوقعة.

5. النقد والنقد المعادل

	30 سبتمبر 2018	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 سبتمبر 2017
النقد بالصندوق	1,200	31,687	1,850
النقد لدى البنوك – (بالصافي)	2,258,986	2,089,256	2,678,573
	2,260,186	2,120,943	2,680,423

6. استثمار في مرابحات مدينة

إن الاستثمار في المرابحات المدينة يمثل المبالغ المودعة لدى مؤسسات مالية محلية بموجب عقود مرابحة. بلغ متوسط العائد على هذه العقود 1.86% سنوياً كما في 30 سبتمبر 2018 (1.312% سنوياً – 2017).

7. مدينو تمويل

	30 سبتمبر 2018	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 سبتمبر 2017
مدينو التمويل	40,849,997	42,556,616	42,376,739
ناقصاً: إيرادات مؤجلة	(5,552,553)	(5,615,585)	(5,692,208)
ناقصاً: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(4,867,937)	(4,497,277)	(4,391,123)
مدينو تمويل – بالصافي	30,429,507	32,443,754	32,293,408

7.1 بلغت مدينو التمويل التي لم يحل موعد استحقاقها 19,302,259 دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 (21,423,217 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017، 21,539,248 دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2017).

7.2 إن مدينو التمويل البالغة 14,263,719 دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 (15,133,342 دينار كويتي دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017، 12,875,918 دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2017) مستحقة من 1 إلى 90 يوماً ولم تنخفض قيمتها، ولم يتم تكوين مخصص محدد لها .

7.3 إن مدينو التمويل البالغة 7,284,019 دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 مستحقة وغير محصلة ومنخفضة القيمة (6,000,057 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017، 7,961,573 دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2017) فيما يلي تحليل أعمار هذه الذمم:

تحليل أعمار هذه الذمم المستحقة والتي انخفضت قيمتها:

	30 سبتمبر 2018	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 سبتمبر 2017
91 – 180 يوماً	824,176	386,894	2,253,990
181 – 365 يوماً	998,864	308,197	467,164
أكثر من 365 يوماً	5,460,979	5,304,966	5,240,419
المجموع	7,284,019	6,000,057	7,961,573

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 (غير مدققة)

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

صافي الحركة على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

	مخصص محدد	مخصص عام	المجموع
الرصيد في 1 يناير 2018	3,837,384	659,893	4,497,277
المحمل خلال الفترة	397,644	(26,984)	370,660
الرصيد في 30 سبتمبر 2018	4,235,028	632,909	4,867,937
الرصيد في 1 يناير 2017	2,907,540	1,650,473	4,558,013
الرد خلال الفترة	-	(1,237,392)	(1,237,392)
المحمل خلال الفترة	1,070,502	-	1,070,502
الرصيد في 30 سبتمبر 2017	3,978,042	413,081	4,391,123

لتحديد إمكانية استرداد أي ذمم مدينة، تأخذ المجموعة في الاعتبار أي تغير في الجدارة الائتمانية للذمم المدينة من تاريخ المنح المبدئي للائتمان حتى تاريخ التقرير. تحتفظ المجموعة بضمانات بلغت قيمتها 9,822,167 دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 (9,778,411 دينار كويتي - 31 ديسمبر 2017؛ 12,383,324 دينار كويتي - 30 سبتمبر 2017) مقابل الذمم المدينة. ترى الإدارة أن المخصصات المكونة كافية ولا تحتاج إلى تدعيم.

خلال الفترة الحالية، استردت المجموعة مبلغ 41,706 دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 (111,775 دينار كويتي - 30 سبتمبر 2017) من الذمم المدينة المشطوبة تم رد نفس المبلغ في بيان الدخل إلى بند مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

8. دائنو مرابحة ووكالة إسلامية

إن دائنو المرابحة والوكالة الإسلامية ممنوحة من قبل بنوك محلية وهي مقومة بالدينار الكويتي. بلغ متوسط معدّل تكلفة دائنو المرابحة والوكالة الإسلامية 6.11 % كما في 30 سبتمبر 2018 (5.48%- 31 ديسمبر 2017، 5.36% - 30 سبتمبر 2017).

إن المرابحة والوكالة الإسلامية مضمونة مقابل التالي:

	30 سبتمبر 2018	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 سبتمبر 2017
استثمار في مرابحات مدينة	4,347,321	4,300,000	4,300,000
حوالة حق على المدينين - بالصافي	12,013,674	12,814,210	12,055,088
استثمارات متاحة للبيع	-	1,160,429	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	1,160,429	-	-
استثمارات عقارية	1,476,535	1,476,535	1,476,535

9. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

	30 سبتمبر 2018	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 سبتمبر 2017
ذمم دائنة	622,360	1,222,274	1,510,693
توزيعات دائنة	391,295	881,985	202,825
رواتب مستحقة ومصاريف أخرى مستحقة للموظفين	235,443	378,504	573,420
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	29,771	52,510	52,193
الزكاة	39,801	28,960	33,209
أخرى	42,413	118,660	58,388
	1,361,083	2,682,893	2,430,728

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 (غير مدققة)

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

10. ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم بتقسيم صافي ربح الفترة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة كما يلي:

	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	2018	2017	2018	2017
صافي ربح الفترة	250,841	300,756	925,205	1,688,695
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة للشركة الأم	308,747,591	308,747,591	308,747,591	308,747,591
ربحية السهم (فلس)	0.81	0.97	3.00	5.47

11. توزيعات أرباح

اعتمدت الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في 23 أبريل 2018 البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وتم اعتماد ما يلي:

- توزيع أرباح على مساهمي الشركة الأم بمبلغ 1,543,738 دينار كويتي بواقع 5% عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، على أن يتم التوزيع خصماً من الأرباح المرحلة بمبلغ 1,371,544 دينار كويتي وكذلك خصماً من الاحتياطي الاختياري بمبلغ 172,194 دينار كويتي.
- مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بمبلغ 60,500 دينار كويتي عن عام 2017.
- الموافقة على أدراج أسهم الشركة في بورصة الكويت للأوراق المالية وكذلك بورصات خارج الكويت وفق القوانين والقرارات الصادرة من الجهات الرقابية المعنية بهذا الشأن وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بهذا الشأن.

12. المعاملات والأرصدة مع أطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بالمجموعة وعائلاتهم والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية فيها. تتم كافة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس تجاري بحت، ويتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة الواردة في المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة هي كما يلي:

	30 سبتمبر 2018	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 سبتمبر 2017
الأرصدة			
أ) مدينو التمويل	130,761	49,308	98,848
ب) مزايا الإدارة العليا دائنة	877,943	631,091	620,295
المعاملات			
أ) مدفوعات موظفي الإدارة الرئيسيين رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	503,821	566,354	481,174
ب) مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة	-	60,500	59,800

قامت المجموعة بتوقيع اتفاقية مع أحد الشركات "طرف ذي علاقة" لتحصيل الأقساط المستحقة من بعض مدينو التمويل نيابة عن المجموعة، بلغت المتحصلات النقدية التي تم تحصيلها من قبل ذلك الطرف نيابة عن الشركة الأم مبلغ 2,120,726 دينار كويتي خلال الفترة الحالية. هذا وبلغت الأتعاب المدفوعة لذلك الطرف مبلغ 12,741 دينار كويتي.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 (غير مدققة)

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

13. معلومات القطاع

يتم تحديد قطاعات الأعمال استناداً إلى معلومات التقارير الداخلية حول عناصر المجموعة التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل توزيع الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تتقسم قطاعات الأعمال إلى قطاعين رئيسيين. إن قطاعات الأعمال تمثل عناصر مميزة للمجموعة، حيث تقوم بتقديم منتجات أو خدمات تتعرض للانكشاف للمخاطر ولها مزايا تختلف عن تلك التي توجد في قطاعات أعمال أخرى.

30 سبتمبر 2018				
	تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع
إيرادات القطاع	2,108,637	14,566	421,695	2,544,898
مصاريف القطاع	(291,325)	-	(1,328,368)	(1,619,693)
نتائج القطاع	1,817,312	14,566	(906,673)	925,205
أصول القطاع	37,037,014	7,400,377	256,310	44,693,701
التزامات القطاع	7,714,479	-	1,635,081	9,349,560

30 سبتمبر 2017				
	تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع
إيرادات القطاع	2,965,625	47,152	161,186	3,173,963
مصاريف القطاع	(341,683)	-	(1,143,585)	(1,485,268)
نتائج القطاع	2,623,942	47,152	(982,399)	1,688,695
أصول القطاع	39,273,831	7,071,401	264,760	46,609,992
التزامات القطاع	7,128,788	-	1,990,662	9,119,450

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

المحتويات

تقرير مراقب الحسابات المستقل 149

بيان المركز المالي المرحلي المجمع 151

بيان الدخل الشامل المجمع 152

بيان التغييرات في حقوق الملكية المجمع 153

بيان التدفقات النقدية المجمع 154

ايضاحات حول المعلومات المالية المجمعة 155

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويـت

هاتف : 8060 2243 - 8844 2240 965+
فاكس : 2080 2245 - 8855 2240 965+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين

شركة المنار للتمويل والإجارة

شركة مساهمة كويتية مقفلة

دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك.م ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2017 وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية المجمعة، والتي تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما هي مطبقة بدولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، كما التزمنا بمسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسئوليات الإدارة والمسئولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما هي مطبقة بدولة الكويت، وعن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسئولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسئولين عن الحوكمة مسئولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين (تتمة)

شركة المنار للتمويل والإجارة
شركة مساهمة كويتية مقفلة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الإهمال أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسئوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على وتنفيذ عملية التدقيق للمجموعة. نتحمل المسئولية كاملةً عن رأي تدقيقنا.

نقوم بالتواصل مع المسئولين عن الحوكمة، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يتعلق بالنطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي قد يتم تحديدها خلال عملية التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم نقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة، على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

طلال يوسف المزيني
سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 15 مارس 2018

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2017	2016
الأصول			
النقد والنقد المعادل	5	2,120,943	5,391,372
استثمارات في مرابحات مدينة	6	4,300,000	4,300,000
مديني تمويل	7	32,443,754	32,532,220
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	8	3,871,529	3,986,457
استثمارات متاحة للبيع	9	1,450,536	1,641,497
استثمارات عقارية	10	1,476,535	1,476,535
ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً	11	550,344	218,505
موجودات أخرى		55,843	67,754
مجموع الأصول		46,269,484	49,614,340
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	12	6,492,205	10,941,448
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	13	2,682,893	1,873,886
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		1,113,417	997,159
مجموع الالتزامات		10,288,515	13,812,493
حقوق الملكية			
رأس المال	14	30,874,759	30,874,759
علاوة إصدار		312,020	312,020
احتياطي قانوني	15	2,000,722	1,825,064
احتياطي اختياري	16	1,414,274	1,442,352
أرباح مرحلة		1,371,544	1,340,002
مجموع حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم		35,973,319	35,794,197
حقوق الجهات غير المسيطرة		7,650	7,650
مجموع حقوق الملكية		35,980,969	35,801,847
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		46,269,484	49,614,340

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

كريم التلجي
رئيس مجلس الإدارة

بدر الخاتم
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2017	2016
الإيـرادات			
إيرادات تمويل		3,392,583	3,733,485
دخل استثمارات عقارية	17	141,935	558,840
إيرادات أخرى	18	349,984	365,830
صافي (خسارة)/ دخل استثمارات	19	(37,635)	65,517
		3,846,867	4,723,672
المصاريف			
تكاليف تمويل		438,617	758,234
تكاليف موظفين	20	1,256,499	1,169,238
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	7	(202,127)	537,563
مصاريف أخرى	21	597,303	544,034
		2,090,292	3,009,069
الربح قبل الاستقطاعات		1,756,575	1,714,603
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		(15,809)	(15,431)
الزكاة		(17,906)	(16,250)
صافي ربح السنة		1,722,860	1,682,922
بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		1,722,860	1,682,922
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	22	5.58	5.45

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم							حقوق الجهات غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	أرباح مرحلة	المجموع			
الرصيد في 1 يناير 2016	30,874,759	312,020	1,653,604	1,356,461	1,458,169	35,655,013		7,650	35,662,663
توزيعات نقدية (إيضاح 23)	-	-	-	(85,569)	(1,458,169)	(1,543,738)		-	(1,543,738)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	1,682,922	1,682,922		-	1,682,922
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	171,460	171,460	(342,920)	-		-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	30,874,759	312,020	1,825,064	1,442,352	1,340,002	35,794,197		7,650	35,801,847
توزيعات نقدية (إيضاح 23)	-	-	-	(203,736)	(1,340,002)	(1,543,738)		-	(1,543,738)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	1,722,860	1,722,860		-	1,722,860
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	175,658	175,658	(351,316)	-		-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	30,874,759	312,020	2,000,722	1,414,274	1,371,544	35,973,319		7,650	35,980,969

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2017	2016
أنشطة تشغيلية			
صافي ربح السنة		1,722,860	1,682,922
التعديلات لـ:			
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		(202,127)	537,563
ربح بيع استثمار عقاري		-	(430,000)
استهلاكات وإطفاءات		22,619	28,426
صافي خسارة/ (دخل) استثمارات		37,635	(65,517)
إيرادات مرابحات مدينة		(58,466)	(40,836)
تكاليف تمويل		438,617	758,234
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		138,214	75,232
ربح العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل		2,099,352	2,546,024
مدينو تمويل		290,593	4,430,779
ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً		(331,839)	49,947
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		186,001	-
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		632,687	(1,401,134)
المدفوع لمكافأة نهاية خدمة الموظفين		(21,956)	(44,450)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		2,854,838	5,581,166
أنشطة استثمارية			
استثمار في مرابحات مدينة		-	(1,300,000)
إيرادات مرابحات مستلمة		58,466	36,742
المحصل من بيع استثمار عقاري		-	1,100,000
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		82,253	120,360
شراء موجودات أخرى		(10,708)	(63,328)
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		130,011	(106,226)
أنشطة تمويلية			
المحصل من دائنو مرابحة ووكالة إسلامية		2,390,000	4,000,000
المسدد من دائنو مرابحة ووكالة إسلامية		(6,839,243)	(7,361,463)
توزيعات أرباح مدفوعة		(1,367,418)	(1,129,880)
تكاليف تمويل مدفوعة		(438,617)	(758,234)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(6,255,278)	(5,249,577)
صافي (النقص)/ الزيادة في النقد والنقد المعادل		(3,270,429)	225,363
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		5,391,372	5,166,009
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	5	2,120,943	5,391,372

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسست شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة) "الشركة الأم" في دولة الكويت في عام 2003 بموجب كتاب التصريح بالتأسيس رقم 4857 مجلد 1 المؤرخ في 6 ديسمبر 2003.

إن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") هي ممارسة كافة أنشطة التمويل والاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

إن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي ما يلي:

1) القيام بكافة عمليات منح التسهيلات الائتمانية للمستهلكين.
2) تقديم كافة منتجات التأجير مثل التأجير التشغيلي أو التمويلي.
3) حشد الموارد للتمويل بالإجارة وترتيب عمليات تمويل جماعي للإجارة.
4) تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساومة أو غيرها من العقود.
5) الاستثمار العقاري وتطوير وتنمية الأراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية والمخازن بقصد بيعها أو تأجيرها.
6) القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية.
7) تأسيس صناديق الاستثمار لحساب الشركة الأم أو للغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل أو الخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة.
8) الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم هذه الشركات.
9) القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة الأم أو لعملائها أو للغير.
10) إدارة المحافظ بكافة أشكالها واستثمار وتنمية أموال عملائها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محلياً أو في الخارج.
11) تمثيل أو اقتناء الشركات الوطنية والأجنبية التي تتشابه مع الشركة الأم في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منتجاتها وخدماتها المالية محلياً وعالمياً وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة.

تخضع الشركة الأم لتعليمات ورقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص. ب. 22828 الصفاة 13089 – الكويت.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 14 مارس 2018 وهي تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. إن للجمعية العمومية للمساهمين صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بعض الأدوات المالية وكذلك الاستثمار العقاري حيث يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

2.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

2.2.1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة دون أن ينتج عنها أثر مادي في البيانات المالية المجمعة

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، التي أصبحت سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017 في هذه البيانات المالية المجمعة. لم ينتج عن تطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة أي أثر مادي في المبالغ المفصح عنها للسنة الحالية أو السنوات السابقة ولكن قد تؤثر في المحاسبة عن المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية تتطلب من المنشأة تقديم إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات المتعلقة بالمطلوبات الناتجة عن أنشطة التمويل.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل المتعلق بالاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة على الخسائر غير المحققة
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2014 – 2016- المعيار الدولي للتقارير المالية 12.

2.2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار لكنها غير سارية المفعول بعد

لم تطبق المجموعة بعد المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها غير سارية المفعول بعد:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
دورة التحسينات السنوية 2014-2016 التي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 1 ومعيار المحاسبة الدولي 28.	1 يناير 2018
دورة التحسينات السنوية 2015-2017 على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام 3 و11، ومعايير المحاسبة الدولية أرقام 12 و23.	1 يناير 2019
تفسير 22 *معاملات بالعملات الأجنبية والمقابل المدفوع مقدماً*	1 يناير 2018
تفسير 23 *عدم التأكد حول معالجات ضريبة الدخل*	1 يناير 2019
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 2 *الدفع على أساس الأسهم* المتعلق بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم.	1 يناير 2018
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 4 *عقود التأمين* فيما يتعلق بالتواريخ المختلفة لسريان المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الجديد القادم المتعلق بعقود التأمين.	1 يناير 2018
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 40 الاستثمارات العقارية	1 يناير 2018
المعيار الدولي للتقارير المالية 9 *الأدوات المالية* (النسخ المعدلة في السنوات 2009، 2010، 2013 و2014)	1 يناير 2018

يتضمن المعيار متطلبات في المجالات التالية:

- **التصنيف والقياس:** يتم تصنيف الموجودات المالية المحتفظ بها بالرجوع إلى نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية ذات الصلة. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في نسخته الصادرة في سنة 2014 "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" لبعض أدوات الدين. يتم تصنيف المطلوبات المالية بطريقة مماثلة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39، ولكن هناك اختلافات في المتطلبات التي تنطبق على قياس مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة.
- **انخفاض القيمة:** تقدم نسخة 2014 من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذج "خسارة ائتمان متوقعة" لقياس انخفاض قيمة الموجودات المالية، لذلك لم يعد ضرورياً وقوع حدث ائتماني قبل الاعتراف بخسارة الائتمان.
- **محاسبة التحوط:** يقدم نموذج محاسبة تحوط جديد تم تصميمه ليكون متماشياً مع أنشطة إدارة المخاطر لدى المنشآت عند التحوط للمخاطر المالية وغير المالية.
- **إلغاء الاعتراف:** تم نقل متطلبات إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية من معيار المحاسبة الدولي 39.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 *إيرادات ناتجة من عقود مبرمة مع عملاء*	1 يناير 2018

في مايو 2014، صدر المعيار الدولي للتقارير المالية 15، حيث قدم نموذجاً واحداً شاملاً تستعين به المنشآت في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء، وبالتالي، فسيحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 محل الإرشادات السارية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي 18 الإيرادات ومعيار المحاسبة الدولي 11 عقود الإنشاءات وما يتعلق بها من تفسيرات عندما يسري العمل به.

يتمثل المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 في أنه يتعين على المنشأة قيد إيراداتها الناتجة عن تحويل السلع أو تقديم الخدمات المتفق عليها إلى العملاء بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات.

يقضي المعيار الدولي للتقارير المالية 15 بأن تقوم المنشأة بإثبات الإيراد عند (أو في الوقت الذي يتم فيه) استيفاء التزامات الأداء، أي عندما يتم نقل "السيطرة" على السلع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزامات أداء معينة إلى العميل. تم إضافة مزيد من الإرشادات التوجيهية للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 لغرض معالجة سيناريوهات محددة. ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 15 كذلك مزيداً من الإفصاحات الشاملة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 *عقود الإيجار*	1 يناير 2019
يحدد هذا المعيار طريقة قيام المنشأة بالاعتراف وقياس وعرض والإفصاح عن عقود الإيجار. ويقدم المعيار نموذج محاسبة واحد للمستأجر بحيث يتعين بموجبه على المستأجرين تسجيل الموجودات والمطلوبات لكافة عقود الإيجار ما لم تكن مدة عقود الإيجار 12 شهراً أو أقل أو ما لم تكن قيمة الأصل ذات العلاقة تقل عن ذلك. يستمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار كتشغيلية أو تمويلية، بالإضافة إلى أن المنهج المتضمن في المعيار الدولي للتقارير المالية 16 والمتعلق بمحاسبة المؤجر لم يتغير بشكل كبير عن سابقه، معيار المحاسبة الدولي 17.	
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28 *الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة*	1 يناير 2019
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 7 *الأدوات المالية*: الإفصاحات المتعلقة بإفصاحات التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 للمرة الأولى
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 *البيانات المالية المجمعة* **ومعيار المحاسبة الدولي 28** *الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة* (2011) المتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة المستثمر بموجودات إلى الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.	تأجيل تاريخ السريان لأجل غير مسمى. ولا يزال التطبيق مسموحاً به.

تتوقع الإدارة أن هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة سيتم تطبيقها في البيانات المالية المجمعة للمجموعة عندما تكون واجبة التطبيق وأن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16، قد لا يكون لها أثراً مادياً في البيانات المالية المجمعة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي.

تتوقع الإدارة أن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 سيتم تطبيقهما في البيانات المالية المجمعة للمجموعة في الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2018 وأن المعيار الدولي للتقارير المالية 16 سيتم تطبيقه في البيانات المالية المجمعة للمجموعة في الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2019. إن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية 9 و15 و16 قد يكون له أثر جوهري في المبالغ المدرجة والإفصاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة، غير أنه ليس من الممكن عملياً تقديم تقدير معقول لآثار تطبيق هذه المعايير حتى تقوم المجموعة بإعداد دراسة تفصيلية، ومن المتوقع استكمالها خلال الفترة المقبلة.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم وشركاتها التابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للشركة: (أ) القدرة على التحكم في الجهة المستثمر بها؛ (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها؛ و(ج) القدرة على استخدام التحكم في الشركة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تسيطر الشركة الأم على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المباعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة والجهات غير المسيطرة. يتم توزيع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة أو الجهات غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم تعديل البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أوالخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين: (أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و (ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة. تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة "سابقاً" في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، أو التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الإقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للإقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الإقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرة من المجموعة مقابل الإقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالإقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئي للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء، بإستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الإقتناء. في حال زيادة صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجمع كأرباح.

يتم قياس حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بنسبة حصة الحقوق غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة أو بالقيمة العادلة لتلك الحصة. يتم اختيار طريقة القياس لكل معاملة على حدة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة -إن وجدت -في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل المجمع المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الاقتناء إلى بيان الدخل المجمع كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الاقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت.

لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات. إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل المجمع مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أياً من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

2.3.2 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"). حيث يتم إدراج تكاليف المعاملة المتعلقة بالإقتناء مباشرة في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل " وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية "متاحة للبيع" و"قروض ومدينون". تقوم المجموعة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في حالة ما إذا تم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو تم تحديدها كذلك عند الاقتناء.

يتم الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بقيمتها العادلة. ويتم إثبات صافي الأرباح والخسائر في بيان الدخل المجمع التي تتضمن التوزيعات النقدية والفوائد المكتسبة من الأصل المالي ويتم إدراجها في سطر "أرباح وخسائر أخرى". يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.3.

القروض والمدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت القروض والمدينين (مدينو التمويل والمرابحات المدينة والمدينين الآخرون) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كـ (أ) قروض ومدينون أو (ب) محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة. في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات "المتاحة للبيع"، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة من قبل ضمن بند احتياطي التغير في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية.

يتم إثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل المجمع عند ثبوت حق المجموعة في استلام تلك التوزيعات، ويتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الآخر.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع مباشرة عند وجود دليل إيجابي- نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات - أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل سوف تتأثر.

إن الانخفاض الهام أو الدائم في القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

إن الدليل الموضوعي للانخفاض فى محفظة العملاء يمكن أن يتضمن خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير فى التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة فى الإقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد.

يتم تكوين مخصص محدد للانخفاض في القيمة لمواجهة خطر الائتمان بالنسبة للمدينون وذلك عند وجود دليل موضوعي للمجموعة بأنها لن تستطيع تحصيل كافة المبالغ المستحقة لها. إن مقدار المخصص المحدد هو الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المستردة للأصل والتي يتم تحديدها اعتماداً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار استبعاد المبالغ القابلة للاسترداد للكفالات والضمانات مخصومة بناءً على معدل العائد الفعلي. يتم الاعتراف بقيمة ذلك المخصص في بيان الدخل المجمع.

بالإضافة إلى ذلك، وطبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقدر خسائر الانخفاض في القيمة بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بعد خصمها باستخدام متوسط سعر الفائدة الفعلي المستخدم أساساً للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة مباشرة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. لاحقاً، وفي حالة تحصيل الذمم التي سبق إعدامها يتم إدراجها في بيان الدخل المجمع.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل للفترة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديد علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال بيان الدخل وفي حدود القيمة الدفترية للدخل في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة للأسهم المصنفة كمتاحة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل المجمع، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

الاستبعاد

تقوم المجموعة بحذف الأصل المالي من الدفاتر فقط عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من هذا الأصل أو عندما تقوم بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها في الأصل إلى طرف آخر.

فى حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل فى بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية "متضمنة المرابحات والوكالات الدائنة والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى" بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم إدراج الفرق بين المتحصلات (بعد خصم تكلفة المعاملة) والقيمة التي يجب الوفاء بها في بيان الدخل على مدار فترة الاقتراض باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

الاستبعاد

يتم حذف المطلوبات المالية فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنين في بيان الدخل المجمع.

2.3.3 استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها لتحقيق إيجارات و/أو زيادة قيمتها الرأسمالية (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء المحتفظ بها لنفس هذه الأغراض). يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة.

وبعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم بتاريخ كل تقرير مراجعة المبالغ المسجلة على أساس فردي لتقييم ما إذا كانت مسجلة بأكثر من مبالغها القابلة للاسترداد. يتم احتساب مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، حينما تتجاوز القيم المسجلة مبالغها القابلة للاسترداد.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند البيع أو عندما يتم الاستبعاد من الاستخدام بشكل دائم وعدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة من عدم الاعتراف (يتم احتسابه على أنه الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل المجمع للفترة التي تم فيها عدم الاعتراف.

2.3.4 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.5 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايا محددة. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام المجموعة.

2.3.6 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من المساهمين.

2.3.7 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تقوم الشركة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية. يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل المجمع.

2.3.8 الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المحصل أو المستحق. يتم تخفيض الايرادات بالمردودات المتوقعة وأي مسموحات أو خصومات أخرى.

- يتم إثبات إيرادات عقود المرابحة والوكالة على أساس التوزيع الزمني.
- يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بطريقة القسط الثابت على مدار مدة العقد.
- يتم إثبات توزيعات الأرباح عندما ينشأ حق المجموعة في استلامها.
- تدرج فوائد الودائع على أساس التوزيع الزمني.
- يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

2.3.9 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر. يتم تصنيف كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجارات تشغيلية.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار.

يتم توزيع إيراد الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المستأجرة وفقاً لعقود إيجار تمويلي كموجودات للمجموعة بقيمتها العادلة في بداية الإيجار أو، إذا كانت أقل، بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي المجمع مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل المجمع بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.3.10 الزكاة

يتم احتساب الزكاة وفقاً لتوصية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقوم الشركة الأم باحتساب الزكاة الواجبة على كل سهم وإعلام المساهمين بذلك، ويتولى المساهم إخراج زكاة أسهمه.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات ومخاطر القيمة العادلة الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسواق) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تتركز إدارة المجموعة لهذه المخاطر المالية في التقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغييرات الطويلة والقصيرة الأجل في عوامل السوق.

مخاطر السوق

خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملة الأجنبية في الخطر الناتج من المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المثبتة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقوم المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في المراقبة الدقيقة للتغيرات في أسعار العملة بالإضافة إلى تأثيرها على الوضع المالي للمجموعة وذلك على مدار العام.

إدارة مخاطر العملات الأجنبية

تقوم المجموعة بإتمام بعض المعاملات المدرجة بعملات أجنبية ومن ثم ينشأ خطر الانكشاف لمخاطر تقلبات أسعار الصرف. يتم إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في حدود السياسة المعتمدة ومن خلال الرصد المتواصل لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. بتاريخ البيانات المالية المجمعة لا يوجد أدوات مالية هامة بعملات اجنبية.

خطر سعر الفائدة

تعمل المجموعة وفقاً للشريعة الإسلامية وبالتالي فهي لا تتعرض لمخاطر سعر الفائدة.

خطر السعر

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية ومتابعة القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة بشكل دورى بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها في الوقت المناسب.

خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة المجموعة نتيجة عدم قدرتها على تحصيل المديونية نتيجة إخلال الطرف الآخر بالالتزامات المالية تجاه المجموعة.

يتم إدارة خطر الائتمان على مستوى المجموعة. تتمثل الموجودات المعرضة لخطر الائتمان في النقد والنقد المعادل ومدينو التمويل والوكالات والمرابحات الاستثمارية المدينة.

تقوم المجموعة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والوكالات والمرابحات الاستثمارية من خلال التعامل مع مؤسسات مالية محلية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التمويل من خلال وضع سياسات ائتمانية يتم من خلالها تجنب التركز الائتمانى من خلال توزيع محفظة التمويل على عدد كبير من العملاء بالإضافة إلى تحديد الضمانات الضرورية الواجب الحصول عليها من العملاء بجانب وضع حدود لاعتماد الائتمان.

تقوم المجموعة، باستخدام الضمانات لتخفيض الأرصدة المعرضة لخطر الائتمان لمستوى مقبول. إن السياسة الائتمانية تقوم بتحديد نوع الضمان المطلوب لكل نوع من أنواع المعاملات كما يتم تحديد أسس تقييم تلك الضمانات ودورية هذا التقييم. تقوم المجموعة بصفة دورية بمراقبة سياسات الائتمان ويقوم مجلس الإدارة باعتماد أي تعديلات على السياسات الائتمانية.

إن الجدول أدناه يبين الأصول المعرضة لخطر الائتمان في بيان المركز المالي المجمع. إن هذه الأرصدة تم الإفصاح عنها دون أخذ الضمانات في الاعتبار:

	2017	2016
النقد والنقد المعادل	2,089,256	5,380,713
استثمارات في مرابحات مدينة	4,300,000	4,300,000
مدينو تمويل	32,443,754	32,532,220

يتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. إيضاح رقم (7) يبين تحليل أعمار مدينو التمويل وحركة المخصص.

خطر السيولة

إن خطر السيولة يستوجب على المجموعة الاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وأوراق مالية عالية السيولة بالإضافة إلى إتاحة مصادر التمويل اللازمة من خلال الاتفاق على تسهيلات ائتمانية توفر السيولة اللازمة للمجموعة. تعمل المجموعة على توفير مصادر تمويل متنوعة وإدارة موجوداتها لتوفير السيولة المطلوبة مع مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية وموقف السيولة وتوفير الضمانات اللازمة للحصول على تمويل بصورة منتظمة عند الحاجة.

إن الجدول التالي يبين تحليل للالتزامات المالية للمجموعة على مدار الفترات المتوقعة من تاريخ البيانات المالية المجمعة. إن الأرصدة المفصح عنها هي التدفقات النقدية غير المخصومة طبقاً لتواريخ التعاقد:

2017			
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	2,682,893	-	-
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	1,495,961	2,824,119	2,483,989

2016			
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	1,873,886	-	-
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	2,006,009	5,065,597	4,404,463

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

تدير المجموعة رأسمالها للتأكد من أن شركات المجموعة سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى جانب توفير أعلى عائد للأطراف المعنية من خلال الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافي الديون (التمويل مخصوماً منه النقد والنقد المعادل) وحقوق الملكية (متضمنة رأس المال، الاحتياطيات، الأرباح المرحلة وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة).

معدّل الرفع المالي:

إن معدّل الرفع المالي في نهاية السنة هو كما يلي:

	2017	2016
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	6,492,205	10,941,448
النقد والنقد المعادل	(2,120,943)	(5,391,372)
صافي الدين	4,371,262	5,550,076
حقوق الملكية	35,980,969	35,801,847
نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية (%)	12	16

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للموجودات والالتزامات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة. الأسعار المعلنة لموجودات أو التزامات مماثلة في سوق غير نشط. مدخلات – يمكن ملاحظتها - بخلاف الأسعار المعلنة للأدوات المالية.
- المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند مدخلاتها على بيانات سوق يمكن ملاحظتها.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في		مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات هامة غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
	2017	2016				
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:						
- أسهم محلية غير مسعرة	3,220,978	3,258,980	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد	لا يوجد
- أسهم أجنبية غير مسعرة	648,000	724,926	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد	لا يوجد
- صناديق محلية غير مدرجة	2,551	2,551	المستوى 2	صافي قيمة الوحدات	صافي قيمة الوحدات	لا يوجد
استثمارات متاحة للبيع:						
- أسهم أجنبية غير مسعرة	1,450,536	1,641,497	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد	لا يوجد

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري (لكن يشترط الإفصاح عن القيمة العادلة):

ترى إدارة المجموعة أن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المعترف بها في البيانات المالية المجمعة تعادل تقريباً قيمتها العادلة.

4. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الاستثمارات

عند اقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "المتاحة للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إذا تم اقتناءها مبدئياً بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء، حيث أنه من الممكن تقدير قيمها العادلة بصورة موثوقة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات "متاحة للبيع".

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند اقتناء العقارات ما إذا كان يجب تصنيفها كعقارات بغرض المتاجرة أو استثمارات عقارية.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات بغرض المتاجرة إذا كان قد تم اقتنائها بصفة أساسية ليتم إعادة بيعها في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال.

كما تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كاستثمارات عقارية في حالة اقتنائها بغرض الحصول على إيرادات من تأجيرها أو الاستفادة من زيادة قيمتها الرأسمالية.

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي تخص المستقبل والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والالتزامات خلال السنوات المالية القادمة.

قياس القيمة العادلة وآليات التقييم

إن بعض موجودات والتزامات المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة المجموعة بتحديد الطرق والمدخلات الرئيسية المناسبة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة، وفي حالة عدم توافر بيانات سوق يمكن ملاحظتها تقوم المجموعة بالاستعانة بمقيم خارجي مؤهل للقيام بعملية التقييم. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في إيضاحات (3.3 و10).

دليل الانخفاض في قيمة الاستثمارات

تحدد المجموعة الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض طويل الأجل أو مادي في قيمة الاستثمارات المصنفة ضمن "الاستثمارات المتاحة للبيع". إن تحديد الانخفاض طويل الأجل أو المادي يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في هذا الشأن. بالإضافة لذلك تقوم المجموعة بتقييم ضمن عوامل متعددة التذبذب المعتاد في أسعار الأسهم المدرجة والتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم للاستثمارات غير المسعرة. إن الانخفاض في القيمة يعتبر ملائماً عندما يكون هناك دليل موضوعي على تدهور المركز المالي للشركة المستثمر فيها أو في الصناعة التي تعمل بها وكذلك في أداء القطاع والتكنولوجيا وعوامل أخرى تشغيلية ومالية مرتبطة بالتدفقات النقدية. يبين إيضاح 19 أثر ذلك على البيانات المالية المجمعة.

انخفاض قيمة مدينو التمويل

يتم تقدير الانخفاض في قيمة المدينين في ضوء خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير فى التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة فى الإقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد. يتم تكوين مخصص محدد لأرصدة مدينو التمويل غير المنتظمة، كما يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (إيضاح 7).

5. النقد والنقد المعادل

	2017	2016
نقد بالصندوق	31,687	10,659
نقد لدى البنوك	2,089,256	5,380,713
	2,120,943	5,391,372

6. استثمارات في مرابحات مدينة

إن الاستثمارات في المرابحات المدينة هي المبالغ المودعة لدى مؤسسات مالية محلية بموجب عقود مرابحة. بلغ متوسط العائد على هذه العقود 1.312% سنوياً (1.125% - 2016).

7. مدينو تمويل

	2017	2016
مدينو التمويل	42,556,616	42,688,940
ناقصاً: إيرادات مؤجلة	(5,615,585)	(5,598,707)
ناقصاً: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(4,497,277)	(4,558,013)
مدينو تمويل – بالصافي	32,443,754	32,532,220

7.1 بلغت مدينو التمويل التي لم يحل موعد استحقاقها 21,423,217 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 (23,708,772 دينار كويتي - 2016).

7.2 إن مدينو التمويل البالغة 15,133,342 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 (12,868,331 دينار كويتي - 2016) مستحقة من 1 إلى 90 يوماً ولم تنخفض قيمتها، ولم يتم تكوين مخصص محدد لها.

7.3 إن مدينو التمويل البالغة 6,000,057 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مستحقة وغير محصلة ومنخفضة القيمة (6,111,837 دينار كويتي - 2016) فيما يلي تحليل أعمار هذه الذمم:

	2017	2016
91 – 180 يوماً	386,894	1,169,113
181 – 365 يوماً	308,197	2,016,054
أكثر من 365 يوماً	5,304,966	2,926,670
المجموع	6,000,057	6,111,837

7.4 فيما يلي الحركة على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

	مخصص محدد	مخصص عام	المجموع
الرصيد في 1 يناير 2016	2,069,207	1,635,947	3,705,154
المحمل خلال السنة	838,333	14,526	852,859
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	2,907,540	1,650,473	4,558,013
صافي المحمل/ (المسترد) خلال السنة	929,844	(990,580)	(60,736)
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	3,837,384	659,893	4,497,277

لتحديد إمكانية استرداد مدينو التمويل، تأخذ المجموعة في الاعتبار أي تغير في الجدارة الائتمانية للذمم المدينة من تاريخ المنح المبدئي للائتمان حتى تاريخ التقرير. تحتفظ المجموعة بضمانات بلغت قيمتها 9,778,411 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 (9,362,640 دينار كويتي - 2016) مقابل مدينو التمويل.

7.5 خلال السنة الحالية استردت المجموعة مبلغ 141,391 دينار كويتي (315,296 دينار كويتي - 2016) من مدينو التمويل المشطوبة وقامت برد المبلغ نفسه إلى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن بيان الدخل المجمع.

8. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

	2017	2016
استثمارات في أسهم محلية غير مدرجة	3,220,978	3,258,980
استثمارات في أسهم أجنبية غير مدرجة	648,000	724,926
استثمارات في صناديق محلية غير مدرجة	2,551	2,551
	3,871,529	3,986,457

تم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام أسس التقييم (إيضاح 3.3).

9. استثمارات متاحة للبيع

تتمثل الاستثمارات المتاحة للبيع في استثمارات أجنبية غير مسعرة تم تحديد القيمة العادلة بإستخدام أسس التقييم (إيضاح 3.3).

10. استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي عقارات تقع في دولة الكويت بتكلفة 1,476,535 دينار كويتي (1,476,535 دينار كويتي - 2016). بلغت القيمة العادلة لهذه العقارات 1,950,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 (1,960,000 دينار كويتي - 2016).

تم التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 بناءً على التقييم الذي أجري في ذلك التاريخ من قبل مقيمين مستقلين غير ذي صلة بالمجموعة. إن هؤلاء المقيمين مرخصين لدى الجهات الرسمية ولديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في المواقع الموجود بها العقارات.

تم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية استناداً إلى طريقة رسملة صافي دخل العقار وعلى أساس أسعار الإيجار السارية بالسوق للوحدات القابلة للتأجير (المستوى 3).

اعتمد معدل الرسملة على أساس معدلات رسملة الدخل الملحوظة للمقيمين والمنطقة التي تقع بها العقارات، ويتم تعديل معدلات رسملة الدخل على أساس دراية المقيمين بأية عوامل متعلقة بشكل خاص بتلك العقارات. بلغ متوسط معدل الرسملة المستخدم 7%.

إن الزيادة في معدل الرسملة سوف تؤدي إلى انخفاض القيمة العادلة بشكل هام والعكس صحيح. تم التقييم بافتراض أن الاستخدام الحالي للعقار هو أفضل استخدام.

11. ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً

	2017	2016
دفعات مقدمة لشراء استثمارات عقارية	300,000	-
مستحق من طرف ذي علاقة (إيضاح 25)	132,146	-
مصاريف مدفوعة مقدماً	23,002	25,252
ذمم موظفين مدينة	32,247	31,430
تأمينات مستردة	34,054	29,244
أخرى	28,895	132,579
	550,344	218,505

12. دائنو مرابحة ووكالة إسلامية

إن المرابحات والوكالات الإسلامية الدائنة ممنوحة من قبل مؤسسات مالية وهي مقومة بالدينار الكويتي. بلغ متوسط معدل التكلفة 5.48% كما في 31 ديسمبر 2017 (5.40% - 2016) سنوياً.

إن المرابحة والوكالة الإسلامية الدائنة مضمونة مقابل رهن الموجودات التالية:

	2017	2016
استثمارات في مرابحات مدينة	4,300,000	4,300,000
حوالة حق على المدينين (صافي)	12,814,210	20,459,488
استثمارات متاحة للبيع	1,160,429	1,313,198
استثمارات عقارية	1,476,535	1,476,535

13. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

	2017	2016
ذمم تجارية دائنة	1,222,274	666,034
توزيعات أرباح دائنة	881,985	705,665
رواتب مستحقة ومستحقات أخرى للموظفين	378,504	349,597
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	52,510	51,140
الزكاة	28,960	35,236
أخرى	118,660	66,214
	2,682,893	1,873,886

14. رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل 30,874,759 دينار كويتي موزعاً على عدد 308,747,591 سهم وبقيمة إسمية 100 فلس للسهم، وجميع الأسهم نقدية.

15. احتياطي قانوني

وفقاً لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع كحد أدنى. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع فيما عدا توزيع نسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تكفي فيها الأرباح المتراكمة لتغطية هذه التوزيعات.

16. احتياطي اختياري

وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل نسبة من ربح السنة، تقررها الجمعية العمومية العادية، إلى الاحتياطي الاختياري. يتم إيقاف هذا التحويل بقرار يتم اتخاذه في اجتماع جمعية عمومية عادية للشركة الأم بناءً على توصية من مجلس الإدارة. لا توجد قيود على التوزيعات من الاحتياطي الاختياري.

17. دخل استثمارات عقارية

	2017	2016
إيرادات إيجار	141,935	128,840
ربح بيع استثمار عقاري	-	430,000
	141,935	558,840

18. إيرادات أخرى

	2017	2016
إيرادات أتعاب تمويل	229,816	189,112
أخرى	120,168	176,718
	349,984	365,830

19. صافي (خسارة) / دخل استثمارات

	2017	2016
التغير في القيمة العادلة لأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	71,073	19,545
إيرادات توزيعات أرباح	82,253	120,360
خسائر انخفاض في قيمة استمارات متاحة للبيع	(190,961)	(74,388)
	(37,635)	65,517

20. تكاليف موظفين

	2017	2016
رواتب وبدلات	808,915	837,412
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	138,214	75,232
إجازات مستحقة	22,952	24,940
مكافآت موظفين	180,000	148,000
أخرى	106,418	83,654
	1,256,499	1,169,238

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

21. مصاريف أخرى

	2017	2016
إيجارات	141,149	131,291
مصاريف أتعاب قضائية	129,730	143,565
عمولات	6,492	8,812
إعلان	6,634	19,303
مصاريف بنكية	6,451	4,810
مصاريف هاتف وانترنت	9,774	15,361
تكاليف نظافة ومراسلة	34,733	31,357
مكافآت اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة	60,500	59,800
استهلاكات وإطفاءات	31,009	28,426
أخرى	170,831	101,309
	597,303	544,034

22. ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2017	2016
ربح السنة	1,722,860	1,682,922
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة للشركة الأم	308,747,591	308,747,591
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	5.58	5.45

23. توزيعات أرباح

انعقدت الجمعية العمومية السنوية في 2 أكتوبر 2017 واعتمدت البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، كما اعتمدت توزيعات أرباح نقدية بواقع 5% عن أرباح عام 2016، على أن يتم التوزيع خصماً من الأرباح المرحلة بمبلغ 1,340,002 دينار كويتي وكذلك خصماً من الاحتياطي الاختياري بمبلغ 203,736 دينار كويتي وكذلك اعتمدت مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بمبلغ 59,800 دينار كويتي عن عام 2016.

اقترح مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 12 مارس 2018 ما يلي:

- توزيع أرباح على مساهمي الشركة الأم بواقع 5% عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، على أن يتم التوزيع خصماً من الأرباح المرحلة بمبلغ 1,371,544 دينار كويتي وكذلك خصماً من الاحتياطي الاختياري بمبلغ 172,194 دينار كويتي.
- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ لا شيء دينار كويتي عن عام 2017.
- مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بمبلغ 60,500 دينار كويتي عن عام 2017.

إن تلك الاقتراحات خاضعة لموافقة مساهمي الشركة الأم في الجمعية العمومية.

24. الشركات التابعة

هيكل المجموعة:

إسم الشركة	نسبة الملكية (%)		النشاط	بلد التأسيس
	2017	2016		
شركة منارة تساهيل العقارية ذ.م.م.	99	99	إدارة مشاريع	الكويت
شركة المنار إكسبرس للاستشارات التسويقية ذ.م.م.	50	50	أنشطة استشارات	الكويت
شركة المنار الوطنية للاستشارات الإدارية ذ.م.م.	50	50	أنشطة استشارات	الكويت

بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 1,887,531 دينار كويتي (1,559,014 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016)، كما بلغت خسائر الشركات التابعة 35,751 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (أرباح بقيمة 371,046 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016).

25. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بالمجموعة وعائلاتهم والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية فيها. تتم كافة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس تبادل تجاري بحت، ويتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تظهر في هذه البيانات المالية المجمعة هي كما يلي:

	2017	2016
الأرصدة		
أ) مدينو التمويل	49,308	110,880
ب) مستحق من طرف ذي علاقة (إيضاح 11)	132,146	-
ج) مزايا الإدارة العليا دائنة	631,091	580,036
المعاملات		
أ) مدفوعات موظفي الإدارة الرئيسيين رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	566,354	569,982
ب) مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة	60,500	59,800

قامت المجموعة بتوقيع اتفاقية مع أحد الشركات "طرف ذي علاقة" لتحصيل الأقساط المستحقة من بعض مدينو التمويل نيابة عن المجموعة، بلغت المتحصلات النقدية من خلال ذلك الطرف نيابة عن الشركة الأم خلال السنة مبلغ 759,376 دينار كويتي. هذا وبلغت الأتعاب المدفوعة لذلك الطرف مبلغ 21,754 دينار كويتي.

26. معلومات القطاع

يتم تحديد قطاعات الأعمال استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تنقسم قطاعات الأعمال إلى قطاعين رئيسيين. إن قطاعات الأعمال تمثل قطاعات يمكن تحديدها للمجموعة، حيث تقوم بتقديم منتجات أو خدمات تتعرض لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التي توجد في قطاعات أعمال أخرى.

2017	تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع
إيرادات القطاع	3,162,767	104,300	579,800	3,846,867
مصاريف القطاع	(438,617)	-	(1,685,390)	(2,124,007)
نتائج القطاع	2,724,150	104,300	(1,105,590)	1,722,860
أصول القطاع	38,864,697	6,798,600	606,187	46,269,484
التزامات القطاع	(7,714,479)	-	(2,574,036)	(10,288,515)

2016	تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع
إيرادات القطاع	4,009,198	624,357	90,117	4,723,672
مصاريف القطاع	(758,234)	-	(2,282,516)	(3,040,750)
نتائج القطاع	3,250,964	624,357	(2,192,399)	1,682,922
أصول القطاع	42,223,592	7,104,489	286,259	49,614,340
التزامات القطاع	11,607,482	-	2,205,011	13,812,493

27. التزامات محتملة

	2017	2016
خطابات ضمان	5,250	5,670
التزامات رأسمالية لشراء عقار	550,000	-

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

المحتويات

تقرير مراقب الحسابات المستقل 173

بيان المركز المالي المجمع 175

بيان الدخل الشامل المجمع 176

بيان التغييرات في حقوق الملكية المجمع 177

بيان التدفقات النقدية المجمع 178

ايضاحات حول المعلومات المالية المجمعة 179

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار الدوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويـت

هاتف : 8060 2243 - 2240 8844 965+
فاكس : 2080 2245 - 2240 8855 965+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين

شركة المنار للتمويل والإجارة

شركة مساهمة كويتية مقفلة

دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك (ال"شركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016 وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية المجمعة، والتي تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما هي مطبقة بدولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، كما التزمنا بمسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسئوليات الإدارة والمسئولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما هي مطبقة بدولة الكويت، وعن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسئولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسئولين عن الحوكمة مسئولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين (تتمة)

شركة المنار للتمويل والإجارة

شركة مساهمة كويتية مقفلة

دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الإهمال أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسئوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على وتنفيذ عملية التدقيق للمجموعة. نتحمل المسئولية كاملةً عن رأي تدقيقنا.

نقوم بالتواصل مع المسئولين عن الحوكمة، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يتعلق بالنطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي قد يتم تحديدها خلال عملية التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة، على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

طلال يوسف المزيني
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

طلال يوسف المزيني
سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 6 يونيو 2017

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2016	2015
الأصول			
النقد والنقد المعادل	5	5,391,372	5,166,009
استثمارات في مرابحات مدينة	6	4,300,000	3,000,000
مدينو تمويل	7	32,532,220	37,703,470
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	8	3,986,457	3,764,004
استثمارات متاحة للبيع	9	1,641,497	1,715,883
استثمارات عقارية	10	1,476,535	2,146,535
ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً	11	218,505	264,358
موجودات أخرى		67,754	32,852
مجموع الأصول		**49,614,340**	**53,793,113**
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	12	10,941,448	14,302,911
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	13	1,873,886	2,861,162
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		997,159	966,377
مجموع الالتزامات		**13,812,493**	**18,130,450**
حقوق الملكية			
رأس المال	14	30,874,759	30,874,759
علاوة إصدار		312,020	312,020
احتياطي قانوني	15	1,825,064	1,653,604
احتياطي اختياري	16	1,442,352	1,356,461
أرباح مرحلة		1,340,002	1,458,169
مجموع حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم		35,794,197	35,655,013
حقوق الجهات غير المسيطرة		7,650	7,650
مجموع حقوق الملكية		**35,801,847**	35,662,663
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		49,614,340	53,793,113

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

كريم التاجي
رئيس مجلس الإدارة

بدر الغانم
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2016	2015
الإيـرادات			
إيرادات تمويل		3,733,485	3,773,536
دخل استثمارات عقارية	17	558,840	165,062
إيرادات أخرى	18	365,830	561,435
صافي دخل/ (خسارة) استثمارات	19	65,517	(275,636)
		4,723,672	4,224,397
المصاريف			
تكاليف تمويل		758,234	574,720
تكاليف موظفين	20	1,169,238	1,367,243
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	7	537,563	125,337
مصاريف أخرى	21	544,034	552,747
		3,009,069	2,620,047
الربح قبل الاستقطاعات		1,714,603	1,604,350
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		(15,431)	(14,439)
الزكاة		(16,250)	(18,439)
صافي ربح السنة		1,682,922	1,571,472
بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		1,682,922	1,571,472
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	22	5.45	5.09

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم							حقوق الجهات غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	أرباح مرحلة	المجموع			
الرصيد في 1 يناير 2015	30,874,759	312,020	1,493,169	1,196,026	1,751,302	35,627,276		7,650	35,634,926
توزيعات نقدية (إيضاح 23)	-	-	-	-	(1,543,735)	(1,543,735)		-	(1,543,735)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	1,571,472	1,571,472		-	1,571,472
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	160,435	160,435	(320,870)	-		-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	30,874,759	312,020	1,653,604	1,356,461	1,458,169	35,655,013		7,650	35,662,663
توزيعات نقدية (إيضاح 23)	-	-	-	(85,569)	(1,458,169)	(1,543,738)		-	(1,543,738)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	1,682,922	1,682,922		-	1,682,922
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	171,460	171,460	(342,920)	-		-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	30,874,759	312,020	1,825,064	1,442,352	1,340,002	35,794,197		7,650	35,801,847

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2016	2015
أنشطة تشغيلية			
صافي ربح السنة		1,682,922	1,571,472
التعديلات لـ:			
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		537,563	125,337
ربح بيع استثمار عقاري		(430,000)	-
استهلاكات وإطفاءات		28,426	30,026
صافي (دخل)/ خسارة استثمارات		(65,517)	275,636
إيرادات مرابحات مدينة		(40,836)	(40,628)
تكاليف تمويل		758,234	574,720
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		75,232	339,371
ربح العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل		2,546,024	2,875,934
مدينو تمويل		4,430,779	(6,246,135)
ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً		49,947	51,143
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		-	35,203
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		(1,401,134)	709,977
المدفوع لمكافأة نهاية خدمة الموظفين		(44,450)	(16,768)
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		5,581,166	(2,590,646)
أنشطة استثمارية			
استثمار في مرابحات مدينة		(1,300,000)	-
إيرادات مرابحات مستلمة		36,742	40,628
المحصل من بيع استثمار عقاري		1,100,000	-
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		120,360	83,087
شراء موجودات أخرى		(63,328)	(15,442)
صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من الأنشطة الاستثمارية		(106,226)	108,273
أنشطة تمويلية			
صافي (المسدد)/ المحصل من دائنو مرابحة ووكالة إسلامية		(3,361,463)	7,374,951
توزيعات أرباح مدفوعة		(1,129,880)	(1,387,185)
تكاليف تمويل مدفوعة		(758,234)	(574,720)
صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من الأنشطة التمويلية		(5,249,577)	5,413,046
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		225,363	2,930,673
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		5,166,009	2,235,336
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	5	5,391,372	5,166,009

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسست شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة) "الشركة الأم" في دولة الكويت في عام 2003 بموجب كتاب التصريح بالتأسيس رقم 4857 مجلد 1 المؤرخ في 6 ديسمبر 2003.

إن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") هي ممارسة كافة أنشطة التمويل والاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

إن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي ما يلي:

1) القيام بكافة عمليات منح التسهيلات الائتمانية للمستهلكين.
2) تقديم كافة منتجات التأجير مثل التأجير التشغيلي أو التمويلي.
3) حشد الموارد للتمويل بالإجارة وترتيب عمليات تمويل جماعي للإجارة.
4) تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساومة أو غيرها من العقود.
5) الاستثمار العقاري وتطوير وتنمية الأراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية والمخازن بقصد بيعها أو تأجيرها.
6) القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية.
7) تأسيس صناديق الاستثمار لحساب الشركة الأم أو للغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل أو الخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة.
8) الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم هذه الشركات.
9) القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة الأم أو لعملائها أو للغير.
10) إدارة المحافظ بكافة أشكالها واستثمار وتنمية أموال عملائها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محلياً أو في الخارج.
11) تمثيل أو اقتناء الشركات الوطنية والأجنبية التي تتشابه مع الشركة الأم في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منتجاتها وخدماتها المالية محلياً وعالمياً وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة.

تخضع الشركة الأم لتعليمات ورقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص. ب. 22828 الصفاة 13089 – الكويت.

بتاريخ 1 فبراير 2016، تم نشر قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في الجريدة الرسمية. إن القانون الجديد واجب التطبيق اعتباراً من 26 نوفمبر 2012. بموجب القانون الجديد، تم إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته. بتاريخ 12 يوليو 2016 صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 وتم نشرها في جريدة الكويت اليوم بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي بموجبها تم إلغاء اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012. وعلى الشركات أن توفق أوضاعها طبقاً لأحكام القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام اللائحة التنفيذية.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 1 يونيو2017 وهي تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. إن للجمعية العمومية للمساهمين صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، كما هي مطبقة في دولة الكويت على المؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

لقد تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع التي تسجل وفقاً للقيمة العادلة كما هو وارد فى السياسات المحاسبية أدناه.

2.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

2.2.1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية في هذه البيانات المالية المجمعة، وهي المعايير التي أصبحت واجبة التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2016 أو بعد ذلك التاريخ. وعلى الرغم من أنه لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة أي أثر مادي على المبالغ المفصح عنها للسنة الحالية أو السنوات السابقة، إلا أنها قد تؤثر على محاسبة المعاملات أو الترتيبات التعاقدية المستقبلية.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية المتعلقة بمبادرة الإفصاح.
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 الترتيبات التعاقدية المشتركة المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للاستحواذ على الحصص في العمليات المشتركة.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الممتلكات، الآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 الموجودات غير الملموسة، وذلك بشأن إيضاح طرق الاستهلاك والإطفاء المقبولة.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الممتلكات، الآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 41 الزراعة: النباتات في مرحلة الإثمار.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 27 البيانات المالية المنفصلة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة لتكون المحاسبة عنها اختياريا باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة.
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 البيانات المالية المجمعة، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، وذلك فيما يتعلق بتطبيق استثناء التجميع على المنشآت الاستثمارية.
- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2012 – 2014 والتي تشمل تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 5، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 19 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 34.

2.2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها ليست واجبة التطبيق بعد

لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها ليست واجبة التطبيق بعد:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2014 – 2016 بتعديل المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي 1 و12 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28. يسري العمل بالتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 أو بعدها، بينما يسري العمل بالتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2017 أو بعدها.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية لتوفير الإفصاحات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة عن أنشطة التمويل. يسري العمل بهذه التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2017 أو بعدها.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 40 الاستثمارات العقارية: ترتبط تلك التعديلات بتعديل نص الفقرة رقم 57 لتنص على أن تقوم المنشاة بتحويل أي عقار إلى استثمار عقاري أو من استثمار عقاري فقط عند وجود دليل على التغير في استخدامه. ويقع التغير في استخدام العقار في حال استوفى العقار أو لم يستوف تعريف معنى الاستثمار العقاري. لا يعتبر تغيير الإدارة نيتها لاستخدام العقار في حد ذاته دليلًا على تغير استخدامه. وقد تم تعديل الفقرة لتنص على أن قائمة الأمثلة التي تضمنتها هي قائمة غير شاملة. يسري العمل بهذه التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 أو بعدها.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (النسخ المعدلة في 2009 و2010 و2013 و2014).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

- تم إصدار النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والتي تشمل متطلبات محاسبة الأدوات المالية، والتي تحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. يتضمن المعيار متطلبات للأمور التالية:
  - **التصنيف والقياس:** يتم تصنيف الموجودات المالية بالرجوع إلى نموذج الأعمال والذي من خلاله تم الاحتفاظ بها وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية. تقدم نسخة 2014 من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 فئة "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" لبعض أدوات الدين. يتم تصنيف المطلوبات المالية بطريقة مماثلة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 39، ولكن هناك اختلافات في متطلبات تطبيق قياس مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة نفسها.
  - **انخفاض القيمة:** تقدم نسخة 2014 من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذج "خسارة الائتمان المتوقعة" لقياس انخفاض قيمة الموجودات المالية، لذلك لم يعد ضرورياً وقوع حدث ائتماني قبل الاعتراف بخسارة الائتمان.
  - **محاسبة التحوط:** يقدم نموذج محاسبة تحوط جديد، تم تصميمه ليكون متماشياً بشكل أقرب مع أنشطة إدارة المخاطر لدى المنشآت عند التحوط للمخاطر المالية وغير المالية.
  - **إلغاء الاعتراف:** تم استخدام نفس متطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39.
- المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 في مايو 2014، وهو واجب التطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. أسس المعيار رقم 15 نموذج شامل واحد تستعين به المنشآت في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. سوف يحل المعيار رقم 15 محل الإرشادات السارية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم 18 الإيرادات ورقم 11 عقود الإنشاءات وما يتصل بها من تفسيرات عندما يسري العمل به.

ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 على أنه يتعين على المنشأة الاعتراف بإيراداتها بطريقة تتماشى مع تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه لقاء تلك السلع أو الخدمات.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 في يناير 2016 على أن يتم العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2019 أو بعدها. حيث يتناول المعيار تفصيلات حول كيفية قيام المنشأة المعدة للتقارير وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية بالاعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. يقدم المعيار للمستأجر نموذج محاسبة واحد بحيث يتعين بموجبه على المستأجرين تسجيل موجودات ومطلوبات جميع عقود الإيجار الا إذا كانت مدة عقود الإيجار 12 شهراً أو أقل، أو كانت قيمة الأصل المعني غير هامة. وفي ظل هذا المعيار، يستمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلي أو تمويلي، مع بقاء منهج المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 بشأن محاسبة المؤجر دون تغيير إلى حد كبير عن سلفه معيار المحاسبة الدولي رقم 17.

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 البيانات المالية المجمعة، وعلى معيار المحاسبة الدولي رقم 28 الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011)، وذلك بشأن معالجة بيع الموجودات أو مشاركتها بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. تم تأجيل تاريخ سريان هذه التعديلات لأجل غير مسمى.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة على البيانات المالية للمجموعة عند دخولها حيز النفاذ. كما تتوقع ألا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات أي أثر مادي على بياناتها المالية في فترة التطبيق الأولي لها، وذلك باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية 9 و15 و16.

وقد ينتج عن تطبيق المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي 15 و9 أثر مادي على المبالغ والإفصاحات الواردة ضمن البيانات المالية للمجموعة فيما يتعلق بالإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة. وقد ينتج كذلك عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 أثر مادي على المبالغ والإفصاحات الواردة ضمن البيانات المالية للمجموعة فيما يتعلق بالإيجارات.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم وشركاتها التابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للشركة: (أ) القدرة على التحكم في الجهة المستثمر بها؛ (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها؛ و(ج) القدرة على استخدام التحكم في الشركة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تسيطر الشركة الأم على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المباعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة والجهات غير المسيطرة. يتم توزيع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة أو الجهات غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم تعديل البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أوالخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين: (أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و (ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة. تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة "سابقاً" في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، أو التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الإقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للإقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الإقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرة من المجموعة مقابل الإقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالإقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئي للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء، باستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الإقتناء. في حال زيادة صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجمع كأرباح.

يتم قياس حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بنسبة حصة الحقوق غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة أو بالقيمة العادلة لتلك الحصة. يتم اختيار طريقة القياس لكل معاملة على حدة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة -إن وجدت -في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل المجمع المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الاقتناء إلى بيان الدخل المجمع كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الاقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت.

لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات. إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل المجمع مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أياً من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

2.3.2 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"). حيث يتم إدراج تكاليف المعاملة المتعلقة بالإقتناء مباشرة في بيان الدخل المجمع.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل " وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية "متاحة للبيع" و"قروض ومدينون". تقوم المجموعة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في حالة ما إذا تم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو تم تحديدها كذلك عند الاقتناء.

يتم الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بقيمتها العادلة. ويتم إثبات صافي الأرباح والخسائر في بيان الدخل المجمع التي تتضمن التوزيعات النقدية والفوائد المكتسبة من الأصل المالي ويتم إدراجها في سطر "أرباح وخسائر أخرى". يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.3.

القروض والمدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت القروض والمدينين (مدينو التمويل والمرابحات المدينة والمدينين الآخرون) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كـ (أ) قروض ومدينون أو (ب) محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة. في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات "المتاحة للبيع"، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة من قبل ضمن بند احتياطي التغير في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية.

يتم إثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل المجمع عند ثبوت حق المجموعة في استلام تلك التوزيعات، ويتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الآخر.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع مباشرة عند وجود دليل إيجابي- نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات - أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل سوف تتأثر.

إن الانخفاض الهام أو الدائم في القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

إن الدليل الموضوعي للانخفاض فى محفظة العملاء يمكن أن يتضمن خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير فى التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة فى الإقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد.

يتم تكوين مخصص محدد للانخفاض في القيمة لمواجهة خطر الائتمان بالنسبة للمدينون وذلك عند وجود دليل موضوعي للمجموعة بأنها لن تستطيع تحصيل كافة المبالغ المستحقة لها. إن مقدار المخصص المحدد هو الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المستردة للأصل والتي يتم تحديدها اعتماداً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار استبعاد المبالغ القابلة للاسترداد للكفالات والضمانات مخصومة بناءً على معدل العائد الفعلي. يتم الاعتراف بقيمة ذلك المخصص في بيان الدخل المجمع.

بالإضافة إلى ذلك، وطبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقدر خسائر الانخفاض في القيمة بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بعد خصمها باستخدام متوسط سعر الفائدة الفعلي المستخدم أساساً للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة مباشرة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. لاحقاً، وفي حالة تحصيل الذمم التي سبق إعدامها يتم إدراجها في بيان الدخل المجمع.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل للفترة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديد علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال بيان الدخل وفي حدود القيمة الدفترية للدخل في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة للأسهم المصنفة كمتاحة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل المجمع، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

الاستبعاد

تقوم المجموعة بحذف الأصل المالي من الدفاتر فقط عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من هذا الأصل أو عندما تقوم بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها في الأصل إلى طرف آخر.

فى حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل فى بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية "متضمنة المرابحات والوكالات الدائنة والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى" بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم إدراج الفرق بين المتحصلات (بعد خصم تكلفة المعاملة) والقيمة التي يجب الوفاء بها في بيان الدخل على مدار فترة الاقتراض باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

الاستبعاد

يتم حذف المطلوبات المالية فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنين في بيان الدخل المجمع.

2.3.3 استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها لتحقيق إيجارات و/أو زيادة قيمتها الرأسمالية (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء المحتفظ بها لنفس هذه الأغراض). يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة.

وبعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم بتاريخ كل تقرير مراجعة المبالغ المسجلة على أساس فردي لتقييم ما إذا كانت مسجلة بأكثر من مبالغها القابلة للاسترداد. يتم احتساب مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، حينما تتجاوز القيم المسجلة مبالغها القابلة للاسترداد.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند البيع أو عندما يتم الاستبعاد من الاستخدام بشكل دائم وعدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة من عدم الاعتراف (يتم احتسابه على أنه الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل المجمع للفترة التي تم فيها عدم الاعتراف.

2.3.4 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.5 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايا محددة. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام المجموعة.

2.3.6 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من المساهمين.

2.3.7 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تقوم الشركة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية. يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل المجمع.

2.3.8 الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المحصل أو المستحق. يتم تخفيض الايرادات بالمردودات المتوقعة وأي مسموحات أو خصومات أخرى.

- يتم إثبات إيرادات عقود المرابحة والوكالة على أساس التوزيع الزمني.
- يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بطريقة القسط الثابت على مدار مدة العقد.
- يتم إثبات توزيعات الأرباح عندما ينشأ حق المجموعة في استلامها.
- تدرج فوائد الودائع على أساس التوزيع الزمني.
- يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

2.3.9 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر. يتم تصنيف كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجارات تشغيلية.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار.

يتم توزيع إيراد الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المستأجرة وفقاً لعقود إيجار تمويلي كموجودات للمجموعة بقيمتها العادلة في بداية الإيجار أو، إذا كانت أقل، بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي المجمع مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل المجمع بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.3.10 الزكاة

يتم احتساب الزكاة وفقاً لتوصية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقوم الشركة الأم باحتساب الزكاة الواجبة على كل سهم وإعلام المساهمين بذلك، ويتولى المساهم إخراج زكاة أسهمه.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات ومخاطر القيمة العادلة الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسواق) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تتركز إدارة المجموعة لهذه المخاطر المالية في التقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغييرات الطويلة والقصيرة الأجل في عوامل السوق.

مخاطر السوق

خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملة الأجنبية في الخطر الناتج من المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المثبتة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقوم المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في المراقبة الدقيقة للتغيرات في أسعار العملة بالإضافة إلى تأثيرها على الوضع المالي للمجموعة وذلك على مدار العام.

إدارة مخاطر العملات الأجنبية

تقوم المجموعة بإتمام بعض المعاملات المدرجة بعملات أجنبية ومن ثم ينشأ خطر الانكشاف لمخاطر تقلبات أسعار الصرف. يتم إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في حدود السياسة المعتمدة ومن خلال الرصد المتواصل لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. بتاريخ البيانات المالية المجمعة لا يوجد أدوات مالية هامة بعملات اجنبية.

خطر سعر الفائدة

تعمل المجموعة وفقاً للشريعة الإسلامية وبالتالي فهي لا تتعرض لمخاطر سعر الفائدة.

خطر السعر

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية ومتابعة القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة بشكل دورى بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها في الوقت المناسب.

خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة المجموعة نتيجة عدم قدرتها على تحصيل المديونية نتيجة إخلال الطرف الآخر بالالتزامات المالية تجاه المجموعة.

يتم إدارة خطر الائتمان على مستوى المجموعة. تتمثل الموجودات المعرضة لخطر الائتمان في النقد والنقد المعادل ومدينو التمويل والوكالات والمرابحات الاستثمارية المدينة.

تقوم المجموعة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والوكالات والمرابحات الاستثمارية من خلال التعامل مع مؤسسات مالية محلية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التمويل من خلال وضع سياسات ائتمانية يتم من خلالها تجنب التركز الائتماني من خلال توزيع محفظة التمويل على عدد كبير من العملاء بالإضافة إلى تحديد الضمانات الضرورية الواجب الحصول عليها من العملاء بجانب وضع حدود لاعتماد الائتمان.

تقوم المجموعة، باستخدام الضمانات لتخفيض الأرصدة المعرضة لخطر الائتمان لمستوى مقبول. إن السياسة الائتمانية تقوم بتحديد نوع الضمان المطلوب لكل نوع من أنواع المعاملات كما يتم تحديد أسس تقييم تلك الضمانات ودورية هذا التقييم. تقوم المجموعة بصفة دورية بمراقبة سياسات الائتمان ويقوم مجلس الإدارة باعتماد أي تعديلات على السياسات الائتمانية.

إن الجدول أدناه يبين الأصول المعرضة لخطر الائتمان في بيان المركز المالي المجمع. إن هذه الأرصدة تم الإفصاح عنها دون أخذ الضمانات في الاعتبار:

	2016	2015
النقد والنقد المعادل	5,380,713	5,148,692
استثمارات في مرابحات مدينة	4,300,000	3,000,000
مدينو تمويل	32,532,220	37,703,470
ذمم مدينة أخرى	-	102,325

يتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. إيضاح رقم (7) يبين تحليل أعمار مدينو التمويل وحركة المخصص.

خطر السيولة

إن خطر السيولة يستوجب على المجموعة الاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وأوراق مالية عالية السيولة بالإضافة إلى إتاحة مصادر التمويل اللازمة من خلال الاتفاق على تسهيلات ائتمانية توفر السيولة اللازمة للمجموعة. تعمل المجموعة على توفير مصادر تمويل متنوعة وإدارة موجوداتها لتوفير السيولة المطلوبة مع مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية وموقف السيولة وتوفير الضمانات اللازمة للحصول على تمويل بصورة منتظمة عند الحاجة.

إن الجدول التالي يبين تحليل للالتزامات المالية للمجموعة على مدار الفترات المتوقعة من تاريخ البيانات المالية المجمعة. إن الأرصدة المفصح عنها هي التدفقات النقدية غير المخصومة طبقاً لتواريخ التعاقد:

	2016		
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	1,873,886	-	-
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	2,006,009	5,065,597	4,404,463

	2015		
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	2,861,162	-	-
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	810,445	6,165,613	8,137,298

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

تدير المجموعة رأسمالها للتأكد من أن شركات المجموعة سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى جانب توفير أعلى عائد للأطراف المعنية من خلال الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافي الديون (التمويل مخصوماً منه النقد والنقد المعادل) وحقوق الملكية (متضمنة رأس المال، الاحتياطيات، الأرباح المرحلة وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة).

معدّل الرفع المالي:

إن معدّل الرفع المالي في نهاية السنة هو كما يلي:

	2016	2015
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	10,941,448	14,302,911
النقد والنقد المعادل	(5,391,372)	(5,166,009)
صافي الدين	5,550,076	9,136,902
حقوق الملكية	35,801,847	35,662,663
نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية (%)	16	26

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للموجودات والالتزامات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة. الأسعار المعلنة لموجودات أو التزامات مماثلة في سوق غير نشط. مدخلات – يمكن ملاحظتها - بخلاف الأسعار المعلنة للأدوات المالية.
- المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند مدخلاتها على بيانات سوق يمكن ملاحظتها.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في 2016	القيمة العادلة كما في 2015	مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات هامة غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:						
- أسهم محلية غير مسعرة	2,055,380	2,031,853	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد	لا يوجد
- أسهم أجنبية غير مسعرة	724,926	761,426	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد	لا يوجد
- أسهم محلية غير مسعرة	1,203,600	968,174	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد	لا يوجد
- صناديق محلية غير مدرجة	2,551	2,551	المستوى 2	صافي قيمة الوحدات	صافي قيمة الوحدات	لا يوجد

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري (لكن يشترط الإفصاح عن القيمة العادلة):

ترى إدارة المجموعة أن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المعترف بها في البيانات المالية المجمعة تعادل تقريباً قيمتها العادلة.

4. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الاستثمارات

عند اقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "المتاحة للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إذا تم اقتناءها مبدئياً بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء، حيث أنه من الممكن تقدير قيمها العادلة بصورة موثوقة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات "متاحة للبيع".

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند اقتناء العقارات ما إذا كان يجب تصنيفها كعقارات بغرض المتاجرة أو استثمارات عقارية.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات بغرض المتاجرة إذا كان قد تم اقتنائها بصفة أساسية ليتم إعادة بيعها في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال.

كما تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كاستثمارات عقارية في حالة اقتنائها بغرض الحصول على إيرادات من تأجيرها أو الاستفادة من زيادة قيمتها الرأسمالية.

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي تخص المستقبل والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والالتزامات خلال السنوات المالية القادمة.

قياس القيمة العادلة وآليات التقييم

إن بعض موجودات والتزامات المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة المجموعة بتحديد الطرق والمدخلات الرئيسية المناسبة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة، وفي حالة عدم توافر بيانات سوق يمكن ملاحظتها تقوم المجموعة بالاستعانة بمقيم خارجي مؤهل للقيام بعملية التقييم. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في إيضاحات (3.3 و10).

دليل الانخفاض في قيمة الاستثمارات

تحدد المجموعة الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض طويل الأجل أو مادي في قيمة الاستثمارات المصنفة ضمن "الاستثمارات المتاحة للبيع". إن تحديد الانخفاض طويل الأجل أو المادي يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في هذا الشأن. بالإضافة لذلك تقوم المجموعة بتقييم ضمن عوامل متعددة التذبذب المعتاد في أسعار الأسهم المدرجة والتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم للاستثمارات غير المسعرة. إن الانخفاض في القيمة يعتبر ملائماً عندما يكون هناك دليل موضوعي على تدهور المركز المالي للشركة المستثمر فيها أو في الصناعة التي تعمل بها وكذلك في أداء القطاع والتكنولوجيا وعوامل أخرى تشغيلية ومالية مرتبطة بالتدفقات النقدية. يبين إيضاح 19 أثر ذلك على البيانات المالية المجمعة.

انخفاض قيمة مدينو التمويل

يتم تقدير الانخفاض في قيمة المدينين في ضوء خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير فى التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة فى الإقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد. يتم تكوين مخصص محدد لأرصدة مدينو التمويل غير المنتظمة، كما يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (إيضاح 7).

5. النقد والنقد المعادل

	2016	2015
نقد بالصندوق	10,659	17,317
نقد لدى البنوك	5,380,713	5,148,692
	5,391,372	5,166,009

6. استثمارات في مرابحات مدينة

إن الاستثمارات في المرابحات المدينة هي المبالغ المودعة لدى مؤسسات مالية محلية بموجب عقود مرابحة. بلغ متوسط العائد على هذه العقود 1.125% سنوياً (1.08% - 2015).

7. مدينو تمويل

	2016	2015
مدينو التمويل	42,688,940	48,144,206
ناقصاً: إيرادات مؤجلة	(5,598,707)	(6,735,582)
ناقصاً: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(4,558,013)	(3,705,154)
مدينو تمويل – بالصافي	32,532,220	37,703,470

7.1 بلغت مدينو التمويل التي لم يحل موعد استحقاقها 23,708,772 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (32,534,310 دينار كويتي – 2015).

7.2 إن مدينو التمويل البالغة 12,868,331 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (11,498,159 دينار كويتي – 2015) مستحقة من 1 إلى 90 يوماً ولم تنخفض قيمتها، ولم يتم تكوين مخصص محدد لها.

7.3 إن مدينو التمويل البالغة 6,111,837 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 مستحقة وغير محصلة ومنخفضة القيمة (4,111,737 دينار كويتي – 2015) فيما يلي تحليل أعمار هذه الذمم:

	2016	2015
91 – 180 يوماً	1,169,113	655,230
181 – 365 يوماً	2,016,054	583,447
أكثر من 365 يوماً	2,926,670	2,873,060
المجموع	6,111,837	4,111,737

7.4 فيما يلي الحركة على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

	مخصص محدد	مخصص عام	المجموع
الرصيد في 1 يناير 2015	1,469,991	1,879,036	3,349,027
المحمل خلال السنة	599,216	(243,089)	356,127
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	2,069,207	1,635,947	3,705,154
المحمل خلال السنة	838,333	14,526	852,859
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	2,907,540	1,650,473	4,558,013

لتحديد إمكانية استرداد مدينو التمويل، تأخذ المجموعة في الاعتبار أي تغير في الجدارة الائتمانية للذمم المدينة من تاريخ المنح المبدئي للائتمان حتى تاريخ التقرير. تحتفظ المجموعة بضمانات بلغت قيمتها 9,362,640 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (10,019,433 دينار كويتي – 2015) مقابل مدينو التمويل.

7.5 خلال السنة الحالية استردت المجموعة مبلغ 315,296 دينار كويتي (230,790 دينار كويتي – 2015) من مدينو التمويل المشطوبة وقامت برد المبلغ نفسه إلى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن بيان الدخل المجمع.

8. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

	2016	2015
استثمارات في أسهم محلية غير مدرجة	3,258,980	3,000,027
استثمارات في أسهم أجنبية غير مدرجة	724,926	761,426
استثمارات في صناديق محلية غير مدرجة	2,551	2,551
	3,986,457	3,764,004

تم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام أسس التقييم (إيضاح 3.3).

9. استثمارات متاحة للبيع

تتمثل الاستثمارات المتاحة للبيع في استثمارات أجنبية غير مسعرة مدرجة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة حيث لا يوجد لها سعر سوق ولا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها.

10. استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي عقارات تقع في دولة الكويت بتكلفة 1,476,535 دينار كويتي (2,146,535 دينار كويتي – 2015). بلغت القيمة العادلة لهذه العقارات 1,960,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (3,620,000 دينار كويتي – 2015).

تم التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 بناءً على التقييم الذي أجري في ذلك التاريخ من قبل مقيمين مستقلين غير ذي صلة بالمجموعة. إن هؤلاء المقيمين مرخصين لدى الجهات الرسمية ولديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في المواقع الموجود بها العقارات.

تم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية استناداً إلى طريقة رسملة صافي دخل العقار وعلى أساس أسعار الإيجار السارية بالسوق للوحدات القابلة للتأجير (المستوى 3).

اعتمد معدل الرسملة على أساس معدلات رسملة الدخل الملحوظة للمقيمين والمنطقة التي تقع بها العقارات، ويتم تعديل معدلات رسملة الدخل على أساس دراية المقيمين بأية عوامل متعلقة بشكل خاص بتلك العقارات. بلغ متوسط معدل الرسملة المستخدم 7%.

إن الزيادة في معدل الرسملة سوف تؤدي إلى انخفاض القيمة العادلة بشكل هام والعكس صحيح. تم التقييم بافتراض أن الاستخدام الحالي للعقار هو أفضل استخدام.

خلال السنة، قامت المجموعة ببيع أحد الاستثمارات العقارية بمبلغ 1,100,000 دينار كويتي ونتج عن هذه المعاملة ربح بيع بمبلغ 430,000 دينار كويتي.

11. ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً

	2016	2015
مصاريف مدفوعة مقدماً	25,252	22,439
ذمم موظفين مدينة	31,430	18,926
تأمينات مستردة	29,244	28,244
مستحق من طرف ذي علاقة (إيضاح 25)	-	68,576
أخرى	132,579	126,173
	218,505	264,358

12. دائنو مرابحة ووكالة إسلامية

إن المرابحات والوكالات الإسلامية الدائنة ممنوحة من قبل مؤسسات مالية وهي مقومة بالدينار الكويتي. بلغ متوسط معدل التكلفة 5.40% كما في 31 ديسمبر 2016 (5.56% -2015) سنوياً.

إن المرابحة والوكالة الإسلامية الدائنة مضمونة مقابل رهن الموجودات التالية:

	2016	2015
استثمارات في مرابحات مدينة	4,300,000	3,000,000
حوالة حق على المدينين (صافي)	20,459,488	28,300,385
استثمارات متاحة للبيع	1,313,198	1,372,708
استثمارات عقارية	1,476,535	2,146,535

13. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

	2016	2015
ذمم تجارية دائنة	666,034	2,009,507
رواتب مستحقة ومستحقات أخرى للموظفين	349,597	305,413
توزيعات أرباح دائنة	705,665	286,807
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	51,140	35,709
الزكاة	35,236	61,177
أخرى	66,214	162,549
	1,873,886	2,861,162

14. رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل 30,874,759 دينار كويتي موزعاً على عدد 308,747,591 سهم وبقيمة إسمية 100 فلس للسهم، وجميع الأسهم نقدية.

15. احتياطي قانوني

وفقاً لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع كحد أدنى. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع فيما عدا توزيع نسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تكفي فيها الأرباح المتراكمة لتغطية هذه التوزيعات.

16. احتياطي اختياري

وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل نسبة من ربح السنة، تقررها الجمعية العمومية العادية، إلى الاحتياطي الاختياري. يتم إيقاف هذا التحويل بقرار يتم اتخاذه في اجتماع جمعية عمومية عادية للشركة الأم بناءً على توصية من مجلس الإدارة. لا توجد قيود على التوزيعات من الاحتياطي الاختياري.

17. دخل استثمارات عقارية

	2016	2015
إيرادات إيجار	128,840	165,062
ربح بيع استثمار عقاري	430,000	-
	558,840	165,062

18. إيرادات أخرى

	2016	2015
إيرادات أتعاب تمويل	189,112	358,705
أخرى	176,718	202,730
	365,830	561,435

19. صافي دخل/ (خسارة) استثمارات

	2016	2015
التغير في القيمة العادلة لأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	19,545	(202,732)
إيرادات توزيعات أرباح	120,360	83,087
خسائر انخفاض في قيمة استمارات متاحة للبيع	(74,388)	(155,991)
	65,517	(275,636)

20. تكاليف موظفين

	2016	2015
رواتب وبدلات	837,412	788,531
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	75,232	339,371
إجازات مستحقة	24,940	53,903
مكافآت موظفين	148,000	110,000
أخرى	83,654	75,438
	1,169,238	1,367,243

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

21. مصاريف أخرى

	2016	2015
إيجارات	131,291	117,911
عمولات	8,812	36,798
إعلان	19,303	7,397
تكاليف بنكية	4,810	5,630
مصاريف هاتف وانترنت	15,361	25,837
تكاليف نظافة ومراسلة	31,357	29,997
مصاريف أتعاب قضائية	143,565	71,732
مكافآت اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة	59,800	50,000
استهلاكات وإطفاءات	28,426	30,026
أخرى	101,309	177,419
	544,034	552,747

22. ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2016	2015
ربح السنة	1,682,922	1,571,472
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة للشركة الأم	308,747,591	308,747,591
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	5.45	5.09

23. توزيعات أرباح

انعقدت الجمعية العمومية السنوية في 19 سبتمبر 2016 واعتمدت البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، كما اعتمدت توزيعات نقدية بواقع 5% لعام 2015.

اقترح مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 26 مارس 2017 ما يلي:

- توزيع أرباح على مساهمي الشركة الأم بواقع 5% عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، على أن يتم التوزيع خصماً من الأرباح المرحلة بمبلغ 1,340,002 دينار كويتي وكذلك خصماً من الاحتياطي الاختياري بمبلغ 203,736 دينار كويتي.
- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ لا شيء دينار كويتي عن عام 2016.
- مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بمبلغ 59,800 دينار كويتي عن عام 2016.

إن تلك الاقتراحات خاضعة لموافقة مساهمي الشركة الأم في الجمعية العمومية.

24. الشركات التابعة

هيكل المجموعة:

إسم الشركة	نسبة الملكية (%)		النشاط	بلد التأسيس
	2016	2015		
شركة منارة تساهيل العقارية ذ.م.م.	99	99	إدارة مشاريع	الكويت
شركة المنار إكسبرس للاستشارات التسويقية ذ.م.م.	50	50	أنشطة استشارات	الكويت
شركة المنار الوطنية للاستشارات الإدارية ذ.م.م.	50	50	أنشطة استشارات	الكويت

بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 1,559,014 دينار كويتي (2,226,110 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015)، كما بلغت أرباحهم 671,300 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (أرباح بقيمة 123,619 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015).

25. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بالمجموعة وعائلاتهم والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية فيها. تتم كافة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس تبادل تجاري بحت، ويتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تظهر في هذه البيانات المالية المجمعة هي كما يلي:

	2016	2015
أ) **مدينو التمويل**	110,880	70,529
ب) **مستحق من طرف ذي علاقة (شركة بيت التمويل القطري ش.م.ق.م)**	-	68,576
ج) **مزايا الإدارة العليا دائنة**	580,036	544,732
د) **مدفوعات موظفي الإدارة الرئيسيين**		
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	569,982	556,741
هـ) **مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة**	59,800	50,000

26. معلومات القطاع

يتم تحديد قطاعات الأعمال استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تنقسم قطاعات الأعمال إلى قطاعين رئيسيين. إن قطاعات الأعمال تمثل قطاعات يمكن تحديدها للمجموعة، حيث تقوم بتقديم منتجات أو خدمات تتعرض لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التي توجد في قطاعات أعمال أخرى.

2016

	تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع
إيرادات القطاع	4,009,198	624,357	90,117	4,723,672
مصاريف القطاع	(758,234)	-	(2,282,516)	(3,040,750)
نتائج القطاع	3,250,964	624,357	(2,192,399)	1,682,922
أصول القطاع	42,223,592	7,104,489	286,259	49,614,340
التزامات القطاع	11,607,482	-	2,205,011	13,812,493

2015

	تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع
إيرادات القطاع	4,250,591	(110,574)	84,380	4,224,397
مصاريف القطاع	(574,720)	-	(2,078,205)	(2,652,925)
نتائج القطاع	3,675,871	(110,574)	(1,993,825)	1,571,472
أصول القطاع	45,869,479	7,626,424	297,210	53,793,113
التزامات القطاع	16,312,418	-	1,818,032	18,130,450

27. التزامات محتملة

	2016	2015
خطابات ضمان	5,670	5,840

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

المحتويات

تقرير مراقب الحسابات المستقل 197

بيان المركز المالي المجمع 199

بيان الدخل الشامل المجمع 200

بيان التغييرات في حقوق الملكية المجمع 201

بيان التدفقات النقدية المجمع 202

ايضاحات حول المعلومات المالية المجمعة 203

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
ص.ب : 23049 الصفاة 13091
الكويت

هاتف : 8060 2243 - 8844 2240 965+
فاكس : 2080 2245 - 8855 2240 965+

www.deloitte.com

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين

تقرير عن البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة "يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة" والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2015 وكذلك بيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفصيلية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة الشركة الأم هي المسئولة عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت وهي أيضاً المسئولة عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على تلك البيانات المالية المجمعة اعتماداً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة لا تحتوي على أخطاء مادية. إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات بما في ذلك تقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك الأخطار فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي على فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التى حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، فإن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت.

Member of Deloitte Touche Tohmatsu Limited

Deloitte.

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)

دولة الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين (تتمة)

تقرير حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بتلك البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما ورد في دفاتر الشركة الأم، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

بدر عبد الله الوزان
مراقب حسابات مرخص رقم 62 فئة أ
الوزان وشركاه - ديلويت وتوش

الكويت في 3 مارس 2016

بدر عبد الله الوزان
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2015	2014
الأصول			
النقد والنقد المعادل	5	5,166,009	2,235,336
استثمارات في مرابحات مدينة	6	3,000,000	3,000,000
مدينو تمويل	7	37,703,470	31,582,672
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	8	3,764,004	4,001,939
استثمارات متاحة للبيع	9	1,715,885	1,871,876
استثمارات عقارية	10	2,146,535	2,146,535
ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً	11	264,358	315,501
موجودات أخرى		32,852	47,436
مجموع الأصول		53,793,113	45,201,295
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	12	14,302,911	6,927,960
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	13	2,861,162	1,994,635
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		966,377	643,774
مجموع الالتزامات		18,130,450	9,566,369
حقوق الملكية			
رأس المال	14	30,874,759	30,874,759
علاوة إصدار		312,020	312,020
احتياطي قانوني	15	1,653,604	1,493,169
احتياطي اختياري	16	1,356,461	1,196,026
أرباح مرحلة		1,458,169	1,751,302
مجموع حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم		35,655,013	35,627,276
حقوق الجهات غير المسيطرة		7,650	7,650
مجموع حقوق الملكية		35,662,663	35,634,926
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		53,793,113	45,201,295

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بدر عبد الله السميط
رئيس مجلس الإدارة

صلاح محمد الوزان
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2015	2014
الإيـرادات			
إيرادات تمويل		3,773,536	4,094,177
إيرادات أخرى	17	726,497	428,742
		4,500,033	4,522,919
المصاريف			
صافي خسائر/ (أرباح) استثمارات	18	275,636	(97,785)
تكاليف تمويل		574,720	509,984
تكاليف موظفين	19	1,367,243	1,131,147
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	7	125,337	148,719
مصاريف أخرى	20	552,747	558,534
		2,895,683	2,250,599
الربح قبل الاستقطاعات		1,604,350	2,272,320
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		(14,439)	(20,451)
الزكاة		(18,439)	(23,103)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	22	-	(23,000)
صافي ربح السنة		1,571,472	2,205,766
بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		1,571,472	2,205,766
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	21	5.09	7.14

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم						حقوق الجهات غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	أرباح مرحلة	المجموع		
الرصيد في 1 يناير 2014	30,874,759	312,020	1,265,937	1,243,823	(275,029)	33,421,510	7,650	33,429,160
إطفاء الخسائر المتراكمة	-	-	-	(275,029)	275,029	-	-	-
صافي ربح السنة	-	-	-	-	2,205,766	2,205,766	-	2,205,766
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	227,232	227,232	(454,464)	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	30,874,759	312,020	1,493,169	1,196,026	1,751,302	35,627,276	7,650	35,634,926
توزيعات نقدية (إيضاح 22)	-	-	-	-	(1,543,735)	(1,543,735)	-	(1,543,735)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	1,571,472	1,571,472	-	1,571,472
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	160,435	160,435	(320,870)	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	30,874,759	312,020	1,653,604	1,356,461	1,458,169	35,655,013	7,650	35,662,663

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2015	2014
أنشطة تشغيلية			
صافي ربح السنة		1,571,472	2,205,766
التعديلات لـ:			
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		125,337	148,719
استهلاكات وإطفاءات		30,026	34,405
صافي خسائر/ (أرباح) استثمارات		275,636	(97,785)
إيرادات مرابحة مدينة		(40,628)	(32,990)
تكاليف تمويل		574,720	509,984
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		339,371	100,550
ربح العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل		2,875,934	2,868,649
مدينو تمويل		(6,246,135)	8,245,322
ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً		51,143	41,473
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		35,203	-
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		709,977	(3,611,000)
المدفوع لمكافأة نهاية خدمة الموظفين		(16,768)	(4,633)
صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من الأنشطة التشغيلية		(2,590,646)	7,539,811
أنشطة استثمارية			
تصفية استثمار في مرابحة مدينة		-	173,022
إيرادات مرابحة مدينة		40,628	-
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		83,087	40,120
شراء موجودات أخرى		(15,442)	(19,342)
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		108,273	193,800
أنشطة تمويلية			
صافي حركة داننو مرابحة ووكالة إسلامية		7,374,951	(5,508,473)
توزيعات أرباح مدفوعة		(1,387,185)	-
تكاليف تمويل مدفوعة		(574,720)	(509,984)
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		5,413,046	(6,018,457)
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		2,930,673	1,715,154
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		2,235,336	520,182
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	5	5,166,009	2,235,336

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسست شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة) "الشركة الأم" في دولة الكويت في عام 2003 بموجب كتاب التصريح بالتأسيس رقم 4857 مجلد 1 المؤرخ في 6 ديسمبر 2003.

إن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") هي ممارسة كافة أنشطة التمويل والاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

إن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي ما يلي:

1) القيام بكافة عمليات منح التسهيلات الائتمانية للمستهلكين.
2) تقديم كافة منتجات التأجير مثل التأجير التشغيلي أو التمويلي.
3) حشد الموارد للتمويل بالإجارة وترتيب عمليات تمويل جماعي للإجارة.
4) تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساومة أو غيرها من العقود.
5) الاستثمار العقاري وتطوير وتنمية الأراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية والمخازن بقصد بيعها أو تأجيرها.
6) القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية.
7) تأسيس صناديق الاستثمار لحساب الشركة الأم أو للغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل أو الخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة.
8) الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم هذه الشركات.
9) القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة الأم أو لعملائها أو للغير.
10) إدارة المحافظ بكافة أشكالها واستثمار وتنمية أموال عملائها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محلياً أو في الخارج.
11) تمثيل أو اقتناء الشركات الوطنية والأجنبية التي تتشابه مع الشركة الأم في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منتجاتها وخدماتها المالية محلياً وعالمياً وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة.

تخضع الشركة الأم لتعليمات ورقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص. ب. 22828 الصفاة 13089 – الكويت.

بتاريخ 1 فبراير 2016، تم نشر قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في الجريدة الرسمية. إن القانون الجديد واجب التطبيق اعتباراً من 26 نوفمبر 2012.

بموجب القانون الجديد، تم إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته، وتم اعتماد نفاذ لائحته التنفيذية لحين إصدار لائحة تنفيذية للقانون الجديد.

تمت الموافقة على إصـــدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 3 مارس 2016 وهي تخضـــع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

2. السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، كما هى مطبقة في دولة الكويت على المؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

لقد تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع التي تسجل وفقاً للقيمة العادلة كما هو وارد فى السياسات المحاسبية أدناه.

2.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة وأصبحت سارية المفعول

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 خطط منافع الموظفين: حصص الموظفين

يتطلب معيار المحاسبة الدولي 19 من المنشأة أخذ حصص الموظفين أو الأطراف الأخرى في الاعتبار عند المحاسبة عن برامج المنافع المحددة. في حالة ربط الحصص بالخدمات، فإنه يجب ربطها بفترات الخدمة بصفتها مزايا سلبية. تتطلب هذه التعديلات التطبيق بأثر رجعي. إن هذا التعديل ليس له صلة بالمجموعة، حيث أنه لا يوجد لدى أياً من شركات المجموعة برامج مزايا محددة يساهم فيها الموظفون أو أطراف أخرى.

دورة التحسينات السنوية 2010-2012

- المعيار الدولي للتقارير المالية 2 المدفوعات بالأسهم
- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال
- المعيار الدولي للتقارير المالية 8 قطاعات التشغيل
- معيار المحاسبة الدولي 16 العقار والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة
- معيار المحاسبة الدولي 24 إفصاحات الأطراف ذات الصلة

دورة التحسينات السنوية 2011-2013

- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال
- المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة
- معيار المحاسبة الدولي 40 العقارات الاستثمارية
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 الترتيبات المشتركة: المحاسبة عن حيازة الحصص
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 27: طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المستقلة

قامت المجموعة بتطبيق التعديلات على المعايير الدولية ضمن التحسينات السنوية للمعايير دورة 2010-2012 ودورة 2011-2013 لأول مرة خلال السنة الحالية. لا يوجد أثر لتطبيق هذه التعديلات على الإيضاحات أو المبالغ المعترف بها في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي تم إصدارها ولكنها ليست واجبة التطبيق بعد:

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية الذي يعكس كافة مراحل مشروع الأدوات المالية ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس وكافة النسخ السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يطرح المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التغطية. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. وينبغي التطبيق بأثر رجعي إلا أن معلومات المقارنة ليست إلزامية. إن المجموعة بصدد تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على البيانات المالية المجمعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 والذي يطرح نموذجاً جديداً من خمس خطوات سوف يتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة عن العقود مع عملاء. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتحقق الإيرادات بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل تحويل بضائع أو خدمات للعميل. طبقا لمعيار الدولي للتقارير المالية 15، تقوم المنشأة بالاعتراف بالإيرادات عند الانتهاء من تأدية الالتزامات واجبة الأداء. بالإضافة الى ذلك يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 15 إفصاحات أكثر تفصيلاً.

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 عندما يصبح ساري المفعول، محل متطلبات الاعتراف بالإيراد الواردة بمعيار المحاسبة الدولي 18 "الإيرادات" ومعيار المحاسبة الدولي 11 "عقود المقاولات" وكذلك التفسيرات ذات الصلة. يتطلب تطبيق المعيار التعديل بأثر رجعي سواء بشكل كامل أو معدل للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يسمح بالتطبيق المبكر لهذا المعيار. إن المجموعة بصدد تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على البيانات المالية المجمعة.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 المحاسبة عن اقتناء حصص في العمليات المشتركة

إن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 يوفر إرشادات حول كيفية المحاسبة عن اقتناء عمليات مشتركة والتي تمثل قطاع أعمال طبقاً لمحددات المعيار الدولي للتقارير المالية 3 "اندماج الأعمال". ينبغي تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي لأي عمليات اقتناء لمشاريع مشتركة قد تحدث خلال الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 يوفر إرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم المادية في الممارسة. ينبغي تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي وتسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والاطفاء

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16، يمنع المنشآت من استخدام طريقة الاهلاك طبقاً للإيرادات لبنود الممتلكات والمعدات والمنشآت. إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 38، تفترض أن الإيراد لا يعتبر أساساً مناسباً لاحتساب إطفاء الموجودات غير الملموسة إلا في حالات محددة.

إن تلك التعديلات تستوجب التعديل المستقبلي للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. حالياً، تقوم المجموعة بتطبيق طريقة القسط الثابت للاستهلاكات والإطفاءات للممتلكات والمعدات والمنشآت والموجودات غير الملموسة على التوالي. تعتقد إدارة المجموعة أن طريقة القسط الثابت هي الطريقة الأمثل لعكس استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل محدد. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المجموعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28: بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو شركة محاصة

تناولت التعديلات التعارض بين المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 في معالجة فقد السيطرة على شركة تابعة عند بيعها أو مشاركتها مع شركة زميلة أو شركة محاصة. توضح التعديلات أنه يتم تحقق كافة الأرباح أو الخسائر الناتجة من بيع أو مشاركة الموجودات التي تشكل أعمالاً – كما هو محدد في المعيار الدولي للتقارير المالية 3 – فيما بين مستثمر وشركته الزميلة أو شركة محاصة. على الرغم من ذلك، فإنه في حالة أي أرباح أو خسائر ناتجة من بيع أو مشاركة الموجودات والتي لا تشكل أعمالاً، يتم تحققها فقط في حدود حصص المستثمرين في الأعمال بخلاف الأنشطة الرئيسية في الشركة الزميلة أو شركة المحاصة. ينبغي تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي وتسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المجموعة.

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 10 و12 ومعيار المحاسبة الدولي 28: المنشآت الاستثمارية – تطبيق استثناءات التجميع

توضح التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 10 و12 ومعيار المحاسبة الدولي 28 أنه يمكن للشركة الأم أن تستثنى من تجميع البيانات المالية إذا كانت شركة تابعة لمنشأة استثمارية حتى إذا كانت المنشأة الاستثمارية تقوم بقياس جميع استثماراتها في شركات تابعة بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي 10. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على البيانات المالية للمجموعة.

دورة التحسينات السنوية 2012-2014

تسري هذه التحسينات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 وليس من المتوقع أن يكون لها تأثيراً جوهرياً على المجموعة. وهي تتضمن:

- *المعيار الدولي للتقارير المالية 5 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة*
- *المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الادوات المالية: الإفصاحات*
- *معيار المحاسبة الدولي 19 مزايا الموظفين*

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم وشركاتها التابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للشركة: (أ) القدرة على التحكم في الجهة المستثمر بها؛ (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها؛ و(ج) القدرة على استخدام التحكم في الشركة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تسيطر الشركة الأم على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المباعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة والجهات غير المسيطرة. يتم توزيع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة أو الجهات غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم تعديل البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيردات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أوالخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين: (أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و (ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة. تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة "سابقاً" في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، أو التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الإقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للإقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الإقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرة من المجموعة مقابل الإقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالإقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئي للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء، باستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الإقتناء. في حال زيادة صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجمع كأرباح.

يتم قياس حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بنسبة حصة الحقوق غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة أو بالقيمة العادلة لتلك الحصة. يتم اختيار طريقة القياس لكل معاملة على حدة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة -إن وجدت -في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل المجمع المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الاقتناء إلى بيان الدخل المجمع كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الاقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت.

لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات. إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل المجمع مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أياً من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

2.3.2 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"). حيث يتم إدراج تكاليف المعاملة المتعلقة بالإقتناء مباشرة في بيان الدخل المجمع.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل " وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية "متاحة للبيع" و"قروض ومدينون". تقوم المجموعة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في حالة ما إذا تم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو تم تحديدها كذلك عند الاقتناء.

يتم الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بقيمتها العادلة. ويتم إثبات صافي الأرباح والخسائر في بيان الدخل المجمع التي تتضمن التوزيعات النقدية والفوائد المكتسبة من الأصل المالي ويتم إدراجها في سطر "أرباح وخسائر أخرى". يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.3.

القروض والمدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت القروض والمدينين (مدينو التمويل والمرابحات والوكالات المدينة والمدينين الآخرون) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كـ (أ) قروض ومدينون أو (ب) محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة. في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات "المتاحة للبيع"، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة من قبل ضمن بند احتياطي التغير في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية.

يتم إثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل المجمع عند ثبوت حق المجموعة في استلام تلك التوزيعات، ويتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الآخر.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع مباشرة عند وجود دليل إيجابي- نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات - أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل سوف تتأثر.

إن الانخفاض الهام أو الدائم في القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

إن الدليل الموضوعي للانخفاض فى محفظة العملاء يمكن أن يتضمن خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير فى التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة فى الإقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد.

يتم تكوين مخصص محدد للانخفاض في القيمة لمواجهة خطر الائتمان بالنسبة للمدينون وذلك عند وجود دليل موضوعي للمجموعة بأنها لن تستطيع تحصيل كافة المبالغ المستحقة لها. إن مقدار المخصص المحدد هو الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المستردة للاصل والتي يتم تحديدها اعتماداً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار استبعاد المبالغ القابلة للاسترداد للكفالات والضمانات مخصومة بناءً على معدل العائد الفعلي. يتم الاعتراف بقيمة ذلك المخصص في بيان الدخل المجمع.

بالإضافة إلى ذلك، وطبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقدر خسائر الانخفاض في القيمة بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بعد خصمها باستخدام متوسط سعر الفائدة الفعلي المستخدم أساساً للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة مباشرة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. لاحقاً، وفي حالة تحصيل الذمم التي سبق إعدامها يتم إدراجها في بيان الدخل المجمع.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل للفترة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديد علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال بيان الدخل وفي حدود القيمة الدفترية للدخل في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة للأسهم المصنفة كمتاحة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل المجمع، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

الاستبعاد

تقوم المجموعة بحذف الأصل المالي من الدفاتر فقط عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من هذا الأصل أو عندما تقوم بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها في الأصل إلى طرف آخر.

فى حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل فى بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية "متضمنة المرابحات والوكالات الدائنة والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى" بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم إدراج الفرق بين المتحصلات (بعد خصم تكلفة المعاملة) والقيمة التي يجب الوفاء بها في بيان الدخل على مدار فترة الاقتراض باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

الاستبعاد

يتم حذف المطلوبات المالية فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنين في بيان الدخل المجمع.

2.3.3 استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها لتحقيق إيجارات و/أو زيادة قيمتها الرأسمالية (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء المحتفظ بها لنفس هذه الأغراض). يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة.

وبعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم بتاريخ كل تقرير مراجعة المبالغ المسجلة على أساس فردي لتقييم ما إذا كانت مسجلة بأكثر من مبالغها القابلة للاسترداد. يتم احتساب مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، حينما تتجاوز القيم المسجلة مبالغها القابلة للاسترداد.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند البيع أو عندما يتم الاستبعاد من الاستخدام بشكل دائم وعدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة من عدم الاعتراف (يتم احتسابه على أنه الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل المجمع للفترة التي تم فيها عدم الاعتراف.

2.3.4 الممتلكات والمنشآت والمعدات

تظهر الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. تدرج مصروفات الإصلاحات والصيانة والتجديد غير المادية في بيان الدخل المجمع للفترة التي يتم تكبد هذه المصروفات فيها. يتم رسملة هذه المصاريف في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أنها قد أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً.

يتم احتساب استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة باستثناء الأراضي. يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات إلى قيمتها الاستردادية وذلك حال زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاسترادادية المقدرة.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات في بيان الدخل المجمع بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

2.3.5 أصول غير ملموسة

تسجل الأصول غير الملموسة التي تشتمل على برمجيات جاهزة وقفليات، بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وأي خسائر متراكمة نتيجة انخفاض القيمة. يتم إطفاء هذه الأصول على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية التي تقدر بثلاث سنوات. يتم بتاريخ كل تقرير مراجعة الأعمار الإنتاجية وطريقة الإطفاء مع الأخذ في الاعتبار أية تغيرات في التقديرات التي يتم المحاسبة عنها على أساس مستقبلي.

2.3.6 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة بخلاف الشهرة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة وغير الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم اختبار الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر إنتاجي محدد والموجودات غير الملموسة التي لم تتاح للاستخدام بعد من أجل تحديد الانخفاض في القيمة سنوياً على الأقل، وحينما يكون هناك مؤشر على وجود انخفاض في قيمة هذا الأصل. ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع مباشرة.

2.3.7 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.8 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايا محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام المجموعة.

2.3.9 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من المساهمين.

2.3.10 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تقوم الشركة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية. يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل المجمع.

2.3.11 الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المحصل أو المستحق. يتم تخفيض الايرادات بالمردودات المتوقعة وأي مسموحات أو خصومات أخرى.

- يتم إثبات إيرادات عقود المرابحة والوكالة على أساس التوزيع الزمني.
- يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بطريقة القسط الثابت على مدار مدة العقد.
- يتم إثبات توزيعات الأرباح عندما ينشأ حق المجموعة في استلامها.
- تدرج فوائد الودائع على أساس التوزيع الزمني.
- يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

2.3.12 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر. يتم تصنيف كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجارات تشغيلية.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار.

يتم توزيع إيراد الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المستأجرة وفقاً لعقود إيجار تمويلي كموجودات للمجموعة بقيمتها العادلة في بداية الإيجار أو، إذا كانت أقل، بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي المجمع مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل المجمع بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.3.13 الزكاة

يتم احتساب الزكاة وفقاً لتوصية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقوم الشركة الأم باحتساب الزكاة الواجبة على كل سهم وإعلام المساهمين بذلك، ويتولى المساهم إخراج زكاة أسهمه.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات ومخاطر القيمة العادلة الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسواق) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تتركز إدارة المجموعة لهذه المخاطر المالية في التقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغييرات الطويلة والقصيرة الأجل في عوامل السوق.

مخاطر السوق

خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملة الأجنبية في الخطر الناتج من المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المثبتة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقوم المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في المراقبة الدقيقة للتغيرات في أسعار العملة بالإضافة إلى تأثيرها على الوضع المالي للمجموعة وذلك على مدار العام.

إدارة مخاطر العملات الأجنبية

تقوم المجموعة بإتمام بعض المعاملات المدرجة بعملات أجنبية ومن ثم ينشأ خطر الانكشاف لمخاطر تقلبات أسعار الصرف. يتم إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في حدود السياسة المعتمدة ومن خلال الرصد المتواصل لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. بتاريخ البيانات المالية المجمعة لا يوجد أدوات مالية هامة بعملات اجنبية.

خطر سعر الفائدة

تعمل المجموعة وفقاً للشريعة الإسلامية وبالتالي فهي لا تتعرض لمخاطر سعر الفائدة.

خطر السعر

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية ومتابعة القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة بشكل دورى بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها في الوقت المناسب.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة المجموعة نتيجة عدم قدرتها على تحصيل المديونية نتيجة إخلال الطرف الآخر بالالتزامات المالية تجاه المجموعة.

يتم إدارة خطر الائتمان على مستوى المجموعة. تتمثل الموجودات المعرضة لخطر الائتمان في النقد والنقد المعادل ومدينو التمويل والوكالات والمرابحات الاستثمارية المدينة.

تقوم المجموعة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والوكالات والمرابحات الاستثمارية من خلال التعامل مع مؤسسات مالية محلية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التمويل من خلال وضع سياسات ائتمانية يتم من خلالها تجنب التركز الائتمانى من خلال توزيع محفظة التمويل على عدد كبير من العملاء بالإضافة إلى تحديد الضمانات الضرورية الواجب الحصول عليها من العملاء بجانب وضع حدود لاعتماد الائتمان.

تقوم المجموعة، باستخدام الضمانات لتخفيض الأرصدة المعرضة لخطر الائتمان لمستوى مقبول. إن السياسة الائتمانية تقوم بتحديد نوع الضمان المطلوب لكل نوع من أنواع المعاملات كما يتم تحديد أسس تقييم تلك الضمانات ودورية هذا التقييم. تقوم المجموعة بصفة دورية بمراقبة سياسات الائتمان ويقوم مجلس الإدارة باعتماد أي تعديلات على السياسات الائتمانية.

إن الجدول أدناه يبين الأصول المعرضة لخطر الائتمان في بيان المركز المالي المجمع. إن هذه الأرصدة تم الإفصاح عنها دون أخذ الضمانات في الاعتبار:

	2015	2014
النقد والنقد المعادل	5,148,692	2,220,573
استثمارات في مرابحات مدينة	3,000,000	3,000,000
مدينو تمويل	37,703,470	31,582,672
ذمم مدينة أخرى	102,325	77,416

يتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. إيضاح رقم (7) يبين تحليل أعمار مدينو التمويل وحركة المخصص.

خطر السيولة

إن خطر السيولة يستوجب على المجموعة الاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وأوراق مالية عالية السيولة بالإضافة إلى اتاحة مصادر التمويل اللازمة من خلال الاتفاق على تسهيلات ائتمانية توفر السيولة اللازمة للمجموعة. تعمل المجموعة على توفير مصادر تمويل متنوعة وإدارة موجوداتها لتوفير السيولة المطلوبة مع مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية وموقف السيولة وتوفير الضمانات اللازمة للحصول على تمويل بصورة منتظمة عند الحاجة.

إن الجدول التالي يبين تحليل للالتزامات المالية للمجموعة على مدار الفترات المتوقعة من تاريخ البيانات المالية المجمعة. إن الأرصدة المفصح عنها هي التدفقات النقدية غير المخصومة طبقاً لتواريخ التعاقد:

	2015		
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	2,861,162	-	-
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	810,445	6,165,613	8,137,298

	2014		
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	1,994,635	-	-
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	1,948,742	2,170,315	3,258,546

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

تدير المجموعة رأسمالها للتأكد من أن شركات المجموعة سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى جانب توفير أعلى عائد للأطراف المعنية من خلال الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافي الديون (التمويل مخصوماً منه النقد والنقد المعادل) وحقوق الملكية (متضمنة رأس المال، الاحتياطيات، الأرباح المرحلة وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة).

معدّل الرفع المالي:

إن معدّل الرفع المالي في نهاية السنة هو كما يلي:

	2015	2014
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	14,302,911	6,927,960
النقد والنقد المعادل	(5,166,009)	(2,235,336)
صافي الدين	9,136,902	4,692,624
حقوق الملكية	35,662,663	35,634,926
نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية	%26	%13

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للأدوات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة. الأسعار المعلنة لموجودات أو التزامات مماثلة في سوق غير نشط. مدخلات – يمكن ملاحظتها - بخلاف الأسعار المعلنة للأدوات المالية.
- المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند مدخلاتها على بيانات سوق يمكن ملاحظتها.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في 2015	القيمة العادلة كما في 2014	مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:					
- أسهم محلية غير مسعرة	2,031,853	3,901,491	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد
- أسهم أجنبية غير مسعرة	761,426	-	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد
- أسهم محلية غير مسعرة	968,174	-	المستوى 3	معدل الأرباح المخصومة	ارتفاع سعر الخصم، وانخفاض القيمة العادلة
- صناديق محلية غير مدرجة	2,551	100,448	المستوى 2	صافي قيمة الوحدات	لا يوجد

يتضمن المستوى الثالث أسهم محلية غير مسعرة محولة خلال السنة من المستوى الثاني، ولا يوجد أثر مادي لتلك الاستثمارات على بيان الدخل للسنة الحالية.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري (لكن يشترط الإفصاح عن القيمة العادلة):

	31 ديسمبر 2015		31 ديسمبر 2014	
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
موجودات مالية				
مدينو تمويل	37,703,470	37,995,116	31,582,672	31,734,141
مطلوبات مالية				
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	14,302,911	14,302,911	6,927,960	6,927,960
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	2,861,162	2,861,162	1,994,635	1,994,635
	17,164,073	17,164,073	8,922,595	8,922,595

	مستويات تحديد القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2015			
	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
موجودات مالية				
مدينو تمويل	-	-	37,995,116	37,995,116
الإجمالي	-	-	37,995,116	37,995,116
مطلوبات مالية				
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	-	-	14,302,911	14,302,911
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	-	-	2,861,162	2,861,162
الإجمالي	-	-	17,164,073	17,164,073

	مستويات تحديد القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2014			
	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
موجودات مالية				
مدينو تمويل	-	-	31,734,141	31,734,141
الإجمالي	-	-	31,734,141	31,734,141
مطلوبات مالية				
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	-	-	6,927,960	6,927,960
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	-	-	1,994,635	1,994,635
الإجمالي	-	-	8,922,595	8,922,595

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في المستوى 3 أعلاه باستخدام طرق تقييم فنية متعارف عليها مثل التدفقات النقدية المخصومة.

4. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة والواردة في إيضاح رقم (2) يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي تخص المستقبل والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والالتزامات خلال السنوات المالية القادمة.

تقييم الأدوات المالية

إن بعض موجودات والتزامات المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية المجمعة. تقوم إدارة المجموعة بتحديد الطرق والمدخلات الرئيسية المناسبة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في إيضاح (3.3).

دليل الانخفاض في قيمة الاستثمارات

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في حقوق الملكية كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض حاد أو متواصل في القيمة العادلة. إن عملية تحديد الانخفاض "الحاد" أو "المتواصل" تتطلب اتخاذ أحكام من قبل الإدارة. تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعّرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعّرة. إن الانخفاض في القيمة يعتبر ملائماً عندما يكون هناك دليل موضوعي على تدهور المركز المالي للشركة المستثمر فيها أو في الصناعة التي تعمل بها وكذلك في أداء القطاع والتكنولوجيا وعوامل أخرى تشغيلية ومالية مرتبطة بالتدفقات النقدية (إيضاح 18).

انخفاض قيمة مدينو التمويل

يتم تقدير الانخفاض في قيمة المدينين في ضوء خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير فى التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة فى الإقتصاديات العالمية والمحلية التى تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد. يتم تكوين مخصص محدد لأرصدة مدينو التمويل غير المنتظمة، كما يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (إيضاح 7).

مطلوبات محتملة/ مطلوبات

تنشأ المطلوبات المحتملة نتيجة أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تخرج بالكامل عن سيطرة المنشأة. يتم تسجيل مخصصات المطلوبات عندما تعتبر الخسارة محتملة ويمكن تقديرها بصورة معقولة. إن تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمه لقاء أي مطلوبات محتملة يستند إلى تقديرات الإدارة.

5. النقد والنقد المعادل

	2015	2014
نقد بالصندوق	17,317	14,763
نقد لدى البنوك	5,148,692	2,220,573
	5,166,009	2,235,336

6. استثمارات في مرابحات مدينة

إن الاستثمارات في المرابحات المدينة هي المبالغ المودعة لدى مؤسسات مالية محلية بموجب عقود مرابحة. بلغ متوسط العائد على هذه العقود 1.08% سنوياً (0.95% - 2014).

7. مدينو تمويل

	2015	2014
مدينو التمويل	48,144,206	40,093,196
ناقصاً: إيرادات مؤجلة	(6,735,582)	(5,161,497)
ناقصاً: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(3,705,154)	(3,349,027)
مدينو تمويل – بالصافي	37,703,470	31,582,672

7.1 بلغت مدينو التمويل التي لم يحل موعد استحقاقها 32,534,310 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (25,072,128 دينار كويتي – 2014).

7.2 إن مدينو التمويل البالغة 11,498,159 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (11,149,777 دينار كويتي – 2014) مستحقة من 1 إلى 90 يوماً ولم تنخفض قيمتها، ولم يتم تكوين مخصص محدد لها.

7.3 إن مدينو التمويل البالغة 4,111,737 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 مستحقة وغير محصلة ومنخفضة القيمة (3,871,291 دينار كويتي – 2014) فيما يلي تحليل أعمار هذه الذمم:

	2015	2014
91 – 180 يوماً	655,230	957,521
181 – 365 يوماً	583,447	677,707
أكثر من 365 يوماً	2,873,060	2,236,063
المجموع	4,111,737	3,871,291

7.4 الحركة على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

	مخصص محدد	مخصص عام	المجموع
الرصيد في 1 يناير 2014	1,462,677	1,395,850	2,858,527
المحمل خلال السنة	184,839	483,186	668,025
شطب ديون	(177,525)	-	(177,525)
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	1,469,991	1,879,036	3,349,027
المحمل خلال السنة	599,216	(243,089)	356,127
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	2,069,207	1,635,947	3,705,154

لتحديد إمكانية استرداد مدينو التمويل، تأخذ المجموعة في الاعتبار أي تغير في الجدارة الائتمانية للذمم المدينة من تاريخ المنح المبدئي للائتمان حتى تاريخ التقرير. تحتفظ المجموعة بضمانات بلغت قيمتها 10,019,433 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (12,413,400 دينار كويتي – 2014) مقابل مدينو التمويل. ترى الإدارة بأنه لا توجد ضرورة لتدعيم المخصص بأكثر من مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

7.5 خلال السنة الحالية استردت المجموعة مبلغ 230,790 دينار كويتي (519,306 دينار كويتي – 2014) من مدينو التمويل المشطوبة وقامت برد المبلغ نفسه إلى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن بيان الدخل المجمع.

7.6 إن القيم المسجلة للذمم المدينة للمجموعة مقومة بالدينار الكويتي ومسجلة في دولة الكويت.

8. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

	2015	2014
استثمارات في أسهم محلية غير مدرجة	3,000,027	3,901,491
استثمارات في أسهم أجنبية غير مدرجة	761,426	-
استثمارات في صناديق محلية غير مدرجة	2,551	100,448
	3,764,004	4,001,939

تم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام أسس التقييم (إيضاح 3.3).

9. استثمارات متاحة للبيع

تتمثل الاستثمارات المتاحة للبيع في استثمارات أجنبية غير مسعرة مدرجة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة حيث لا يوجد لها سعر سوق ولا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها.

10. استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي عقارات تقع في دولة الكويت بتكلفة 2,146,535 دينار كويتي (2,146,535 دينار كويتي – 2014). بلغت القيمة العادلة لهذه العقارات 3,620,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (3,350,000 دينار كويتي – 2014).

تم التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 بناءً على التقييم الذي أجري في ذلك التاريخ من قبل مقيمين مستقلين غير ذي صلة بالمجموعة. إن هؤلاء المقيمين مرخصين لدى الجهات الرسمية ولديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في المواقع الموجود بها العقارات. تم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى مقارنة أسعار السوق التي تعكس أسعار معاملات حديثة لعقارات مماثلة. لتقدير القيمة العادلة لتلك العقارات، تم افتراض أن الاستخدام الحالي للعقارات هو أفضل استخدام لها.

فيما يلي مستويات تحديد القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر كالتالي:

	المستوى الثاني	القيمة العادلة 2015/12/31	القيمة العادلة 2014/12/31
عقارات داخل الكويت	3,620,000	3,620,000	3,350,000

11. ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً

	2015	2014
مصاريف مدفوعة مقدماً	22,439	20,784
ذمم موظفين مدينة	18,926	26,061
تأمينات مستردة	28,244	48,190
مستحق من طرف ذي علاقة (إيضاح 24)	68,576	77,416
أخرى	126,173	143,050
	264,358	315,501

12. دائنو مرابحة ووكالة إسلامية

إن المرابحات والوكالات الإسلامية الدائنة ممنوحة من قبل مؤسسات مالية وهي مقومة بالدينار الكويتي. بلغ متوسط معدل التكلفة 5.56% كما في 31 ديسمبر 2015 (5.92% -2014) سنوياً.

إن المرابحة والوكالة الإسلامية الدائنة مضمونة مقابل رهن الموجودات التالية:

	2015	2014
استثمارات في مرابحات مدينة	3,000,000	3,000,000
حوالة حق على المدينين (صافي)	28,300,385	7,723,452
استثمارات متاحة للبيع	1,372,708	1,497,501
استثمارات عقارية	2,146,535	2,146,535

13. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

	2015	2014
ذمم تجارية دائنة	2,009,507	1,347,584
رواتب مستحقة ومستحقات أخرى للموظفين	305,413	344,303
توزيعات أرباح دائنة	286,807	130,257
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	35,709	41,721
الزكاة	61,177	42,738
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	-	23,000
أخرى	162,549	65,032
	2,861,162	1,994,635

14. رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع 30,874,759 دينار كويتي موزعاً على عدد 308,747,591 سهم وبقيمة إسمية 100 فلس للسهم، وجميع الأسهم نقدية.

15. احتياطي قانوني

وفقاً لأحكام قانون والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع كحد أدنى. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع فيما عدا توزيع نسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تكفي فيها الأرباح المتراكمة لتغطية هذه التوزيعات.

16. احتياطي اختياري

وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل نسبة من ربح السنة، تقررها الجمعية العمومية العادية، إلى الاحتياطي الاختياري. يتم إيقاف هذا التحويل بقرار يتم اتخاذه في اجتماع جمعية عمومية عادية للشركة الأم بناءً على توصية من مجلس الإدارة. لا توجد قيود على التوزيعات من الاحتياطي الاختياري.

17. إيرادات أخرى

	2015	2014
إيرادات أتعاب تمويل	358,705	157,726
إيرادات إيجار	165,062	152,980
أخرى	202,730	118,036
	726,497	428,742

18. صافي خسائر/ (أرباح) استثمارات

	2015	2014
التغير في القيمة العادلة لأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	202,732	(57,665)
إيرادات توزيعات أرباح	(83,087)	(40,120)
خسائر انخفاض في قيمة استمارات متاحة للبيع	155,991	-
	275,636	(97,785)

19. تكاليف موظفين

	2015	2014
رواتب وبدلات	788,531	756,646
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	339,371	100,550
إجازات مستحقة	53,903	41,473
مكافآت موظفين	110,000	137,000
أخرى	75,438	95,478
	1,367,243	1,131,147

20. مصاريف أخرى

	2015	2014
إيجارات	117,911	115,908
عمولات	36,798	40,503
إعلان	7,397	16,609
تكاليف بنكية	5,630	6,877
مصاريف هاتف وانترنت	25,837	19,211
تكاليف نظافة ومراسلة	29,997	30,855
مصاريف أتعاب قضائية	71,732	88,050
مكافآت اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة	50,000	25,000
استهلاكات وإطفاءات	30,026	34,405
أخرى	177,419	181,116
	552,747	558,534

21. ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2015	2014
ربح السنة	1,571,472	2,205,766
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة للشركة الأم	308,747,591	308,747,591
ربحية السهم الأساسية والمخففة	5.09	7.14

22. توزيعات أرباح

انعقدت الجمعية العمومية السنوية في 8 يونيو 2015 واعتمدت البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، كما اعتمدت توزيعات نقدية بواقع 5% لعام 2014.

اقترح مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 3 مارس 2016 ما يلي:

- توزيع أرباح على مساهمي الشركة الأم بواقع 5% عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، على أن يتم التوزيع خصماً من الأرباح المرحلة بمبلغ 1,458,169 دينار كويتي وكذلك خصماً من الاحتياطي الاختياري بمبلغ 85,569 دينار كويتي.
- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ لا شيء دينار كويتي عن عام 2015.
- مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بمبلغ 50,000 دينار كويتي عن عام 2015.

إن تلك الاقتراحات خاضعة لموافقة مساهمي الشركة الأم في الجمعية العمومية.

23. الشركات التابعة

هيكل المجموعة:

إسم الشركة	نسبة الملكية (%)		النشاط	بلد التأسيس
	2015	2014		
شركة منارة تساهيل العقارية ذ.م.م.	99	99	إدارة مشاريع	الكويت
شركة المنار إكسبرس للاستشارات التسويقية ذ.م.م.	50	50	أنشطة استشارات	الكويت
شركة المنار الوطنية للاستشارات الإدارية ذ.م.م.	50	50	أنشطة استشارات	الكويت

بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 2,226,110 دينار كويتي (2,266,877 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014)، كما بلغت أرباحهم 123,619 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (أرباح بقيمة 292,409 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014).

24. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بالمجموعة وعائلاتهم والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية فيها. تتم كافة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس تبادل تجاري بحت، ويتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تظهر في هذه البيانات المالية المجمعة هي كما يلي:

	2015	2014
أ) **مدينو التمويل**	70,529	47,452
ب) **مستحق من طرف ذي علاقة (شركة بيت التمويل القطري ش.م.ق)**	68,576	77,416
ج) **مزايا الإدارة العليا دائنة**	544,732	352,308
د) **مدفوعات موظفي الإدارة الرئيسيين**		
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	556,741	524,910
هـ) **مكافأة أعضاء مجلس الإدارة**	-	23,000
و) **مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة**	50,000	25,000

25. معلومات القطاع

يتم تحديد قطاعات الأعمال استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تنقسم قطاعات الأعمال إلى قطاعين رئيسيين. إن قطاعات الأعمال تمثل قطاعات يمكن تحديدها للمجموعة، حيث تقوم بتقديم منتجات أو خدمات تتعرض لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التي توجد في قطاعات أعمال أخرى.

2015

	تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع
إيرادات القطاع	4,250,591	165,062	84,380	4,500,033
مصاريف القطاع	(574,720)	(275,636)	(2,078,205)	(2,928,561)
نتائج القطاع	3,675,871	(110,574)	(1,993,825)	1,571,472
أصول القطاع	45,869,479	7,626,424	297,210	53,793,113
التزامات القطاع	16,312,418	-	1,818,032	18,130,450

2014

	تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع
إيرادات القطاع	4,312,616	152,980	57,323	4,522,919
مصاريف القطاع	(658,703)	97,785	(1,756,235)	(2,317,153)
نتائج القطاع	3,653,913	250,765	(1,698,912)	2,205,766
أصول القطاع	36,818,008	8,020,350	362,937	45,201,295
التزامات القطاع	8,275,544	-	1,290,825	9,566,369

26. التزامات محتملة

	2015	2014
خطابات ضمان	5,840	5,420

تم ترك هذه الصفحة خالية بصورة متعمدة

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك.

مدينة الكويت، القبلة، خلف فندق شيراتون

شارع ابو بكر الصديق، برج البحر،

الدور الثاني

صندوق بريد 22828

الصفاة، الرمز البريدي 13089

دولة الكويت

مستشار الإدراج

شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع.

القبلة، شارع مبارك الكبير، مبنى الدعيج

صندوق بريد 23444

الصفاة 13095

دولة الكويت

AL-HOSSAM LEGAL

الطرقي وشركاه للاستشارات القانونية والمحاماة

برج كيبكو- الطابق 44

ص. ب 5819 الصفاة 13059، الكويت